



البحث الحادى عشر

السياسات المالية والاقتصادية المقترحة

لمواجهة تحديات البطالة

دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية

إعداد

أ.د. سيد حسن عبد الله

أستاذ مساعد بقسم القانون العام

بكلية الشريعة والقانون بأسبوط



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، سبحانه لا بداية لأوله، ولا نهاية لآخره، له في كل شيء آية تدل على أنه هو الواحد، القائل في كتابه العزيز "هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَتَابِعِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ"^(١) جعل العمل الشريف مناط التشريف ورتب عليه الكثير من أحكام التكليف، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وحبيب الحق سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

وبعد،

فإن السياسة المالية التي رسمها الفكر الإسلامي لقادرة على الاستجابة لكل المتغيرات التي تطرأ على المجتمع في كل زمان ومكان، وما على المجتمعات الإسلامية إلا أن تعود لتطبيقها، وهي ضامنة لنجاحها ؛ لأنها ستكون متوائمة مع من تطبق عليهم، مقبولة لديهم ؛ لأنه إن كانت السياسة المالية المعاصرة تلائم مجتمعات أخرى تعتق أيدلوجية تختلف عن الإسلام، فأحرى بالمجتمعات المسلمة أن تبني نظمها وطريقتها في الحياة حسبما يمليه عليهم دينهم الإسلامي باعتباره نظاماً متكاملًا في كافة مناحي الحياة، لا أن تعتمد على الاستيراد المستمر لكل أجنبي فيها ؛ لأنه من المقرر أن أساس نجاح أي نظام أو سياسة هو ألا يكون غريباً على المجتمع الذي يطبق فيه.

ومن ثم فقد كره الإسلام البطالة، وحث على العمل، والمشي في مناكب الأرض، واعتبر العمل عبادة، وجهاداً في سبيل الله - إذا صححت فيه النية - وروعت الأمانة والإتقان، ولم يبالي الرسول صلى الله عليه وسلم أن يكون هذا العمل مما يستهين به الناس، أو ينظرون إليه نظرة استخفاف وازدراء، مثل الاحتطاب، المهم أن يكون حلالاً وأن يكف وجه صاحبه عن السؤال.

(١) سورة الملك الآية [١٥].



فالعامل في الإسلام فرض عين على كل قادر عليه، وإن كان من الرسل المصطفين الأخيار فقد كان آدم - عليه السلام - يزرع الأرض، وكان نوح - عليه السلام - نجاراً يأكل من كسبه، وكان إدريس - عليه السلام - يصنع الدروع ويبيعها فيأكل ويتصدق، وكان زكريا - عليه السلام - نجاراً، وكان عيسى - عليه السلام - يأكل من غزل أمه. (١)

والبطالة كانت ولا تزال من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي رافقت النظام الرأسمالي عبر مساره التاريخي الطويل، وكانت ولا تزال تمثل أحد التحديات الأساسية لهذا النظام، ولهذا لم يكن من قبيل المصادفة أن يحتل البحث في أسبابها وسبل مواجهتها، مكانة مهمة و متميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي على اختلاف مدارس واتجاهاته.

والسياسة المالية المعاصرة وفي ظل اتساع مفهوم الخصخصة وتسريح ملايين العمال، فضلاً عن أولئك الذين لا يجدون عملاً أصلاً، تبدو هذه السياسة قاصرة عن مواجهة تحديات البطالة، مما يخلق الكثير من الأزمات والمشاكل، وفي بحثنا هذا سنحاول - بعون الله وتوفيقه - الوقوف على حقيقة الدور الذي تؤديه السياسة المالية المعاصرة تجاه هذه المعضلة وبيان موقف الشريعة الإسلامية منها والسبل والحلول المطروحة لعلاجها سواء في الفكر الاقتصادي أو الإسلامي.

(١) انظر الاكتساب في الرزق المستطاب لمحمد بن الحسن الشيباني ص ١٦-١٧ .



خطة البحث

يتكون هذا البحث من تمهيد وبابين:

فأما التمهيد:

فهو لبيان مدلول السياسة المالية سواء بمفهومها الوضعي أو الإسلامي، وأهم الوظائف المالية للدولة المعاصرة، ومدى تغير الدور الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدولة.

الباب الأول

تفسير البطالة

وبيان أهم السياسات المالية والاقتصادية المقترحة لمواجهتها
وتحتة فصول ثلاثة:

الفصل الأول: تفسير البطالة وبيان أهم أنواعها وأسبابها.

الفصل الثاني: السياسة المالية ومواجهة تحديات البطالة.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية المقترحة لمواجهة تحديات البطالة.

الباب الثاني

المنظور الإسلامي للبطالة

والسياسات المالية والاقتصادية الشرعية المتخذة لمواجهتها

وتحتة فصول ثلاثة :

الفصل الأول : التفسير الاقتصادي للبطالة من منظور إسلامي

الفصل الثاني: السياسات المالية الإسلامية المتخذة لمواجهة تحديات البطالة

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية الإسلامية المتخذة لمواجهة تحديات

البطالة .





فصل تمهيدي

التعريف بالعناصر الأساسية للموضوع

بيان السياسة المالية بمعناها الوضعي والإسلامي

أولاً: السياسة لغة واصطلاحاً:

السياسة لغة: مصدر ساس الناس يسوسهم إذا دبر أمورهم وتصرف فيها، ومن ذلك قول حرقه بنت النعمان:

فبينما نسوس الناس والأمر أمرنا إذا نحن فيهم سوقة نتصف

فكلمة السياسة في لغة العرب تطلق ويراد بها تدبير الشيء والتصرف فيه بما يصلحه، ويقال: ساس الرعية إذا ولي حكمها وقام فيها بالأمر والنهي والتصرف في شئونها بما يصلحها.

ومن ذلك ما ورد في الحديث الشريف "كان بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء"^(١) أي يتولون أمورهم كما يصنع الولاة بالرعية.^(٢)

والسياسة اصطلاحاً: هي اسم للأحكام والتصرفات التي تدبر بها شئون الأمة في حكومتها وتشريعها وقضائها، وفي جميع سلطاتها وعلاقاتها بغيرها من الأمم، أي أنها كل النظم والتشريعات التي تناس بها الأمة في الداخل والخارج

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، من كتاب الأنبياء، باب ما ذكر في بني إسرائيل - ج ٣/ ١٢٧٣ رقم ٣٢٦٨ - ط دار ابن كثير، مصر - ١٤٠١ هـ - ١٩٩٠ م، ومسلم في صحيحه من كتاب الإمارة، باب وجوب الوفاء ببيعة الأول - ج ٦/ ٤٧٢ رقم ١٨٤٢ - ط دار إبي حيان القاهرة، ط أولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

(٢) انظر: لسان العرب لابن منظور - مادة "ساس" - ج ٦/ ٤٣٠ ط دار إحياء التراث العربي بيروت.*



سواء في ذلك ما يتعلق بسياسة الأمة قضائياً، وما يحد تصرف الأمة في الشؤون الخارجية لها في حدود ما رسمه الشرع الإسلامي، ولذا يمكن أن يطلق عليها "السياسة الشرعية" طالما كان مصدر هذه السياسة هو الكتاب والسنة والإجماع والقياس، وما يعود إلى هذه المصادر من مصادر أخرى للتشريع الإسلامي.^(١)

والسياسة الشرعية هي: ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد وإن لم يضعه الرسول ولا نزل به وحي.^(٢)

قال ابن عابدين: " السياسة استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي في الدنيا والآخرة ". قال: " وهو تعريف العامة الصادقة على جميع ما شرعه الله تعالى لعباده من الأحكام الشرعية"^(٣).

أما السياسة الوضعية فهي تدبير أمور الناس طبقاً لما جرى عليه عرفهم وعاداتهم وخلصه تجاربهم في الحياة، فالأحكام والقوانين التي استقاها الناس من العرف والعادة والتجارب والأوضاع الموروثة دون أن يراعوا فيها ارتباطها بوحى سماوي أو مصدر من مصادر التشريع الإسلامي هي سياسة وضعية لا شرعية. ثانياً: السياسة المالية العامة:

أما مصطلح السياسة المالية، فإنه من الناحية التاريخية^(٤) مشتق من الكلمة الفرنسية "FISC" وتعني بيت المال أو الخزانة، وعلى ذلك فإن المصطلح كان يجب

(١) انظر السياسة الشرعية للشيخ عبد الوهاب عبد الحليم خلاف ص ١٤ ط دار الأنصار القاهرة.

(٢) انظر: الطرق الحكيمة لابن قيم الجوزية - ٣٣٧/١ - ط مكتبة الكليات الأزهرية.

(٣) حاشية ابن عابدين - ج ١٥/١، ط الحلبي.

(4) Burkead (Jene): Government Budgeting, John Uiley, Sans, London, New York 1961, p.p 66-61.

- د. السيد عطية عبدالواحد - دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للدخل والتنمية الاجتماعية - ص ٣٠ وما بعدها - ط دار النهضة العربية ١٩٩٣.



أن يكون مرادفاً لمصطلح المالية كما هو مستخدم في اللغة الإنجليزية لكي يضم الإيراد الحكومي والنفقات وسياسات الدين.

ولكن في الاستخدام الحديث فإن السياسة المالية لها معنى أوسع ومختلف، يرتبط بجهود الحكومة لتحقيق استقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي - أو هي السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها لإنتاج آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف، وبعبارة مختصرة: استخدام أدوات السياسة المالية من ضرائب ونفقات وإدارة الدين والموازنة العامة، واستقرار الاقتصاد القومي.

ويقصد بالسياسة المالية الإسلامية للدولة تدبير مواردها ومصارفها بما يكفل سد النفقات التي تقتضيها المصالح العامة من غير إرهاب للأفراد ولا إضاعة لمصالحهم الخاصة، أي أن السياسة المالية الإسلامية هي الفن أو الأسلوب أو الطريقة التي رسمها الفكر الإسلامي لاستخدام النفقات العامة والإيرادات لتحقيق الأهداف التي تنشدها الدولة في كافة المجالات.^(١)

ومؤدى ما تقدم أن السياسة المالية الإسلامية لا تختلف عن السياسة المالية المعاصرة في أنها فن وأسلوب استخدام النفقات العامة والإيرادات العامة لتحقيق الأهداف المرغوبة للدولة وتجنب الأهداف غير المرغوبة. غير أن السياسة المالية الإسلامية ذات مصدر إلهي، ولذلك فهي أكثر ثباتاً واستقراراً من الأولى، ولكن بصفة عامة هي تقبل التغيير والتطور بما يلائم ظروف المجتمع شريطة أن يتم ذلك في إطار الشريعة الإسلامية، وهي وإن كانت تقبل التغيير والتطور فليس الأمر بالصورة التي يتم بها في السياسة المالية المعاصرة، لا سيما من جهة معدلات فرض الضرائب والأنواع التي تفرض عليها.

(١) أ. عبد الوهاب خلاف - السياسة الشرعية - مرجع سابق - ص ١٠١.



ثالثاً: الوظيفة الاقتصادية والمالية للدولة^(١) المعاصرة:

الدولة المعاصرة هي الشكل الحديث للسلطة السياسية في المجتمعات المعاصرة، وتجد جذورها في الأفكار السائدة في القرنين السادس عشر والسابع عشر في أوروبا مع أفول الإقطاع وبداية بزوغ الممالك الوطنية، وجاءت الثورة الصناعية والاقتصاد الرأسمالي فأكدوا وجودها بهذا الشكل الحديث. وتتميز هذه الدولة المعاصرة عن المؤسسات السابقة بأهدافها والوسائل المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف.

أما أهداف الدولة المعاصرة فهي أساساً حفظ الأمن والاستقرار لأبنائها، وإقامة العدل، وأضيف إلى ذلك في فترات لاحقة تحقيق التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية^(٢).

وعندما يدور الحديث عن دور الدولة فإن المعنى يرد بشكل أقرب إلى الذهن باعتباره حديثاً عن دور المؤسسات الحاكمة في النشاط الاقتصادي.

والتوسع في دور الدولة لم يقتصر على توفير مزيد من الخدمات الأساسية للمواطنين وتحقيق قدر معقول من العدالة والمساواة، بل بدأت الدولة - وخاصة مع استقرار الفكر الاقتصادي - منع البطالة فضلاً عن تحقيق قدر مناسب من النمو الاقتصادي. فقبل "كينز" كان الرأي السائد بين الاقتصاديين إلى حماية وحفظ الأمن

(١) لفظ الدولة في اللغة العربية من دال يدول - يشير إلى معنى التوقيت والزوال، قال تعالى: ((وتلك الأيام نداولها بين الناس)) وبالمقابل فإن اللفظ في اللغات الأجنبية [State - Etat] يشير إلى فكرة الحالة والاستقرار والدوام. انظر: د. / محمد جابر الأنصاري - تكوين العرب السياسي - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٩٤م.

(٢) د. / حازم الببلاوي - دور الدولة في الاقتصاد - ص ١٦ وما بعدها - ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩م.



وتقديم الخدمات الأساسية - على تحقيق استقرار الاقتصاد عن طريق حماية النقد والتوازن المالي.

وجاءت أفكار كينز في أثر الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينيات لتوضح أن الاستقرار الاقتصادي وتحقيق مستوى معقول من النشاط قد يتطلب تدخلاً مباشراً من جانب الدولة في الإنفاق العام لضمان مستوى معقول من الطلب الفعال، وهكذا أصبح تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مطلوباً من أجل حماية مستوى النشاط الاقتصادي والدخل القومي، وأنه في غياب مثل هذا التدخل قد تتعرض الاقتصاديات النقدية إلى أزمات بطالة حادة يدفع ثمنها ملايين العاطلين.

وجاءت الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من موجات تضخم وغلاء، بحيث واجهت الدولة المسؤولية العكسية للتدخل لتخفيف حدة التضخم، وبذلك توسع دور الدولة لضمان تحقيق استقرار في مستوى النشاط الاقتصادي دون كساد أو تضخم، وتأثرت سياسات الدول في الإنفاق العام بين توسع أو تضيق بما يناسب احتياجات الاقتصاد، ولم تلبث مسؤولية الدول أن تجاوزت ذلك إلى ضرورة تحقيق معدلات مناسبة من النمو الاقتصادي.

وهكذا لم يقتصر دور الدولة الاقتصادي على مجرد توفير الإطار العام المناسب لنشاط الأفراد، بل أصبحت الدولة نفسها مشاركاً أساسياً في النشاط الاقتصادي، حيث يتأثر مستواه بحسب هذا الدور.^(١)

(١) د. حازم الببلاوي - دور الدولة في الاقتصاد - المرجع السابق - ص ٣٦، ٣٧.





الباب الأول

التفسير الاقتصادي للبطالة وبيان أهم السياسات المالية والاقتصادية المقترحة لمواجهتها

وتحتة فصول ثلاثة:

الفصل الأول: تفسير البطالة وبيان أهم أنواعها وأسبابها.

الفصل الثاني: السياسة المالية ومواجهة تحديات البطالة.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية المقترحة لمواجهة تحديات البطالة.





الفصل الأول

التفسير الاقتصادي للبطالة

وبيان أهم أنواعها وأسبابها وعوامل تنميتها

وفيه مباحث أربعة:

المبحث الأول: تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي وكيفية حساب معدلها

المبحث الثاني: أهم أنواع البطالة

المبحث الثالث: عوامل تنمية البطالة في الدول العربية.

المبحث الرابع: السمات الأساسية للبطالة في مصر.





المبحث الأول

التفسير الاقتصادي للبطالة وكيفية حساب معدلها

وتحتة مطلبان:

المطلب الأول: تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي.

المطلب الثاني: كيفية حساب معدل البطالة.

المطلب الأول

تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي

أولاً: المعنى اللغوي للبطالة:

البطالة في اللغة: بطل الشيء يبطل بطلاً وبطولاً وبطلاناً، ذهب ضياعاً، وخسراً، فهو باطل. والتبطل: فعل البطالة، وهو اتباع اللهو والجهالة، وبطل الأجير بالفتح - يبطل بطلاً، وبطالة، أي تعطل فهو بطال، والبطال الذي لا يجد حيلة^(١)؛
ثانياً: المعنى الاصطلاحي للبطالة:

ليس من السهل أن نجد تعريفاً محدداً للبطالة، فقد عرفت بعدة تعريفات نختار منها:

- ١- البطالة أو العطالة: هي عدم استخدام عامل من عوامل الإنتاج، وجرى العوف على استخدام مصطلح "بطالة" عند الحديث عن العمل.
وطبقاً لهذا المفهوم المحدود يكون العاطلون هم: الأفراد القادرين على العمل، والراغبون فيه، ولكن لا تتوافر لهم فرصة الحصول عليه.^(٢)

(١) لسان العرب - مادة "بطل" - ج ٥٦/١١ ط دار الفكر.

(٢) د. / راشد البروي - الموسوعة الاقتصادية - ص ٩٤ - نشر دار الشروق جدة ١٣٩٩هـ.



٢- جاء في معجم مصطلحات القوى العاملة: البطالة هي "عدم توافر فرص العمل للعمال القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه".^(١)

ويبدو من هذين التعريفين أن البطالة هي التعتّل عن العمل، وأن العاطل هو من لا يعمل Not Working، وهذا التعريف غير كاف، إذ أن من أهم صفات العاطل أنه لا يعمل، ومع ذلك فهناك عدد كبير من الأفراد لا يعملون ؛ لأنهم ببساطة لا يقدرّون على العمل، مثل الأطفال والمرضى والعجزة وكبار السن والذين أحيلوا إلى التعاقد ويحصلون الآن على معاشات. فهؤلاء لا يصح اعتبارهم عاطلين؛ لأن العاطلين يجب أن يكونوا قادرين على العمل، كذلك تجدر الإشارة إلى أنه من المحتمل أن يكون هناك عدد من الأفراد القادرين على العمل والذين لا يعملون فعلاً، ومع ذلك يجوز اعتبارهم عاطلين لأنهم لا يبحثون عن عمل Not seeking work، مثل الطلبة الذين يدرسون في المدارس الثانوية والجامعات والمعاهد العليا ممن بلغوا سن العمل (عادة ١٦ سنة) فهؤلاء رغم توافر قدرتهم على العمل لا يبحثون عن العمل ؛ لأنهم يفضلون تنمية قدراتهم ومهاراتهم بالدراسة على النمو الذي يفيدهم مستقبلاً في الحصول على وظائف ذات أجر أعلى، ولهذا لا يصح إدخالهم في دائرة العاطلين.

كذلك هناك بعض الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه لأنهم أحبطوا تماماً Discouraged ؛ لأن جهودهم في البحث عن العمل في الفترة الماضية لم تجد، ومن ثم أصبحوا متشائمين وكفوا عن البحث عن فرص للعمل، فمثل هؤلاء لا تدخلهم الإحصاءات الرسمية ضمن زمرة العاطلين.

(١) د./ أحمد بدوي - د./ محمد مصطفى - معجم مصطلحات القوى العاملة - ص ٢٤٤ - نشر مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية ١٩٨٤.



كذلك قد يوجد بعض الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عن عمل لأنهم في درجة من الثراء تجعلهم في غنى عن العمل، فهؤلاء - أيضاً - لا يعتبرون عاطلين.....الخ.

ومن ذلك يتبين لنا، أنه ليس كل من لا يعمل عاطلاً، وفي الوقت نفسه ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين، وأن دائرة من لا يعملون أكبر بكثير من دائرة العاطلين.^(١)

وبالجملة هناك شرطان أساسيان ويجتمعان معاً، لتعريف العاطل بحسب الإحصاءات الرسمية، وهما:

١- أن يكون قادراً على العمل.

٢- أن يبحث عن فرصة للعمل.

وتأسيساً على ذلك يُجمع الاقتصاديون والخبراء - وحسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية ILO - على تعريف العاطل بأنه "كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى" وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا إلى تركه لأي سبب من الأسباب.^(٢)

(١) د./ رمزي زكي - الاقتصاد السياسي للبطالة - ص ١٥ وما بعدها - سلسلة عالم المعرفة - العدد ٢٢٦ - الكويت - أكتوبر ١٩٩٧.

(٢) د./ رمزي زكي - الاقتصاد السياسي للبطالة - المرجع السابق - ص ١٧.



المطلب الثاني

كيفية حساب معدل البطالة

من الثابت أن حساب معدل البطالة يعني ببساطة حساب نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة، غير أن هذه الطريقة تكتنفها عدة صعوبات أهمها:

١- صعوبة تحديد من هو العاطل؟

٢- صعوبة الحصر الدقيق للعاطلين عن العمل بعد تعريفهم، وأيضاً بشأن حصر قوة العمل.

٣- طريقة إعلان معدل البطالة، وهل تتم بصورة سنوية، أم نصف سنوية، أم كل ثلاثة شهور أم كل شهر ؟

ففي بعض الدول النامية مثلاً يكتفى بتقدير وإعلان هذا المعدل كل سنة، وذلك لقلة الإمكانيات المادية والإحصائية، أما في الدول الصناعية المتقدمة - وكما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية - فإن هذا المعدل يتم شهرياً.

٤- تفاوت مناهج قياس معدل البطالة، ففي كثير من الدول ذات الإمكانيات المحدودة غالباً ما يعتمد على التعدادات السكانية في حساب هذا المعدل، بينما في البلاد الصناعية المتقدمة يتم حساب هذا المعدل من خلال ما يعرف بالمسوحات Surveys الإحصائية التي تقوم بها مكاتب إحصاءات العمل، وغالباً يكتفى بسؤال عينة من العائلات، فعلى سبيل المثال يقوم مكتب إحصاءات العمل بالولايات المتحدة الأمريكية بسؤال عينة من العائلات عددها ٦٥٠٠٠ عائلة تتوزع على مختلف الولايات والمناطق، حيث توجه الأسئلة بشكل مباشر لكل فرد من العائلة يزيد عمره على ١٦ سنة باستثناء هؤلاء الأفراد غير الموجودين بسبب احتجازهم في بعض المؤسسات - مثل المستشفيات والسجون وفي مسح الاستطلاع يصنف كل فرد في فئة من الفئات التالية:



١- يعمل.

٢- لا يعمل.

٣- خارج قوة العمل.

وفي الفئة الأولى يسجل جميع هؤلاء الذين كان لهم عمل خلال الأسبوع الذي يتم فيه الاستطلاع ويسجل في هذه الفئة أيضاً من يعملون جزئياً، أي لبعض الوقت وبغير إرادتهم، حتى لو عمل لساعة واحدة في نفس الأسبوع.

ويسجل في الفئة الثانية كل هؤلاء الذين سرحوا من عملهم بشكل مؤقت وينتظرون العودة للعمل، وكذلك الذين ينتظرون إلحاقهم في وظيفة جديدة خلال أربعة أسابيع، بالإضافة إلى هؤلاء الذين يبحثون بجدية عن عمل ومستعدون له في أي وقت، وكانوا قد بذلوا جهداً ملموساً لإيجاد وظيفة خلال الأسابيع الأربعة السابقة على أعداد العينة.

أما فيما عدا ذلك فيعتبر خارج قوة العمل Labor force مثل المتقاعدين والطلبة الذين يدرسون كل الوقت ولا يعملون إطلاقاً بأجر، والأفراد الذين يعملون لأنهم يفضلون تربية الأطفال ومثل ربات البيوت، وفي ضوء ذلك يحسب معدل البطالة على أساس نسبة عدد المتعطلين إلى قوة العمل.^(١)

والملاحظ أن معدلات البطالة غير متجانسة فهي تختلف من فئة إلى أخرى فمثلاً ترتفع نسبة البطالة بين السود في الولايات المتحدة الأمريكية عنها في البيض. كذلك ترتفع معدلات البطالة في الريف عنها في الحضر، ومن الملاحظ - أيضاً - تزايد فترة البطالة في أوقات الكساد عنها في أي وقت آخر، حيث يفقد كثير من الأفراد وظائفهم وتصبح فرصة الحصول على عمل عزيزة المنال.

(١) د. / رمزي زكي - الاقتصاد السياسي للبطالة - مرجع سابق - ص ١٩.



ولقد فطن ابن خلدون - رحمه الله تعالى - إلى هذه الحقيقة منذ قرون عديدة فهو يقرر أن الكساد الحاصل في سلعة ما، وفي ظل ظروف التشابك الصناعي يمتد ليشمل الكثير من القطاعات، فيقول: "فإذا استديم - أي الكساد ونقص الطلب - في سلعة أو عرض من مأكول، أو ملبوس، أو متمول على الجملة، ولم يحصل للتاجر حوالة الأسواق - رواجها - فسد الربح والنماء بطول تلك المدة، وكسدت سوق ذلك الصنف، فقعد التجار عن السعي فيها، وفست رؤوس أموالهم، واعتبر ذلك بالزرع أولاً، فإنه إذا استديم رخصه يفسد به حال المحترفين بسائر أطواره من الفلح والزراعة لقلة الربح فيه وندارته أو فقده .. وتفسد أحوالهم ويصيرون إلى الفقر والخصاصة، ويتبع ذلك فساد حال المحترفين أيضاً بالطحن والخبز وسائر ما يتعلق بالزراعة من الحرث إلى صيرورته مأكولاً، وكذا يفسد حال الجند إذا كانت أرزاقهم من السلطان على أهل الفلح زرعاً، فإنها تقل جبايتها ... ويعجزون عن إقامة الجندية. وكذا إذا استديم الرخص في السكر أو العسل فسد جميع ما يتعلق به، وقعد المحترفون عن التجارة فيه .. وكذا الملبوسات إذا استديم فيها الرخص، فإن الرخص المفرط يجحف بمعاش المحترفين بذلك الصنف الرخيص، وكذا الغلاء المفرط".^(١)

كذلك أكد ابن خلدون على أن الصناعة لا تتوطن في الريف والبدو وإنما هي وليدة المدنية والحضارة بقوله: "قدمنا أن الصنائع إنما تكثر في الأمصار، وعلى نسبة عمرانها في الكثرة والقلّة، والحضارة والترف تكون نسبة الصنائع في الجودة والكثرة .. ومن تشوف بفطرته في القرى والأمصار غير المتمدنة، فلا يجد فيها التعليم الذي هو صناعي لفقدان الصنائع في أهل البدو..."^(٢)

(١) المقدمة لابن خلدون - ص ٣٥٨ - ط الشعب.

(٢) المرجع السابق - ص ٣٦٠.



يضاف إلى ما تقدم عدم التكافؤ في توزيع أعباء البطالة، ذلك لأن هناك أسواق عمل يصيبها الضرر أكثر من غيرها، فلو أن معدل البطالة الكلي قد ارتفع على سبيل المثال من ٦% إلى ١٠%، فإن وقع البطالة يمكن تحمله من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، لو أن جميع ساعات العمل ودخول جميع العاملين قد انخفض بنسبة تعادل ارتفاع معدل البطالة، إلا أن هذا لا يحدث، وهو ما يعكس عدم التكافؤ في توزيع أعباء البطالة.



المبحث الثاني

أهم أنواع البطالة وتفسيراتها عند المدارس الاقتصادية

وفيه مطلبان :

المطلب الأول: أهم أنواع البطالة.

المطلب الثاني: البطالة عند المدارس الاقتصادية.

المطلب الأول

أهم أنواع البطالة

هناك عدة أنواع من البطالة عرفت لها البلدان الصناعية الرأسمالية، ومن هذه

الأنواع:

١- البطالة الدورية.

٢- البطالة الاحتكاكية.

٣- البطالة الهيكلية.

٤- البطالة السافرة والبطالة المقنعة.

٥- البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية.

وفيما يلي كلمة موجزة عن كل نوع من هذه الأنواع:

أولاً: البطالة الدورية: Cyclical Unemployment

ينشأ أغلب البطالة الدورية من انتشار فصل العمال الذي يصاحب انكماش

الطلب الكلي. وهكذا فإنها تصيب العمال البالغين نوي الخبرة كما تصيب العمال

الجدد والعائدين إلى قوة العمل، وسوف يختفي كثير من هذه البطالة الدورية لو



كانت الأجور والأسعار مرنة ففي هذه الحالة تحدث التعديلات في فائض الطلب على الأرصة النقدية الحقيقية من خلال انخفاض بدلاً من الانخفاض في الدخل الحقيقي.

وعلى هذا فإن البطالة الدورية هي البطالة الناتجة عن تقلبات الاقتصاد^(١)، وعلى الرغم من أنه لا توجد دورتان اقتصاديتان تشابهان من حيث حدة التقلبات والعمق الزمني لهما، فإن جميع الدورات الاقتصادية لهما سمات مشتركة متشابهة، بمعنى أنه لو توقع أحد الاقتصاديين أن اقتصاد بلد ما سيدخل بعد فترة قصيرة قادمة مرحلة الكساد، فإنه يستطيع أن يرصد مقدماً المعالم الأساسية لهذه المرحلة:

١- هبوط مشتريات السلع الاستهلاكية بشكل واضح، وتزايد نتيجة لذلك المخزونات غير المرغوب فيها من السلع الاستهلاكية المعمرة، كالسيارات والأجهزة الكهربائية، وكنيجة لرد فعل أصحاب الأعمال على هذا الهبوط يخفض حجم إنتاجهم، فإن الدخل القومي الإجمالي سوف يهبط، ويهبط معه الإنفاق الاستثماري.

٢- انخفاض الطلب على العمالة، ويأخذ هذا الانخفاض في البداية شكل خفض ساعات العمل، ثم مرحلة تالية تسريح العمال، وبالتالي ارتفاع معدل البطالة.

(١) انظر: الاقتصاد الكلي - النظرية والسياسة لمايكل إيدجمان - ص ٤٣٧ - ترجمة د. / محمد إبراهيم منصور - دار المريخ للنشر بالرياض ١٩٨٨م.

- الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص لجيمس جورانتي وريجارد ستروب - ص ٢٠٢ - ترجمة د. / عبدالفتاح عبدالرحمن، د. / عبدالعظيم محمد - دار المريخ للنشر بالرياض ١٩٨٨.

- النقود والبنوك والاقتصاد - وجهة نظر النقديين لباري سيجل - ص ٦١٤ - ترجمة د. / طه عبدالله منصور، د. / عبدالفتاح عبدالرحمن - دار المريخ للنشر بالرياض.



٣- مع هبوط حجم الإنتاج سيهبط بالتبعية الطلب على المواد الخام والوسيط، وستتخفض نتيجة لذلك أسعار كثير من السلع على أن الأجور وأسعار منتجات الصناعات التحويلية لن تهبط بسرعة في بداية الكساد.

٤- تدهور معدلات الأرباح في قطاع الأعمال بسرعة في بداية الكساد، وستتهبط معها أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية، وسيطر التشاؤم على المستثمرين وسينخفض أيضاً الطلب على القروض من الجهاز المصرفي وستتخفض نتيجة لذلك أسعار الفائدة.^(١)

أما مرحلة الانتعاش أو الرواج فيمكن القول بأن سماتها الأساسية تكاد تكون نقيض ما سبق.

وأهم ما نلاحظه هنا هو أن سمات حركة الدورة الاقتصادية هي التقلبات التي تحدث في الطلب على العمالة، وما يواكبها من تقلبات في معدل البطالة، ففي مرحلة الكساد ترتفع معدلات البطالة، والعكس في مرحلة التوسع، وهذا هو المقصود بالبطالة الدورية.

ثانياً: البطالة الاحتكاكية: Frictional Unemployment

تتولد البطالة الاحتكاكية في الأداء الحركي في سوق العمل، فالتغيرات في هيكل الطلب على الناتج يعود إلى إلغاء وإلى خلق فرص العمل، ولابد أن يبحث العمال الذين يفقدون أعمالهم في الأسواق أو الصناعات التي تواجه انكماشاً في الصناعات النامية وذلك يضيف إلى حجم البطالة عمالاً جددًا وعمالاً متقاعدین قررُوا أن يلتحقوا إلى قوة العمل مرة ثانية.

(١) انظر:

- Paul A. Samuels and William D. Nardhaus: "Economies, Fourteenth Edition, McGraw - Hill International Editions, 1992, P 569.



وتستقيم البطالة الاحتكاكية في وضوح مع مفهوم البطالة الطبيعية فهي تنشأ من التغيرات اليومية في الطلب والعرض التي تحدث في اقتصاد سوقي، وهي ذات ارتباط صغير نسبياً بعدم قدرة العمال وأصحاب الأعمال في التنبؤ بمعدل التضخم على نحو صحيح، ولكنها أقوى ارتباطاً بعدم قدرة هؤلاء وهؤلاء على توقعات الأسعار النسبية بشكل طيب، فلو كان العمال وأصحاب الأعمال قادرين على عمل تنبؤات جيدة لأمكنهم حينئذ أن يتخذوا قراراتهم قبل أن تتغير ظروف الطلب والعرض، ومن ثم لا توجد البطالة الاحتكاكية، ولا يؤثر التضخم على البطالة الاحتكاكية إلا عندما يؤدي إلى خلط المتعاملين في السوق بين تغيرات المستوى العام للأسعار، وتغيرات الأسعار النسبية، فإذا كانت الحالة كذلك، فإن معدل البطالة الاحتكاكية يرتبط إيجابياً بالتضخم.^(١)

ثالثاً: البطالة الهيكلية: Structural Unemployment

يقصد بالبطالة الهيكلية ذلك النوع من التعتل الذي يصيب جانباً من قوة العمل، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه.^(٢)

ويشبه بعض الاقتصاديين مشكلة البطالة الهيكلية بالمشكلة الناشئة عن محاولة دق أوتاد مربعة في حفر مستديرة، وترمز الأوتاد المربعة إلى العمال

(١) انظر: باري سيجل - النقود والبنوك والاقتصاد - مرجع سابق - ص ٦١١، أ. جيمس جوارتي - الاقتصاد الكلي - مصدر - سابق - ص ٢٠٢، د. / رمزي زكي - الاقتصاد السياسي للبطالة - مرجع سابق - ص ٢٩، ٣٠، د. / محمد زكي شافعي - التنمية الاقتصادية - المجلد الأول - ص ٢٧ .

(٢) د. / رمزي زكي - الاقتصاد السياسي للبطالة - مصدر سابق / - ص ٣٠ د.



العاطلين، وأما الحفر فترمز إلى الوظائف التي لا يستطيعون شغلها، ولكن الأوتاد المربعة يمكن جعلها مستديرة، والحفر المستديرة يمكن تحويلها إلى حفر مربعة.

والتعبير هنا كناية عن وجود أشخاص غير مؤهلين لشغل فرص العمل المتاحة. والوسيلة المتاحة لإحداث مثل هذه التغيرات في اقتصاد السوق هي تغيرات الأسعار النسبية، فنجد على سبيل المثال أن الأجور المرتفعة نسبياً للعمال ذوي مهارات تواجه قصوراً في العرض يشجع عمالاً ليس لديهم هذه المهارات ليتدربوا للحصول على أعمال أفضل، كما أنها توفر لأصحاب الأعمال دوافع لتغيير أساليب الإنتاج أو تغيير المزج بين عوامل الإنتاج لتحل بعض العمال ذوي الأجور المنخفضة - وهم أقل مهارة - محل بعض العمال ذوي الأجور المرتفعة الأعلى مهارة.^(١)

ويرى "باري سيجل" أن نظم الرفاهية وبرامج تعويضات البطالة مسئولة عن بعض من البطالة الهيكلية ذلك أن من يتلقون دعماً غذائياً من العاطلين ومن يحصلون على إعانة من الأطفال المعالين (١٦ سنة) فأكثر - على سبيل المثال لابد أن يسجلوا أنفسهم لدى وكالات الدولة للتوظيف حتى لو كانوا يبحثون عن وظيفة بشكل جدي أو يمكن أن يعملوا بشكل جدي عند المستوى الأدنى الحالي للأجور.^(٢)

ويؤدي تعويض البطالة إلى زيادة المعدل الطبيعي للبطالة بطريقتين:

أولهما: أنه يخفض بشدة النقص الصافي أو النقص بعد الضريبة في دخل الناس الذين فصلوا من العمل، ذلك أن إعانات البطالة في أغلب الولايات المتحدة تؤدي إلى مدفوعات معفاة من الضريبة تعادل ٥٠-٦٠% من متوسط الإيرادات الإجمالية

(١) باري سيجل - النقود والبنوك والاقتصاد - مصدر سابق - ص ٦١١.

(٢) المرجع السابق.



للعمال قبل الضريبة والبالغة نحو ٦٥-٧٥% من دخلهم الصافي المفقود، فأعانات بهذا الحجم وتشجع العمال العاطلين على أخذ أجازات وإصلاح أو تجديد سياراتهم ومنازلهم والحصول على أعمال عارضة لا يسجل الدخل فيها، وتكون لديه فرصة أكبر للاختيار فيما يرتبط بالأجر والشروط الأخرى قبل قبول عمل جديد، وفي مثل هذه الحالة تطول الفترة المقيسة للبحث عن العمل والتي تؤدي إلى زيادة المعدل المسجل للبطالة.

أما ثانيتهما فهي أن تعويضات البطالة تدعم أصحاب الأعمال الذين يعرضون أعمالاً موسمية أو غير مستقرة، وفي حالة عدم وجود تعويضات بطالة، فإن العمال الذين يلتحقون بمثل تلك المنشآت يطلبون أجوراً أعلى، كما يحاول أصحاب الأعمال الأخذ بوسائل إنتاج أو قواعد عمل تحقق استقرار التوظيف، وسوف تنقل نفقات هذه التعديلات إلى مستهلكي السلع التي تنتجها الصناعات المتأثرة، بعيداً عن ممول الضريبة ومع ذلك فحيث يفصل العمال من وظائفهم فقد يزيدون مدفوعات الرفاهية ومن ثم يرفعون المعدل العادي للرفاهية.^(١)

وقد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعاً جديداً من البطالة الهيكلية نجم عن تعاظم ظاهرة العولمة Globalization في ربع القرن الأخير، والتي تسارعت على نحو شديد عبر نشاط الشركات متعددة الجنسيات، حيث لجأ كثير من الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا إلى الانتقال إلى البلاد النامية، للاستفادة من المزايا والامتيازات التي وفرتها هذه البلاد للاستثمارات الأجنبية المباشرة (مثل الإعفاءات الضريبية، رخص الطاقة والأراضي، وعدم تكلفة التلوث البيئي....) فضلاً عن رخص الأيدي العاملة، وهذا هو ما حدث على سبيل المثال، وفي صناعة الملابس الجاهزة والصناعات التجميعية الإلكترونية، صناعة السيارات، بناء السفن، لعب الأطفال، المنتجات

(١) المرجع السابق.



الكيميائية... الخ، فكثير من هذه الصناعات هنا جرت من البلدان الصناعية إلى البلاد النامية، بسبب ارتفاع متوسط معدل الربح المتوقع في هذه البلاد، تاركة العمال الذين كانوا يعملون فيها في حالة بطالة هيكلية طويلة المدى.^(١)

رابعاً: البطالة السافرة والبطالة المقنعة:

البطالة السافرة هي حالة التعتل الظاهر الذي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى، ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل.

وليس بخاف أن البطالة السافرة يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية، ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد القومي وفي البلدان الصناعية يتزايد حجم ومعدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري، وعادة ما يحصل العاقل على إعانة بطالة وأشكال أخرى من المساعدات الحكومية.

أما في البلاد النامية فإن البطالة السافرة أكثر قسوة وإيلاماً بسبب عدم وجود نظام الإعانة البطالة، وبسبب غياب أو ضالة برامج المساعدات الحكومية والضمانات الاجتماعية.^(٢)

أما البطالة المقنعة Disguised unemployment فهي في تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني

(١) انظر: د. / رمزي زكي - ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلاد النامية - مطبوعات المعهد العربي للتخطيط بالكويت ١٣٩٣ هـ، ولذا المؤلف : الاقتصاد السياسي للبطالة - مرجع سابق - ص ٣٢.

(٢) د. / رمزي زكي - الاقتصاد السياسي للبطالة - مرجع سابق - ص ٣٣.



وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئاً تقريباً، وبحيث إذا ما سحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض، فنحن هنا إزاء فئة من العمالة، تبدو من الناحية الظاهرية، إنها في حالة عمل، أي أنها تشغل وظيفة وتتقاضى عنها أجراً، لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئاً إلى الإنتاج وهو الأمر الذي يرفع من التكلفة المتوسطة للمنتجات.

وتقليدياً، كانت البطالة المقنعة توجد في القطاع الزراعي بالبلاد النامية نظراً لما يوجد به من فائض نسبي للسكان، يضغط باستمرار على الأراضي الزراعية المتاحة. ثم انتقل هذا النوع من البطالة إلى قطاع الخدمات الحكومية في كثير من البلاد، بسبب زيادة التوظيف الحكومي والتزام الحكومات بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا والفنية، طمعاً في الحصول على تأييد الطبقة الوسطى، وبحيث أصبح من الممكن أداء كثير من هذه الخدمات بعد وأقل من العمالة.^(١)

ومن شأن هذه الزيادة في العمالة عن حاجة العمل، تزايد حجم الإنفاق العلم ويلاحظ أن الأثر الضار لهذه العمالة الزيادة لا يقتصر على حجم النفقات العامة دون أن يجني الاقتصاد القومي أي نفع من ورائها بل تعتبر في الوقت ذاته عائقاً من معوقات إنجاز العمل ومدعاة لضياح الوقت وضياح الشعور بالمسئولية، وتفشي روح الكسل بين العاملين، كما يلاحظ أن الإسراف والتبذير في هذه الحالة لا يقتصر على أجور العمالة الزائدة، إنما يمتد ليشمل ما يلزم لشراء مستلزمات تشغيلهم من إيجاد الأماكن وتكاليف تأثيث المكاتب وغيرها من المصروفات العامة الجارية.^(٢)

(١) د. رمزي زكي - المرجع السابق - ص ٣٣ : ٣٤.

(٢) د. علي لطفي - اقتصاديات المالية العامة - ص ٧٥ - مكتبة عين شمس ١٩٨٣ م.



خامساً: البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية:

البطالة الاختيارية: Voluntary Unemployment

هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض اختياره وإرادته، حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به، إما لعزوفه عن العمل وتفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدر آخر للدخل والإعاشة) أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجراً أعلى وظروف عمل أحسن، فقرار التعطل هنا اختياري، لم يجبره عليه صاحب العمل.

البطالة الإجبارية: Involuntary unemployment

فهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري، أي من غير إرادته أو اختياره، وهي تحدث عن طريق تسريح العمال، أي الطرد من العمل بشكل قسري، رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد، وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصاً للتوظيف، رغم بحثهم الجدي عنه وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوى الأجر السائد. وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في البلدان الصناعية.^(١)

سادساً: أنواع أخرى من البطالة:

إلى جانب ما سبق ذكره فإن الاقتصاديات الوضعية تعرف أنواعاً أخرى من البطالة منها.

(١) انظر في ذلك: د./ رمزي زكي - الاقتصاد السياسي للبطالة - ص ٣٤، د./ أحمد بدوي و د./ أحمد مصطفى - معجم مصطلحات القوى العاملة - ص ٢٩٥ - نشر مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ١٩٨٤م، د./ راشد البرواي - الموسوعة الاقتصادية - مرجع سابق - ص ٩٤، د./ فكري نعمان - النظرية الاقتصادية في الإسلام - ص ١١٣ - المكتب الإسلامي - بيروت ١٤٠٥هـ، د./ صقر أحمد صقر - النظرية الاقتصادية الكلية - ص ٤٠ - وكالة المطبوعات - الكويت ١٩٧٧م.



- ١ - البطالة الإقليمية: وهى البطالة التي تنشأ في إقليم معين، بسبب ظروف الإقليم الاقتصادية أو الطبيعية.
- ٢ - البطالة الانكماشية: وهى البطالة التي ترجع إلى أسباب أهلية تتمثل في انكماش حجم النشاط الاقتصادي في بعض الصناعات، وقلة الطلب على العمل فيها بالنسبة للمعروض منه.
- ٣ - البطالة التكنولوجية: وهى البطالة الناتجة عن الاستغناء عن تشغيل عدد معين من العاملين، نتيجة إدخال آلات ومعدات وأساليب عمل مستحدثة.
- ٤ - البطالة الجزئية: ويوجد هذا النوع من البطالة عندما يقل عمل الأفراد أو إنتاجهم عما يمكن أن يؤدوه أو ينتجوه فعلاً.^(١)

المطلب الثاني

البطالة عند المدارس الاقتصادية

أولاً: البطالة عند المدرسة التقليدية (الكلاسيكية):^(٢)

كان الاقتصاديون الكلاسيك يعتقدون في أن البطالة حالة صعبة مؤقتة ليس لها صفة الدوام، أي أنها خلل مؤقت سرعان ما يستطيع قوى التوازن التغلب عليها

(١) انظر: المراجع السابق.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:

- Autorenkollektive, Geschichte der ökonomischen Lehrmeinungen, Verlag die Wirtschaft, Berlin 1965, P 64-66

- الاقتصاد السياسي لبول أ. باران - ص ٦١ - ترجمة أحمد فؤاد بلبع - ط دار الكاتب العربي - القاهرة ١٩٦٧.

- الأزمة الراهنة في علم الاقتصاد السياسي البورجوازي - د. / رمزي زكي - ص ٢٨ - مجلة الطليعة - القاهرة - عدد أغسطس ١٩٧٢ م.

- تاريخ الفكر الاقتصادي - د. / لبيب شقير - ص ١٧٨ - دار نهضة مصر للطباعة والنشر - القاهرة - بدون تاريخ.



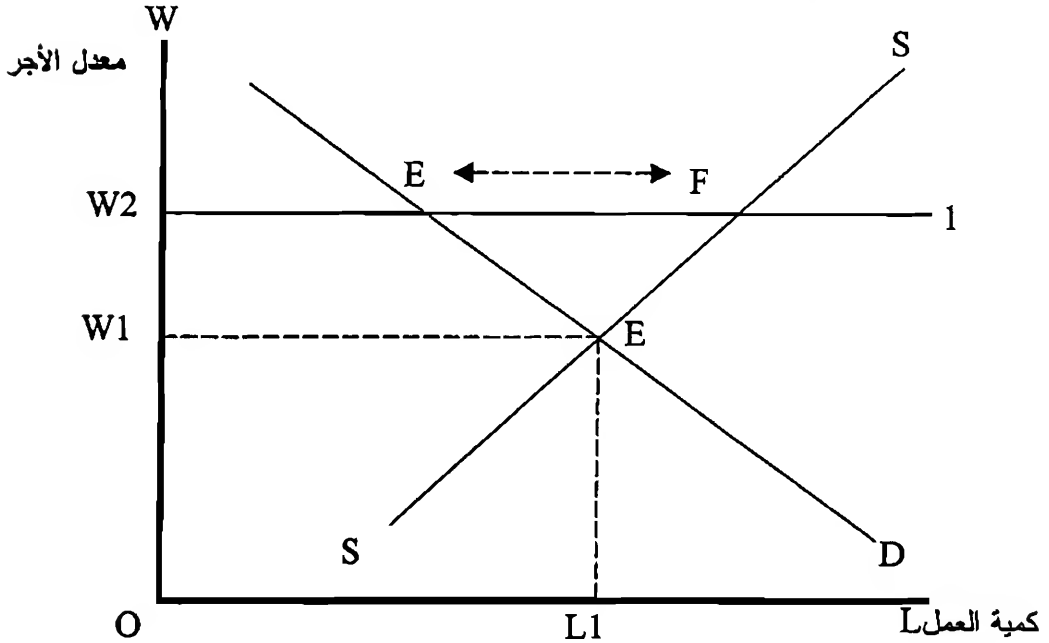
وإعادة الاقتصاد القومي إلى حالة العمالة، وكانوا يبنون هذه الفكرة على أن منشأ البطالة يرجع إلى زيادة النفقات والتي يسببها زيادة الأجور، فإذا ما قبل العمال أجوراً أقل، أمكن توظيفهم من جهة، وأمكن تخفيض النفقة ثم السعر مما يساعد على بيع المنتجات من الجهة الأخرى، وبالتالي يعود مستوى الإنتاج إلى ما كان عليه وتنتفي البطالة.^(١)

ولكي يتم توضيح رؤية الكلاسيك في تأثير جمود الأجور أي عدم تحريكها نحو الانخفاض في حالة وجود بطالة يمكن النظر إلى الشكل الآتي والذي سيقاس فيه على المحور الرأسي معدل الأجر، وعلى المحور الأفقي عدد العمال، بينما يشير المنحنى $\Delta\Delta$ إلى الطلب على العمال والمنحنى SS إلى عرض العمل.

وفي هذا الرسم يتحدد الأجر التوازني عندما يلتقي منحنى الطلب مع منحنى العرض عند النقطة E وعندئذ تكون الكمية التوازنية لعرض العمل والطلب عليه هي $OL1$ ومعدل $OW1$ ، افترض الآن أنه بسبب قوة نقابات العمال أو بسبب تشريع سنته الحكومة، قد ارتفع معدل الأجر إلى $OW2$ في هذه الحالة سنجد أن عرض العمل، عند هذا المعدل الجديد للأجر، يساوي المسافة $W2F$ في حين أن طلب رجال الأعمال على عنصر العمل يكون مساوياً للمسافة $W2E$ مما يعني أن هناك فائض عرض $Excess-supply$ ، أو بتعبير أدق، وجود بطالة تقدر بالمسافة EF . وبناء عليه: لو شئنا أن نقضي على هذه البطالة أو فائض عرض العمل فلا بد من وجهة نظر الكلاسيك أن تخفض الأجور.^(٢)

(١) انظر: د./ صقر أحمد صقر - النظرية الاقتصادية الكلية - ص ٤٠٠ - مرجع سابق، د./ أبو بكر متولى - مبادئ النظرية الاقتصادية - ص ١٦٠، ١٦١ - نشر جامعة عين شمس - القاهرة ١٩٨٧ م.

(٢) د./ رمزي زكي - الاقتصاد السياسي للبطالة - ص ١٨٧.



نشوء البطالة بسبب جمود الأجر عند الكلاسيك^(١)

ثانياً: البطالة عند المدرسة الحديثة (كينز):^(٢)

البطالة في التحليل الكينزي: صفة ملازمة للتقلبات الاقتصادية، وخاصة في مرحلة الكساد التي قد تمتد لفترات طويلة إن لم تتدخل الدولة لرفع مستوى الطلب الكلي.

(١) المرجع السابق - ص ١٨٧.

(٢) المدرسة الكينزية: هي واحدة من أهم وأكثر المدارس تأثيراً على الصعيدين الفكري والعملي، وهي المدرسة التي تنسب إلى جون ماينرد كينز (١٨٨٣-١٩٤٦م) الذي أصدر في عام ١٩٣٦م كتابه الشهير "النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة والنقد". لمزيد من التفاصيل ينظر: د. أبو بكر متولي - مبادئ النظرية الاقتصادية - مرجع سابق - ص ١٦١، د. رمزي زكي - الاقتصاد السياسي للبطالة - ص ٣١٩ وما بعدها.



ويبني "كينز" فكرة استمرار البطالة لفترة طويلة على أساس أن بطالة جزء من عوامل الإنتاج يعني انخفاض الطلب الكلي، نظراً لأن عوائد هذا الجزء المعطل من عوامل الإنتاج ستؤدي إلى خفض الدخل الكلي عن ذي قبل، وهبوط الدخل، أي هبوط الطلب، أو ما يطلق عليه كينز (الطلب الفعال) يؤدي بدوره إلى مزيد من البطالة، فمزيد من هبوط مستوى الطلب الفعال، وعلى هذا لا بد من زيادة الطلب الفعال، فالإنتاج، والتوظيف.^(١)

ثالثاً: التفسير التكنولوجي للبطالة:

وينسب هذا التفسير إلى الاقتصادي الشهير (جوزيف شومبيتر - Joseph Shompeter) (١٨٨٣-١٩٥٠م) عندما أشار في كتاب معروف له صدر عام ١٩٣٩ تحت عنوان الدورات الاقتصادية^(٢) أن هذا النوع في الدورات عادة ما يكون مقترناً بحدوث تغيير هيكلي في البلدان الصناعية الرأسمالية ناجم عن تغيرات ابتكارية وتكنولوجية كبرى من شأنها دفع صناعات وقطاعات معينة للأزدهار، وتعرض صناعات وقطاعات أخرى للانهيار وعلى النحو الذي يعيد تشكيل بنيان الإنتاج القومي.

ويعتقد شومبيتر - خلافاً لعدد كبير من الاقتصاديين - أن البطالة مشكلة هينة ومؤقتة، ويقول في هذا الخصوص: "انا لا أعتقد أن ثمة اتجاهاً إلى استمرار الزيادة المئوية في نسبة البطالة على المدى البعيد... فالبطالة غير العادية من

(١) أ. هليرونر - قادة الفكر الاقتصادي - ص ٢٨٨ - ترجمة د./ راشد البروي - مكتبة النهضة المصرية - الطبعة الثانية - ١٩٧٩م.

(٢) انظر في ذلك:

- Joseph Shompeter: Business cycles, Megrau - Hill Books, Co New York 1939.

- جوزيف أ. شومبيتر - الرأسمالية الاشتراكية والديمقراطية - ص ١٣٧ - ترجمة خير حماد - سلسلة اخترنا لك - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٣٦.



مظاهر فترات التكيف التي تعقب عادة "مرحلة الازدهار" إن هذه الظاهرة حتى الآن موقوتة بصورة رئيسية.^(١)

ويضيف: "إنني أرى المأساة لا تكمن في البطالة كبطالة، وإنما في استحالة تأمين الموارد الكافية للإنفاق على العاطلين، دون الإضرار بأوضاع التطور الاقتصادي المقبل".^(٢)

هذا ويعتقد عدد من الاقتصاديين بأن المخترعات الحديثة التي قدمت العديد من المبتكرات، وخاصة في مجال الكمبيوتر ونظم المعلومات والهندسة الوراثية وأنظمة الاتصالات الفضائية وإحلال المواد، ورغم أن تأثيراتها سلبية في كثير من الأحوال على العمالة، إلا أنها ستوفر في المستقبل فرصاً كافية للعمل لهؤلاء الذين فقدوا وظائفهم حالياً. وإن البطالة التكنولوجية هي ثمن مؤقت يجب أن يتحمله المجتمع في سبيل تحقيق تقدمه الاقتصادي. ويضيف هؤلاء أن تطور للرأسمالية المبكر كان يشير دوماً إلى الأثر السلبي للتكنولوجيا الجديدة في عنصر العمل. وأن هذا الأثر سرعان ما كان يختفي بعد أن تبدأ موجة الانتعاش التي تخلقها هذه التكنولوجيا، كما قام عدد من الباحثين بالرد على الاتجاه الذي يرى أن التكنولوجيا الحديثة سوف تؤدي إلى خلق بطالة مستمرة بين العمال، من خلال طرح فكرة آليات التعويض التي تتطوي عليها التكنولوجيا الجديدة، والمقصود بذلك أن النظام وهو يخوض غمار التحول إلى التكنولوجيا الجديدة، قادر على نشر منافع التغيير التكنولوجي بطريقة تؤدي إلى ظهور فرص استخدام جديدة، تحل محل الوظائف التي تكون قد فقدت.

(١) انظر : جوزيف أ. شوميتز - الرأسمالية والاشتراكية - المرجع السابق - ص ١١٦.

(٢) المرجع السابق.



ومن أهم آليات التعويض التي يشيرون إليها، وتخفف من حدة تأثير التكنولوجيا في البطالة، ما يلي:

١- أن المبتكرات الجديدة غالباً ما تؤدي إلى خفض متوسط تكلفة الوحدة المنتجة من السلع، ومن ثم تخفض من سعرها، مما يشجع على زيادة الطلب والكمية المباعة والمنتجة، وعلى النحو الذي يخلق فرصاً لزيادة العمالة داخل الصناعة أو القطاع الذي حدثت به البطالة نتيجة لتطبيق التكنولوجيا الجديدة.

٢- أن المبتكرات الحديثة تؤدي إلى خفض أسعار المنتجات، مما يعني ارتفاعاً في دخول الناس، وهو الأمر الذي يترتب عليه زيادة طلبهم على هذه السلع وغيرها من السلع (وهو ما يعرف بأثر بيجو) مما يخلق حافزاً لزيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة الطلب على العمالة.

٣- كذلك يشير أنصار فكرة آليات التعويض إلى أن الحكومات في البلدان الصناعية الرأسمالية، أصبحت تقدم إعانات مالية وبرامج اجتماعية لهؤلاء الذين يفقدون وظائفهم.

والدلالات النظرية لفكرة آليات التعويض، هي أن مكاسب الإنتاجية التي تتجم عن التكنولوجيا، سوف تتوزع على نحو يستفيد منه الجميع (كما كان يقول شومبيتر)، ولا يقتصر توزيعها على نخبة قليلة من الأفراد وبحيث يستفيد منها العمال والموظفون، قياساً على ما كان يحدث في أعقاب كل تقدم تكنولوجي، حيث كان هذا التقدم يقود إلى نمو في الإنتاجية يسمح بنمو مواز في الأجور والعمالة، وزيادة نصيب الأجور في الدخل القومي بشكل عام.

لكن المشكلة العويصة التي تمخضت عنها الثورة الصناعية الثالثة الراهنة، هي أن المبتكرات الجديدة أصبحت تلغي الكثير من الوظائف والمهن والأعمال، بشكل متسارع تحت تأثير عمليات إعادة هيكلة وهندسة عنصر العمل، في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي دون أن يواكب ذلك خلق لوظائف أخرى تعادل الوظائف



أخرى تعادل الوظائف الملغاة، بل إنه في الوقت الذي تتزايد فيه إنتاجية عنصر العمل - تحت تأثير المبتكرات الجديدة - تتزايد عمليات تسريح العمالة بشكل كبير. ولا عجب في هذا، فقد أصبحت المبتكرات الجديدة تتميز بثلاث سمات مهمة هي:

١- أنها موفرة للوقت.

٢- أنها موفرة لعنصر العمل.

٣- أنها موفرة للمواد الخام.

في ضوء ذلك، فإنه حتى لو أدت المبتكرات الجديدة إلى خفض أسعار السلع، فإن صعوبة زيادة الطلب عليها تكمن في عدم وجود الذي يخلق هذه الزيادة بسبب تعطل العمال والموظفين، ليس المهم إذن هو خفض الأسعار، بل وجود الطلب الفعال الذي يتعامل مع هذه الأسعار، ولن تستطيع إعانات البطالة وبرامج الضمان الاجتماعي أن تلعب دوراً هنا في زيادة الطلب، بسبب انخفاض مقدارها مقارنة بالدخل المفقود نتيجة للبطالة.^(١)

أضف إلى ذلك أن قطاع الخدمات الذي عُرف عنه، حتى وقت قريب أنه المستوعب للعمالة الجديدة^(٢) وللعمالة الفائضة، تعرض منذ عدة سنوات لموجة انكماشية سواء من حيث معدلات نموه - لأسباب كثيرة لا محل للتعرض لها هنا - أو من حيث ضعف قدرته على استيعاب العمالة، بسبب زحف التكنولوجيا الحديثة عليه وما أدت إليه من إحداث وفر كبير من القوى العاملة المشتغلة فيه (من جراء استخدام الكمبيوتر ونظم المعلومات الحديثة وعالم السكرتارية الجديد).^(٣)

(١) د. رمزي زكي - الاقتصاد السياسي للبطالة - ص ٤٥٤، ٤٥٥.

(٢) د. رمزي زكي - المرجع السابق - ص ٤٥٦.

(٣) انظر:

- Jeramy Rikkm, The End of Work, op.cit. PP 144-146.



ورغم أن نظم إعانات البطالة وبرامج الضمان الاجتماعي قد لعبت - حتى عهد قريب - دوراً مهماً في التخفيف من مشكلة البطالة، وخاصة في جانبها الاجتماعي والإنساني، إبان صعود وازدهار "دولة الرفاه" وبحيث امتصت كثيراً من آثار التكنولوجيا الحديثة في زيادة البطالة، إلا أنه من المشاهد الآن، وفي ظل صعود الليبرالية الجديدة والعولمة وتساعد الدعوة لعودة آليات السوق المطلقة، أن مشروعات إعانات البطالة والضمان الاجتماعي يُعاد النظر فيها، لتخفيض حجم الإنفاق العام عليها، توخياً لخفض عجز الموازنة العامة وتحقيقاً لشروط اتفاق "ماستريخت" من ناحية^(١)، ولتفعيل وإصلاح أسواق العمل طبقاً لمنطق الليبراليين الجدد من ناحية ثانية، ولهذا لا يجوز التفاوض كثيراً بشأن الدور الذي تلعبه حكومات البلدان الصناعية - حالياً - في مجال آليات تعويض الخسائر الناجمة عن التكنولوجيا الحديثة.

(١) حيث اشترطت ماستريخت ألا تزيد نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج الإجمالي عن ٣% كشرط للدول الأوروبية التي ترغب في الانضمام لصندوق النقد الأوروبي والعملة الموحدة "اليورو" وهو النظام الذي بدأ العمل به من مطلع ١٩٩٩م.



المبحث الثالث

عوامل تنمية البطالة في الدول العربية

تعاني الاقتصاديات العربية من سرعة تدهور أحوال العمالة وزيادة معدلات البطالة وخصوصاً في البلاد العربية غير النفطية في النصف الثاني من الثمانينات. ومن يطالع التقارير الاقتصادية يجد ارتفاع نسبة البطالة في البلدان العربية، ففي التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٤ يقدر معدل البطالة في الاقتصاديات العربية بحوالي ١٠% من قوة العمل العربية التي بلغت عام ١٩٩٣ حوالي ٦٧,٥ مليون عامل، مما يعني أن عدد المتعطلين يصل إلى حوالي ٦,٨ مليون عاطل.^(١) أما منظمة العمل العربية فقد قدرت معدل البطالة على مستوى جميع البلاد العربية بقرابة ١٥,٥% من قوة العمل العربية، وهو ما يعني وجود ما يزيد على عشرة ملايين عامل عربي عاطل.^(٢)

وبشكل عام تدور مشكلة البطالة في البلاد العربية عموماً، في ذلك التباين الموجود بين النمو الحادث في قوة العمل سنوياً - وهو نمو مرتفع بسبب القاعدة الشبابية للهزم السكاني وزيادة دخول النساء إلى سوق العمل - وبين النمو المتواضع الذي ينمو به الطلب على العمالة سنوياً بمعدل يتراوح ما بين ٣% و ٤% سنوياً أو هو ما يعني دخول عدد يتراوح ما بين ٢,٣ مليون و ٣ ملايين عامل سنوياً إلى سوق العمل.^(٣)

ويمكن أيضاً التعرف على طبيعة المشكلة بمقارنة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

(١) انظر: جامعة الدول العربية وآخرون - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٤ - ص ٥٦.

(٢) الدراسة وضعتها منظمة العمل العربية عن وضع القوى العاملة في خمس دول عربية هي: مصر، وسوريا، والأردن، وفلسطين، ولبنان ومشار إليها بجريدة الرأي للعام الكويتية - الصادرة في ٤ يونيو ١٩٩٦ م ص ١٠.

(٣) انظر جامعة الدول العربية وآخرون - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٤ -



تباين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو قوة العمل
في البلاد العربية ١٩٨٠-١٩٩٤م^(١)

الدولة	متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي %		متوسط معدل النمو السنوي لقوة العمل %	
	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٤-١٩٩٠	١٩٩٠/١٩٨٠	١٩٩٤/١٩٩٠
اليمن	٠,٠	٠,٠	٣,٦	٤,٨
مصر	٥,٠	١,١	٢,٥	٢,٩
المغرب	٤,٢	١,٧	٢,٧	٢,٦
الأردن	١,٥٠	٨,٢	٤,٩	٥,٢
تونس	٣,٣	٤,٥	٢,٦	٣,٠
الجزائر	٢,٩	٠,٦٠	٣,٧	٤,٢
عمان	٨,٣	٦,٧	٤,١	٤,٠
السعودية	١,٢	١,٩	٦,٥	٢,٥
الكويت	٠,٩	٠,٠	٥,٩	٢,٣
الإمارات	٢,٠٠	٠,٠	٤,٤	١,٨

عوامل تنمية البطالة في البلاد العربية غير النفطية:

ويتمثل أخطر هذه العوامل فيما يلي:

أولاً: تفاقم أزمة المديونية الخارجية لهذه البلاد، نتيجة الإفراط في الاستدانة الخارجية، وبصفة خاصة قصيرة الأجل وذات التكلفة المرتفعة مما أدى إلى ارتفاع معدل خدمة الدين ووصوله إلى مستوى حرج يهدد انتظام وصول الواردات الضرورية للبلاد.^(٢)

(١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة - تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦م - ص ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٨، ٢٥٩.

(٢) يكفي للإحاطة بمدى الإفراط الذي حدث في المديونية العربية غير النفطية أن حجم ديون هذه البلاد كان في حدود ٧ مليارات دولار في عام ١٩٧٠، وقفز الرقم إلى ١٥٦ مليار دولار في عام ١٩٩٤، وارتفعت أعباء خدمة هذه الديون من ٠,٩ مليار دولار في عام ١٩٧٢ إلى ١٦ مليار دولار في عام ١٩٩٤م.



وإزاء هذا الحرج لجأت البلاد العربية المدينة إلى نادي باريس ونادي لندن لإعادة جدولة ديونها، وما ارتبط بذلك من ضرورة تنفيذها برامج للتثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، فقد انبثق عن هذه البرامج سياسات نقدية ومالية وتوجهات اجتماعات زادت من البطالة في هذه البلاد، ومن هذه السياسات: (١)

أ- تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين وتجميد التوظيف الحكومي.

ب- أدى خفض معدل نمو الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية للضرورية كالـتعليم والصحة والإسكان الشعبي .. إلى خفض مواز في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه الخدمات.

ج- كذلك أدى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى خفض الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاملة العاطلة، باستثناء الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية التي أصبح تنفيذها يعتمد على تكنولوجيا مكثفة لعنصر رأس المال، وعلى عمالة مؤقتة، أي تسرح عقب انتهاء المشروع.

د- أدت الزيادة الكبيرة في الضرائب غير المباشرة (مثل ضريبة المبيعات) وإلغاء الدعم وزيادة أسعار منتجات القطاع العام والرسوم على الخدمات العامة، أدت إلى حدوث خفض ملموس في حجم الدخل العائلي المتاح للإنفاق، مما أثر في الطلب المحلي، وأدى م ثم إلى حدوث كساد واضح في السوق وتراكم غير

(١) انظر : د. / رمزي زكي - قضايا مزعجة - ص ١٣٢ : ١٣٩، ولذات المؤلف: أثر السياسات النقدية والمالية لبرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي على القطاعات الإنتاجية بمصر - ١٩٩١ : ١٩٩٣ - قدمت إلى المائدة المستديرة التي نظمها مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية (سيداج) بالقاهرة، حول تقييم أولي للتكيف الهيكلي في مصر (١٩٩١-١٩٩٣)، د. / رمزي زكي - الاقتصاد السياسي للبطالة - ص ١٤٢ : ١٤٣.



مرغوب في المخزون السلعي لدى القطاعين العام والخاص، وقد نجم عن ذلك خسائر وإفلاسات ضخمة، ترتب عليها تسريح أعداد لا بأس بها من العمالة.

هـ- ما نجم عن ارتفاع أسعار الطاقة والنقل والمستلزمات السلعية المحلية والمستوردة بعد خفض قيمة العملة الوطنية من زيادة تكاليف الإنتاج في مختلف القطاعات في الوقت الذي لا تستطيع فيه هذه القطاعات أن ترتفع بمستوى الإنتاجية لمواجهة أعباء هذه الزيادة - على الأقل في الأجل القصير - وكان نتيجة لذلك حدوث انخفاض واضح في الفائض الاقتصادي المتحقق في هذه القطاعات (وأحياناً تحول إلى خسائر) ومن ثم تدهور في قدرتها الذاتية على التراكم والحد من التوسع في خطط الإنتاج، وقد أثر ذلك سلباً في الطلب على العمالة المحلية.

و- كما أن تحرير تجارة الاستيراد وخفض الرسوم الجمركية أدى إلى تعريض الصناعات المحلية إلى منافسة غير متكافئة لم تستطع الصمود فيها أمام المنتجات المستوردة، مما أدى إلى إغلاق وإفلاس كثير في هذه الصناعات، وتسريح عمالها.

- وأخيراً ما نجم عن خصخصة مشروعات القطاع العام موجة تسريح هائلة من العمالة الموظفة فيها، وبخاصة العمالة ذات الأجور المرتفعة، أو خفض رواتب العمال الذي يبقون في أعمالهم.^(١)

وفي هذا يقول البنك الدولي: "ويتعين على الحكومات في بعض الأحوال أن تقوم بتسريح العمال الزائدين على الحاجة قبل إجراء الخصخصة متلماً حدث في

(١) انظر في ذلك: البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ - الطبعة العربية - ص ١٦٠، د./ أحمد جمال الدين موسى - فنون تطبيق الخصخصة - ص ٥٠٨ - مجلة البحوث القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق - جامعة المنصورة - العدد ١٢ لسنة ١٩٩٢م.



أسبانيا، للسماح لأصحاب المؤسسات الجدد بأكبر قدر ممكن من المرونة لإعادة هيكلها.^(١)

ومما يضاعف من حرج الموقف قيام الأجانب الذين أصبحوا يمتلكون هذه المشروعات بترحيل أرباحها للخارج، مما يؤثر في ميزان المدفوعات وفي القدرة الذاتية للتراكم في هذه البلاد.^(٢)

ثانياً: انخفاض أسعار النفط العالمية:

هذا هول العامل الثاني من عوامل تنمية البطالة في البلاد العربية غير النفطية، لاسيما الدول التي يعتبر النفط فيها مصدراً مهماً للدخل، مثل مصر وسوريا واليمن وتونس، مما كان له الأثر السيئ على أحجام دخولها القومية من هذا الانخفاض هذا من جانب.

ومن جانب ثان أدى انخفاض أسعار عوائد النفط في البلاد العربية النفطية إلى تقليل مساعداتها للبلاد العربية غير النفطية وكان لذلك تأثير انكماش في مجموعة البلاد الأخيرة.

وأخطر من هذا كله ما نجم عن تدهور أسعار النفط عالمياً من انخفاض طلب بلاد الخليج العربية على العملة العربية، ذلك أن هذا الطلب بدأ يقل تدريجياً ابتداءً من النصف الثاني من الثمانينات، وزاد هذا الانخفاض مع اقتراب استكمال بناء مشروعات البنية الأساسية في نهاية الثمانينات، وقد تأثرت البلاد العربية المرسلة للعمالة من هذا الانخفاض بشكل مزدوج كما يلي:

١- خسارتها من التدهور الذي حدث في حجم التحويلات النقدية التي كان يرسلها إليها عمالها المهاجرون.

(١) المصدر السابق - ص ١٥٩.

(٢) د. / رمزي زكي - الاقتصاد السياسي للبطالة - ص ١٤٤.



٢- إغلاق مصدر مهم في مصادر تشغيل العمالة الفائقة، مما انعكس مباشرة في ارتفاع معدلات البطالة فيها.

ويوضح الجدول الآتي نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلاد العربية المنتجة والمصدرة للنفط في عام ١٩٧٨.^(١)

نسبة العجز	البلد
١١,٦	الإمارات
٢,٣	البحرين
٧,٦	الجزائر
٢٤,٧	السعودية
٠,٠٠	العراق
٣,١	عمان
٢٣,٠	قطر
١٢,٢	الكويت
١٤,٢	ليبيا
١٥,٠	البلاد النفطية

ثالثاً: حرب الخليج الثانية:

كان للعداوة العراقية على الكويت واندلاع حرب الخليج الثانية أثره المباشر في تنمية البطالة في الدول العربية، حيث عادت أعداد كبيرة من العمالة المهاجرة إلى بلادها، كما هو موضح في الجدول الآتي:^(٢)

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد - ١٩٩٤ - ص ٢٩٩.

(٢) انظر:

Source: United Nations, Report on the World Social Situation 1993, New York, 1993, P 17.



الدولة	عدد العاطلين بالآلاف
بنجلاديش	١٠٠
مصر	٥٠٠
الهند	٢٠٠
الأردن	٤٠٠
لبنان	٥٠
موريتانيا	٠٠
المغرب	٠٠
باكستان	١٤٠
الفلبين	٦٠
الصومال	٠٠
سيرى لانكا	١٠٠
السودان	٣٠
سوريا	٥٠
تايلاند	١٠
تونس	٠٠
فيتنام	١٦
اليمن	٨٥٠
يوغلافيا	٤
الإجمالي	٢٥١٠

والملاحظ أنه قد خرج في هذه الأونة مليونان و ٥١٠ آلاف عامل من مختلف الجنسيات من منطقة الخليج العربي، منهم ١٩٥٠ ألف عامل عربي بنسبة



٧٧,٧% من جملة العمالة العائدة في عام ١٩٩١/٩٠، والشرط الأكبر من هؤلاء أضيف إلى رصيد البطالة المتراكم في بلادهم.

هذا إلى جانب ما نجم عن هذه الحرب من آثار خطيرة منها:

١- انهيار أسعار الأوراق المالية المملوكة للعرب في أسواق المال العالمية،

وتعرض بعض الأموال للتجميد في البنوك العالمية، بالإضافة إلى هبوط قيمة عملات غالبية الدول العربية وزيادة أسعارها المحلية.

٢- تفاقم عجز الموازنة العامة، وميزان المنفوعات، ومواجهة مخاطر المديونية.

٣- انخفاض إيرادات الدول العربية من النقد الأجنبي، سواء كان ناتجاً من تحويلات العمالة أو الملاحة - جواً وبحراً - مما أثر بدوره على صادرات النفط الخام من الدول العربية البترولية، رغم ارتفاع الأسعار العالمية لتصدير البترول.

٤- تدمير آبار النفط وإشعالها، وتعطيل محطات التحلية في السعودية والعراق والكويت.

٥- تدفق الأموال العربية إلى الخارج بما لا يقل عن خمسة وعشرين ملياراً منذ بداية الأزمة، وذلك بحثاً عن الأمان من المخاطر، وذلك في مقابل عشرة مليارات قبل الأزمة.

وقد قدر الخبراء نفقات حرب الخليج بنحو مائة مليار دولار تستنفذ عائدات نفط الخليج لمدة خمس سنوات.^(١)

(١) د./ حمدي عبدالعظيم - الاقتصاد العربي بعد انتهاء حرب الخليج - مقال بمجلة إدارة الأعمال - العدد ٥٣ يونيه ١٩٩١م - ص ٢٨.



رابعاً: الصادرات الخارجية:

إلى جانب ما تقدم من العوامل التي ساعدت على تنمية التطرف في الدول العربية غير النفطية، حدثت عدة عوامل خارجية زادت من طبيعة الأزمة، وذلك مثل:

١- الارتفاع الذي حدث في أسعار الواردات العربية من السلع الغذائية والوسيلة والإنتاجية.

٢- تدهور أسعار صادرات الدول العربية من الموارد الخام (القطن، الفوسفات الخام، الحمضيات).

٣- تقلبات أسعار الصرف للعملة الأجنبية.

٤- ارتفاع أسعار الفائدة العالمية.

٥- الركود الاقتصادي.

٦- نمو نزعة الحماية في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة.

وقد انعكس ذلك كله في زيادة حدة عدم التوازن الخارجي الذي تمثل في زيادة عجز الحسابات الجارية لهذه البلاد، وزيادة ديونها الخارجية وأعباء خدمتها. وعلى الصعيد الداخلي استمر العجز في الموازنات العامة ينمو بشكل مستمر في غالب الأحوال، بطرق تضخمية أدت إلى ارتفاع معدل التضخم المحلي، وتدهورت أسعار صرف العملات الوطنية، واستنزفت الاحتياطيات الدولية في دفع أعباء الديون الخارجية، وضعفت القدرة على الاستيراد، وتدهور معدل الادخار المحلي، وانخفضت معدلات الاستثمار العام والخاص، هذه الصدمات الخارجية والصعوبات الداخلية سرعان ما عكست نفسها بقوة في تردي معدلات النمو الاقتصادي وتزايد الطاقات العاطلة وارتفاع معدلات البطالة.



من خلال ما تقدم يتضح لنا مدى تفاقم أوضاع البطالة في الدول العربية غير النفطية ابتداءً من النصف الثاني من الثمانينات وحتى وقتنا هذا ويوضح الجدول الآتي معدلات البطالة في بعض هذه البلاد خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٩٣م

معدلات البطالة في بعض البلاد العربية^(١)

السنوات	الأردن	الجزائر	تونس	المغرب
١٩٨٤	٥,٤	٠,٠	١٢,٩	٠,٠
١٩٨٥	٦,٠	٩,٧	٠,٠	٠,٠
١٩٨٦	٨,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
١٩٨٧	٨,٣	٢١,٤	٠,٠	١٤,٣
١٩٨٨	٨,٣	١٢,٦	٠,٠	١٣,٩
١٩٨٩	١٠,٣	١٨,١	١٣,٤	٢٦,٣
١٩٩٠	١٩,٨	١٩,٨	٠,٠	١٥,٤
١٩٩١	١٨,٨	٢٠,٧	١٥,٠	١٧,٣
١٩٩٢	٠,٠	٢٣,٨	٠,٠	١٦,٠
١٩٩٣	٠,٠	٢٤,٣	٠,٠	٠,٠

والملاحظ تفاقم البطالة في كثير من هذه الدول، ففي الأردن وصل فيها معدل البطالة إلى ١٨,٨% من قوة العمل في عام ١٩٩١، وفي الجزائر ارتفع المعدل إلى ٢٤,٣% في عام ١٩٩٣، وفي المغرب إلى ١٦% في عام ١٩٩٢، وفي تونس إلى ١٥% في عام ١٩٩١، وفي جمهورية مصر العربية وصل معدل البطالة إلى ١٧,٥% طبقاً للنتائج الأولية لبحث العمالة بالعينة للفترة ١٩٩٢/٨٩^(٢). ومن الثابت ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير خلال فترة التسعينيات.

(١) التقرير الاقتصادي العربي لعام ١٩٦٦ - ص ١٦٨.

(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٦٦ - ص ١٦٨.



على أن أكثر صور البطالة قتامة في البلاد العربية، هي صورة البطالة بين صفوف العمال الفلسطينيين (في الضفة الغربية) وقطاع غزة والقدس الشرقية بالإضافة إلى العمال الفلسطينيين داخل إسرائيل نفسها.

ففي تقدير منظمة العمل العربية معدل البطالة الفلسطينيين أنه بلغ حوالي ٤٧,٩% في بداية عام ١٩٩٢، وارتفع إلى ٥% في قطاع غزة.^(١)

وهذا الارتفاع الشديد في معدل البطالة بين الفلسطينيين راجع إلى سياسات الحصار الاقتصادي الحائق الذي تمارسه سلطة الاحتلال الإسرائيلي خلال السنوات الثلاثين الماضية، مما أحدث خللاً هيكلياً في سوق العمل الذي تمثل في وجود كم كبير من فائض العمل النسبي الذي يتزايد عاماً بعد آخر تحت تأثير ارتفاع معدل النمو السكاني، واستيلاء الركود الاقتصادي على الأراضي المحتلة، كما أن العمالة الفلسطينية العاملة في إسرائيل كثيراً ما تتعرض لمختلف المضايقات وإغلاق السوق الإسرائيلي أمامها.

هذا بالإضافة إلى التكنولوجيا المتطورة في مختلف القطاعات الاقتصادية في إسرائيل، وهذا ما أشار إلى بعضاً منه عالم الاجتماع الأمريكي "جيرمي ريفكين" في كتابه "نهاية العمل ١٩٩٥" إلى أن هناك خطراً يهدد حوالي ٣٠ ألف عامل فلسطيني يتدفقون إلى المزارع الإسرائيلية في مواسم الحصاد، حيث يقوم معهد الهندسة الزراعية وعدد من العلماء منذ فترة بتطوير نوع من الروبوت المبرمج الذي يمكنه أن يجمع المحصول من خطوط المزارع مع قدرته على التمييز بين الثمرة الناضجة (فيلتقطها) والثمرة غير الناضجة (فيتركها إلى حين).^(٢)

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٦ - ص ١٨٩ وما بعدها.

(٢) انظر:

- Germy Riffoin: The End of Work, Op.cit., P 115.

- د./ رمزي زكي - الاقتصاد السياسي للبطالة - ص ١٤٩ وما بعدها.



السمات الأساسية للبطالة في البلاد العربية غير النفطية:

تتميز البطالة في البلاد العربية غير النفطية بعدة خصائص أهمها:

١- ارتفاع نسبة الشباب في جملة المتعطلين، ففي الجزائر نجد أن حوالي ٦٩% من المتعطلين في عامي ١٩٨٩، ١٩٩١ هم من الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة، ونفس الشيء يمكن ملاحظته في حالة تونس، حيث وجد أن ٤٧% من العاطلين من الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٢٤ سنة طبقاً لبيانات عام ١٩٨٩، وفي المغرب تصل النسبة ٤١% من إجمالي عدد المتعطلين الذين تتراوح أعمارهم فيما بين ١٥، ٢٤ سنة في عام ١٩٩٤م.^(١)

٢- ارتفاع نسبة المتعلمين في إجمالي عدد المتعطلين ففي الجزائر كان ٦١% في جملة المتعطلين عام ١٩٩١ هم ممن حصلوا على تعليم متوسط أو ثانوي أو جامعي وهو ما يوضحه الجدول الآتي:^(٢)

المستوى التعليمي	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٩١
الابتدائي	٤٣,٣	٢٧,٩	٢٤,٨
المتوسط	٢٨,٦	٣٤,٣	٢٩,٨
الثانوي	٦,٥	١٤,٩	٢٥,٥
الجامعي	٠,٦	٢,٨	٥,٨
من دون تعليم	٢١,٠	٢٠,١	١٤,١

وفي المغرب بلغت نسبة المتعطلين ممن حصلوا على الشهادة الثانوية والباكوريا والتعليم العالي والمهني حوالي ٤٤% من إجمالي عدد المتعطلين، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٦ - ص ١٦٨، ١٧٢.

(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٦ - ص ١٦٨.



معدل البطالة حسب مستوى التعليم عام ١٩٩٤ حالة المغرب^(١)

النسبة %	المستوى التعليمي
٣٧,٥	من دون التعليم
١٩,٥	الشهادة الابتدائية
١٤,٧	الشهادة الثانوية
٥,٢	البكالوريا أو الدبلوم الموازي
٦,٠	التعليم العالي باستثناء الطب
٠,٠٤	التعليم العالي مع الطب
٦,١	الدبلوم الفني
١١,٣	دبلوم مهني آخر

ففي مصر على سبيل المثال وجد أن ٦٨% من جملة المتعطلين في عام ١٩٨٦ هم من خريجي الثانوي والجامعات، ففي التقرير الذي نشره مركز معلومات مجلس الوزراء خلال مارس ١٩٩٤، أكد على عدة حقائق منها:

الحقيقة الأولى: عدد الذين دخلوا في سوق العمل منذ عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٩٣، وطلبوا العمل ٤,٨٤١,٠٠٠ مليون.

- عدد من أمكن تدبير أعمال لهم ٣,٤١٢.٨٨٧ مليون.
- إجمالي عدد العاملين من خريجي الجامعات والمدارس الذين تخرجوا منذ عام ١٩٨٤ وحتى عام ١٩٩٣ (١,٤٢٥,١١٣) نسبة هؤلاء إلى قوة العمل ٩,٢%.
- الجزء الأكبر من هؤلاء من حملة المؤهلات المتوسطة ١,٠٨٩,٣٠٩ مليون.

(١) المصدر السابق.



الحقيقة الثانية: أن حملة المؤهلات المتوسطة يمثلون الجزء الأكبر من عدد الباحثين عن عمل (٧٧%) من إجمالي المتطلين، ومعنى هذا بوضوح أن السوق لا يحتاج إلى مهاراتهم، ومعناه -أيضاً- أن حامل الدبلوم الصناعي لم يدرّب لكي يكون صانعاً، وحامل الدبلوم التجاري لم يؤهل لكي يكون فنياً ماهراً في الأمور المالية والمحاسبية، وحامل الدبلوم الزراعي بمهارته محدودة لممارسة أعمال الزراعة، فإذا كان من الضروري الإبقاء على هذا النوع من التعليم فمن الضروري أن يتغير المحتوى ومستوى الأداء وأن يكون التغيير جذرياً.^(١)

٣- ارتفاع معدلات البطالة في الحضر بسبب تزايد ظاهرة الهجرة من الريف وتعدد أشكال التشغيل الناقص والعمالة فقيرة الدخل، وربما كانت الحالة المصرية مثالاً على ذلك، حيث تتوافر عنها بيانات تفصيلية حول معدلات البطالة في المحافظات الحضرية، والمحافظات الريفية، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

وفي إطار سياسة الإنفاق العام في مصر نجد أن بعض المناطق مثل القاهرة الكبرى والإسكندرية والقناة، بنصيب وافر في الاستثمارات العامة والخاصة، وبالتالي يتوطن المشروعات الكبرى، ومن ثم تمثل منطقة جذب سكاني، ويرتفع بالتالي فيها متوسط الدخل الفردي عن المتوسط العام للجمهورية، وذلك على حساب بقية أقاليم الدولة خاصة محافظات الصعيد.^(٢)

(١) جريدة الأهرام المصرية - ١٩٩٣/٣/٨ - ص ٣.

(٢) انظر د. السيد عبدالمولى - المالية العامة دراسة للاقتصاد العام - ص ٢٢٠ - مطبعة

جامعة القاهرة والكتاب الجامعي ١٩٨٦.



صورة البطالة في الدول العربية النفطية:

من الأهمية بمكان التأكيد على ندرة البيانات الخاصة بالبطالة في الدول العربية النفطية، ولعل ذلك يرجع إلى عدم وجود بطالة في هذه الدول، نظراً لقلّة سكانها، فضلاً عن كونها دولاً مستقبلية للعمالة الأجنبية.

هذا القول وإن كان يبدوا منطبقاً في السنوات السابقة على التسعينيات، ألا أن الصورة اختلفت الآن، حيث بدأت هذه البلاد تعرف مختلف أشكال البطالة منذ انتهاء عصر الوفرة النسبية لموارد النفط.

يقول تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكو) الصادر في عام ١٩٩٦ عن التطورات الاقتصادية في المنطقة، وقد كانت هذه الظاهرة الجديدة نسبياً مصدر قلق لحكومات هذه الدول، وهناك عدة عوامل تفسر هذه الظاهرة من أبرزها: عدم مطابقة واضع سوق العمل لرغبات المواطنين الذين يلتحقون بقوة العمل، وتوافر العمالة الأجنبية بأجور منخفضة، والسياسات الحكومية الرامية إلى كبح توسع العمالة في القطاع العام، وعدم التناسب حالياً بين أنواع المؤهلات التي يحملها الباحثون عن العمل وبين أنواع فرص العمل المتاحة في أسواق هذه البلاد.^(١)

ويضيف التقرير: "ويلاحظ في هذا الصدد أن الإمارات العربية المتحدة قامت في عام ١٩٩٦ بطرد أكثر من ٢٠٠ ألف عامل من المغتربين كانوا يعملون بصورة غير شرعية بالبلد، ورغم ضخامة هذا الإجراء، فإنه لم يخلق أي فرص

(١) انظر : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكو) نظرة على التطورات الاقتصادية في منطقة الأسكو في عام ١٩٩٦ تقرير أولي - الأمم المتحدة - نيويورك ١٩٩٦ - ص ٦ : ٨.



عمل جديدة أمام المواطنين، فمعظم الوظائف التي أُخليت كانت من الأنواع التي لا يرغب فيها المواطنون".^(١)

"ومع ذلك فإن قصر فرص العمل على المواطنين (الاستعاضة عن العمال الأجانب بالمواطنين) يعتبر حالياً هدفاً من أهداف التنمية في معظم دول مجلس التعاون الخليجي، وقد حققت البحرين وعمان ودولة الإمارات العربية المتحدة بعض التقدم في الاعتماد على العمالة الوطنية، ولكن هذا التقدم ما زال محدوداً أو مقصوراً على القطاع العام.

أما في القطاع الخاص فلم تشمل هذه العملية حتى الآن سوى بعض الوظائف الإدارية والكتابية، وسيكون نجاح هذه العملية مرهوناً إلى حد بعيد بتمكين المواطنين من السكان من اكتساب أنواع التعليم والمهارات الفنية التي تفي بأغراض سوق العمل في السنوات القادمة، أما سياسة إرغام القطاع الخاص على توظيف المواطنين فقد يكون لها تأثير سلبي في الأداء الاقتصادي العام، وقد لا تكون ناجحة في الأجل الطويل".^(٢)

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق - ص ٨.



المبحث الرابع

السمات الأساسية للبطالة في مصر

أولاً: البطالة السافرة:

تتميز البطالة السافرة في مصر بما يلي:

(١) تتميز البطالة في مصر بتزايد المعدل من سنة إلى أخرى ولا شك أن هذا الارتفاع المستمر في نسبة البطالة السافرة في الاقتصاد المصري يعد مسئولاً عن تفاقم مشكلة سوء استغلال الموارد البشرية كما يزيد من حدتها.

هذا ولا تكمن خطورة مشكلة البطالة السافرة في الاقتصاد المصري مع تزايد معدلاتها فقط ولكنها تكمن أيضاً في ارتفاع تلك المعدلات مقارنة بكثير من دول العالم المتقدم أو النامي، وهو ما تؤكد بعض الإحصائيات خلال عام ١٩٨٦^(١).

الدولة	السنة	معدل البطالة
البرازيل	١٩٨٣	٤,٣%
كندا	١٩٨٥	١٠,٥%
الهند	١٩٨١	٤,٧% ^(٢)
المكسيك	١٩٨٦	٤,٩%
أمريكا	١٩٨٦	٦,٩%

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت - النتائج الأولية - أبريل ١٩٨٦.

(٢) انظر:

- World Bank: India Structured Chang and Development Perspective, report Ho 5593-in- volume 11, P 12 April 1985.



الدولة	السنة	معدل البطالة
الصين	١٩٨٦	٢٪
اليابان	١٩٨٦	٢,٨٪
بلجيكا	١٩٨٦	١٢,٣٪
فرنسا	١٩٨٥	١٠,٢٪
إندونيسيا	١٩٨٥	٢,١٪ ^(١)
مصر	١٩٨٦	١٤,٧٪

غير أن البطالة في مصر - كبقية الدول النامية - ترجع إلى عوامل ديموجرافية وتعليمية من ناحية، وإلى ضعف أو محدودية الطاقات الإنتاجية وعدم قدرتها على التوسع لامتناس العمالة الزائدة من ناحية أخرى، وذلك لندرة بعض عناصر الإنتاج، وخاصة رأس المال، وعليه فإن معالجتها تتركز في حجم الطاقات الإنتاجية وإصلاح السياسات السكانية والتعليمية.

(٢) تزايد معدلات البطالة في الريف في المقام الأول لانخفاض معدلات نمو مساحة الأراضي الزراعية مقارنة بمعدل الزيادة الطبيعية للسكان، وانخفاض نسبة القيد في التعليم بالريف، مقارنة بالحضر، كما يرجع ما تقدم أيضاً إلى إهمال التنمية الزراعية بوجه خاص والتنمية الريفية بوجه عام، وهو ما يستدل عليه من نسبة الاستثمارات القومية الموجهة لقطاع الزراعة، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

(١) انظر :

- I. L. O: Year Book Labour, Statistics, Table unemployment, 1987, Geneva.



بالمليون جنيه

القطاع	٩١/٩٠	٩٧/٩١	٩٣/٩٢	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩
للزراعة والرعي	١٧٩٨	١٩٩٢	٢٢٩٦	٢٧٥١	٣٣٩٩	٣٧٤٢	٤٨٥٦	٦٨٣٧	٩٦٤١,٨
الإجمالي العام	١٦١٠٠	٢٥١٠٧	٣١٦٤٤	٣٣٤٥٢	٣٩٤١٢	٤٢١٠٦	٥٠١٧٦	٦٨٥٨٧	٧١٢٣٩,٥
نسبة ٢ : ١	%١١,٢	%٧,٩	%٧,٣	%٨,١	%٨,٦	%٨,٩	%٩,٧	%١١,٠	%١٣,٥

أما تزايد معدلات البطالة في الحضر فيرجع إلى عوامل الجذب التي تتمتع بها المناطق الحضرية والمتمثلة أساساً في وفرة الموارد وسهولة المواصلات وتوفر الخدمات العامة والإدارات والمصالح الحكومية، ومن ثم تركيز الأنشطة الإنتاجية وبصفة خاصة الصناعة في تلك المناطق، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يرجع هذا التزايد إلى عوامل الطرد من المحافظات الريفية.

وأهم هذه المحافظات هي: المنوفية، سوهاج، الدقهلية، قنا، أسيوط، وتعد محافظة المنوفية أعلى المحافظات بالنسبة لمعدل الهجرة بسبب ارتفاع السكان فيها وكثافتهم وشذوذ نمط الملكية الزراعية، فالملكيات مفتتة والحيازات ضئيلة (متوسط الحيازة ١٠ قراريط) مما يدفع الأيدي العاملة إلى الهجرة.^(١)

(٣) ارتفاع معدل البطالة في الإناث عنها في الذكور، وذلك بسبب التوسع في تعليم الإناث، والأرقام خير دليل على تزايد الأهمية النسبية لبطالة الإناث حتى أنها

(١) لمزيد من التفاصيل: أ. سلوى سليمان - البطالة في مصر - آثار وانعكاسات البطالة في مصر على المستوى القطاعي - وزارة القوى العاملة والتدريب - ص ١٠٠٧ وما بعدها.



بلغت ٤٠% من قوة عمل الإناث خلال عام ١٩٨٦، بينما بلغ معدل بطالة الذكور في نفس التاريخ ١٠% من قوة عمل الذكور.^(١)

(٤) تزايد بطالة المتعلمين تعليماً متوسطاً وعالياً من ١٦,٨% و ٣,١% عام ١٩٦٠ إلى ٢٤,٤% و ٦,٧% عام ١٩٧٦، أي أن المتعطلين تعليماً متوسطاً وما فوق المتوسط أصبحوا يشكلون نحو ٣١% من إجمالي عدد المتعطلين، وحتى عام ١٩٩٣ بلغ إجمالي العاطلين من خريجي الجامعات والمدارس الذين تخرجوا منذ عام ١٩٨٤ وحتى عام ١٩٩٣ (١,٤٢٥,١١٣) ونسبة هؤلاء إلى قوة العمل ٩,٢%.

والجزء الأكبر من هؤلاء من حملة المؤهلات المتوسطة ١,٠٨٩,٣٠٩ وهم يمثلون (٧٧%) من إجمالي العاطلين، معنى هذا بوضوح أن السوق لا يحتاج إلى مهاراتهم، ومعناه أيضاً أن حامل الدبلوم الصناعي لم يدرب لكي يكون صانعاً، وحامل الدبلوم التجاري لم يؤهل لكي فنياً ماهراً في الأمور المحاسبية، وحامل الدبلوم الزراعي مهارته محدودة لممارسة أعمال الزراعة، فإذا كان من الضروري الإبقاء على هذا النوع فلا بد من تغيير المحتوى وأسلوب الإعداد وأن يكون التغيير جذرياً.

هذا الذي سبق بيانه بالنسبة للبطالة السافرة، أما البطالة المقنعة، فالواقع أنه لا توجد أية إحصاءات رسمية في حجم أو معدل البطالة المقنعة أو عن توزيعها إقليمياً أو مع الأنشطة الاقتصادية المختلفة، غير أن هناك بعض الدراسات قدرت نسبة البطالة المقنعة في الجهاز الحكومي بما لا يقل عن ٤٠% من إجمالي المشتغلين في عام ١٩٧٦.^(٢)

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت - النتائج الأولية - أبريل ١٩٨٧ - جدول ٥ ص ٤٤.

(٢) الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة - العمالة في الجهاز الإداري للدولة في وزارة القوى العاملة والتدريب مؤتمر استراتيجية الاستخدام في مصر - القاهرة - ديسمبر ١٩٨٨ - ص ٣٠.



كما قدرت إحدى الدراسات نسبة البطالة المقنعة في الزراعة بنحو ٣٨% من إجمالي المشتغلين في القوة العاملة الزراعية عام ١٩٧٠ (١).

هذه هي أهم الملامح الأساسية للبطالة في مصر، وهي تكشف بوضوح حقيقة المشكلة، وتوجب تكاتف الجهود، وصياغة السياسات الناجحة لاحتواء الآثار السلبية لهذه الظاهرة التي تفوق في آثارها الحرب.

(١) وزارة الزراعة - الوضع الحالي والتطور المستقبلي للعمالة في القطاع الزراعي في وزارة القوى العاملة والتدريب - مؤتمر استراتيجية الاستخدام في مصر - المرجع السابق - ص ٢.





الفصل الثاني

السياسة المالية ومواجهة تحديات البطالة

تقديم:

تعد السياسة المالية من أهم الأدوات الاقتصادية التي تستطيع الدولة استخدامها لرفع مستوى التشغيل، ومن ثم معالجة مشكلة البطالة، ويبدو ذلك واضحاً في توظيف تلك السياسات لخدمة أهدافها في توسيع القاعدة الإنتاجية المحلية من خلال استخدام الأدوات المالية والنقدية في تشجيع الصناعات الريفية صغيرة الحجم، وفي تشجيع الصناعات التصديرية واستخدام الفنون الإنتاجية كثيفة العمل.

وتعد سياسة الخصخصة، وسياسة الإنفاق العام من أهم السياسات المالية المقررة في هذا الصدد لمواجهة تحديات البطالة، ويمكن تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: سياسة الخصخصة ومواجهة تحديات البطالة .

المبحث الثاني: سياسة الإنفاق العام ومواجهة تحديات البطالة .

المبحث الأول

سياسة الخصخصة ومواجهة تحديات البطالة

ترتب سياسة الخصخصة العديد من المشاكل، ومن أعقد هذه المشاكل ما قد يترتب عليها خاصة في المدى القصير من بطالة وإغلاق بعض المصانع، فالخصخصة تعني في أحيان كثيرة تخفيض حاد في القوى العاملة في المنشآت العامة كشرط مسبق لنقل الملكية أو الإدارة إلى القطاع الخاص.



ومن هنا فإن الخوف من تفاقم البطالة يشكل حاجزاً أساسياً يدفع الكثير من الحكومات للتردد في وضع سياسة الخصخصة موضع التنفيذ، فهناك معارضة عمالية تواجه أي مساس بوظائف العاملين أو امتيازاتهم أو الضمانات التي تكفلها لهم القوانين المنظمة لعلاقات العمل في المنشآت العامة وبطبيعة الحال فإن أهمية هذه المعارضة تختلف من بلد لآخر بحسب قوة التنظيمات العمالية ومدى تأثيرها السياسي في المجتمع.^(١)

والملاحظ أن القطاع العام يوظف عدداً من العمالة يفوق حاجته الفعلية اللازمة للقيام بمهامه، والسبب الرئيسي في ذلك يرجع إلى سعي الحكومات إلى توفير أكبر فرص عمل ممكنة للمواطنين.

وتتفاقم هذه المشكلة في الدول النامية على وجه الخصوص نظراً لمحدودية إمكانيات القطاع الخاص في توظيف العمالة، فإضافة إلى التضخم الوظيفي في القطاع العام، يلاحظ بشكل عام تدني مستوى المؤهلات والخبرات المطلوبة لإنجاز العمل بكفاءة، مما يسبب تأثيراً مضاعفاً على تدني الإنتاجية.

وتتصف إجراءات العمل الحكومي بالمركزية الشديدة والبيروقراطية مما يسبب تدنياً في مستوى خدمة العملاء.

وفي الطرف الآخر يوظف القطاع الخاص أننى عدد ممكن من العمالة يمكنه مزاوله نشاطه مستعيناً بمهارات عالية نسبياً، مما ينعكس على تقليل مصروفاته وتعميم أرباحه، وتتصف إجراءات العمل في القطاع الخاص باللامركزية وخدمة العملاء بكفاءة عالية أكبر عن مثيلاتها في القطاع العام وذلك لكسب السوق التنافسي.

(١) انظر : د. / أحمد جمال الدين موسى - فنون تطبيق الخصخصة - مجلة البحوث القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق جامعة المنصورة - العدد ١٢ لسنة ١٩٩٢ - ص ٥٠٨، د. / عطية عبدالحليم صقر - القطاع العام في مصر - ص ٧٧ - ط ١٩٩٧ م.



ويتفاوت متوسط رواتب العاملين في القطاع العام عن مثيله في القطاع الخاص من دولة إلى أخرى، وهذا التفاوت يعتبر أمراً مهماً بالنسبة لبرامج الخصخصة فكلما ازداد متوسط رواتب العاملين في القطاع العام عن مثيله في القطاع الخاص، تفاقمت مشكلة تحويل العمالة إلى القطاع الخاص أثناء تنفيذ البرامج.

لذا عند خصخصة أنشطة القطاع العام، تبرز مشاكل العمالة في القطاع بجميع صورها، فهناك:

الفئة الأولى: تتوفر لديها متطلبات العمل في القطاع الخاص، وترغب في العمل فيه.

الفئة الثانية: تتوفر لديها متطلبات العمل في القطاع الخاص ولكنها لا ترغب في العمل فيه نظراً للحوافز المالية المحدودة أو لظروف العمل الجديدة.

الفئة الثالثة: لا تتوفر لديها متطلبات العمل في القطاع الخاص ولكنها ترغب في العمل فيه.

الفئة الرابعة: لا تتوفر لديها متطلبات العمل في القطاع الخاص ولا ترغب في العمل فيه.

وبينما لا تشكل الفئة الأولى أي مشكلة أثناء تنفيذ برامج الخصخصة، تشكل الفئات الأخرى صعوبات حقيقية، يجب إيجاد مخرج مناسبة لكل منها، فعلى سبيل المثال، هنالك العديد من البدائل أو الخيارات التي بالإمكان تطويرها لمعالجة هذه القضية المهمة على نحو ما سنبينه.^(١)

والواقع أن مشكلة العمالة في المنشآت المعدة للخصخصة ترتبط إلى حد بعيد بأسلوب البيع الذي تنتويه الحكومة، فالاتجاه للبيع عن طريق طرح الأسهم لا

(١) انظر: د. مهدي إسماعيل الجزاف - الجوانب القانونية للخصخصة - مجلة الحقوق -

جامعة الكويت - العدد الرابع - ديسمبر ١٩٩٥ - ص ٣١٥ وما بعدها.



يؤدي بالضرورة لتغيير أوضاع العمالة، حيث تنقل ملكية المنشأة بأوضاعها السابقة.

أما بيع أصول المنشآت في صفقات محددة لمستثمرين من القطاع الخاص، فإنه يؤدي عادة إلى تغيير كبير في هيكل العمالة، وربما يقود إلى تصفية كاملة للمنشأة في بعض الحالات، فعلى سبيل المثال أدت خصخصة الخطوط الجديدة الوطنية اليابانية إلى تخفيض العمالة بمقدار الثلث والاستغناء عن ٩٢ ألف عامل، كما ترتب على خصخصة شركة "سيات" Seat في أسبانيا تخفيضات جوهرية في أعداد العاملين، غير أن هناك في المقابل حالات لم تؤد فيها الخصخصة تغيير أوضاع العمال، ومثال ذلك ما حدث بعد خصخصة شركة Hailand Aircraft في كندا British Telecom في بريطانيا، بل أن بعض الشركات استطاعت أن تخلق فرص عمل إضافية بعد اتمام عملية الخصخصة فبعد فترة قليلة من نقل ملكية شركة جاجوار Jaguar البريطانية إلى القطاع الخاص استطاعت هذه الشركة أن تخلق ألفي فرصة عمل إضافية.^(١)

ولا يمكن تفسير التباين في أوضاع العمالة في الأمثلة السابقة بطبيعة نشاط المنشآت المعروضة للخصخصة وطبيعة هيكلها الإنتاجي، فالمنشآت المنتمية إلى قطاع الأنشطة المتنامية (قطاع إنتاج الحاسبات الآلية على سبيل المثال) يسهل عليها استيعاب أية عمالة زائدة، أما المنشآت المنتمية لقطاعات الأنشطة المتدهورة والتي أصابها القدم النسبي (قطاع مناجم الفحم وقطاع الغزل والنسيج على سبيل المثال) والتي يتميز هيكلها الإنتاجي بعدم الكفاءة وبالتخلف التقني فإنها لا تستطيع في حالة إعادة هيكلتها أو بيعها الخاص الاستمرار في الاحتفاظ بنفس الحجم من العمالة.^(٢)

(١) انظر هذه الأمثلة وغيرها في :

- Vuyestefe (sh): 1988 P. 129-130.

(٢) د. / أحمد جمال الدين موسى - فنون تطبيق الخصخصة - مرجع سابق - ص ٥٠٩.



أهم الإجراءات الواجب اتباعها لمعالجة آثار مشكلة البطالة نتيجة لعملية الخصخصة:

تلجأ الحكومات عامة إلى بعض الوسائل لمعالجة آثار مشكلة البطالة ولتشجيع العاملين في القطاع العام على تحمل الأعباء المترتبة على عمليتي إعادة الهيكلة والخصخصة وبالتالي تخفيف معارضتهم لهاتين العمليتين، ومن أبرز هذه الوسائل:

١- الاستعانة بالعاملين الذين تم الاستغناء عنهم بسبب الخصخصة في ملء الأماكن الشاغرة التي تتجم عن خلوات اعتيادية بسبب الاستقالة أو بلوغ المعاش أو النقل في الوظائف الحكومية، أو لدى الهيئات العامة والمنشآت التي ظلت مملوكة للحكومة.

٢- اشتراط احتفاظ المالك الجديد بالعاملين في المنشأة فترة زمنية محددة (ثلاث أو خمس سنوات على سبيل المثال) وتعويضه العمال الذين يقدم على تسريحهم بعد هذه الفترة تعويضاً مناسباً.

٣- اشتراط التزام المالك الجديد بإعطاء أفضلية في التوظيف للعمال المستغنى عنهم.

٤- تشجيع العاملين على المشاركة في ملكية المشروعات المنقولة إلى القطاع الخاص عن طريق منحهم أسهم مجانية أو بيعهم الأسهم بأثمان تفضيلية، على نحو ما سنبينه.

٥- تشجيع العاملين في المنشآت المعدة للخصخصة على التقاعد الاختياري المبكر وتزويدهم برؤوس أموال مناسبة لبدء مشروعات فردية.

٦- تقرير الاحتفاظ للعاملين المسرحين بنفس أوضاعهم وامتيازاتهم في نظم وصناديق التأمينات والمعاشات التي كانت سارية عليهم أثناء الخدمة.



٧- إعداد برامج حكومية لمساعدة العاملين المسرحين في الحصول على وظائف بديلة وإعادة تأهيلهم لاكتساب المهارات المطلوبة لشغل هذه الوظائف.

٨- إنشاء صناديق اجتماعية تسهم في تقديم الإعانات للعمال المسرحين وأسـرهم لحين الحصول على وظائف جديدة أو خلال مدة زمنية معينة.^(١)

ولكل من هذه الأساليب مزاياها وعيوبها بالنسبة للدولة أو العاملين أو مبدأ الكفاءة الاقتصادية وبالتالي ليس هناك أسلوب أفضل بالضرورة من غيره، فالأمر يختلف بحسب طبيعة المنشآت، ووفقاً لظروف المجتمع، وواجب الحكومة أن تختار الأسلوب الأنسب لكل حالة من حالات الخصخصة أو تقوم بالمزج بين جميع هذه الأساليب أو بعضها بما يضمن ألا يكون العاملون في القطاع العام هم ضحايا سياسة الخصخصة.

سياسة البيع للعاملين وأثرها في الحد من مشكلة البطالة:

تعد تجربة بيع أصول المنشآت العامة للعاملين فيها من التجارب النادرة في الدول النامية وهي في معظم الأحوال تقتصر على المنشآت صغيرة الحجم، والتي تعاني من مشاكل مالية يصعب معها بيعها للمستثمرين بطريق العرض العام أو بطريق الصفقات المباشرة، ويرجع ذلك لضعف الإمكانيات المالية للعاملين وصعوبة الالتجاء للسوق المالية لتمويل استثماراتهم في هذا المجال، وعلى العكس فإن تجارب البيع للعاملين في الدول الصناعية عديدة ومثيرة للاهتمام.

(١) د./ أحمد جمال الدين موسى - فنون تطبيق الخصخصة - مرجع سابق - ص ٥٠٩: ٥١٠،

د./ مهدي إسماعيل الجراف - الجوانب القانونية للخصخصة - مرجع سابق - ص ٣١٦، ٣١٧.

-- انظر:

- Galal Ahmed, Leroy Jones, Pankaj Tandon and Ingo Vogelsang. (Welfare consequences of selling public enterprises. Case studies from Chile, Malaysia, Mexico, and the U.K. World Bank Conference, Washington, D.C June 11-12-1992.



والأسلوب الأكثر انتشاراً بالنسبة للبيع للعاملين هو أن تنشأ شركة قابضة Holding Company يكتتب في أسهمها المديرون والعاملون بالمنشأة العامة مستخدمة في ذلك راس مالها والقروض المصرفية التي تتمكن من الحصول عليها. ومن أهم الأمثلة على هذا الأسلوب ما تم في بريطانيا من بيع شركة الشحن الوطنية National Freight التي تضم أكثر من ٣٠ ألف عامل، والتي كانت تعاني من ضعف ظاهر في كفاءتها الاقتصادية مما يحول دون طرحها على مستوى القطاع الخاص وقد تم بيع الشركة بمبلغ ٥٣,٥ مليون جنيه استرليني إلى كومنسوريتوم Comnsortium مكون في معظمه من المديرين والسائقين، والعاملين وعائلاتهم استطاع لإتمام الصفقة تجميع قرض مقداره ٥١ مليون جنيه استرليني، وقد لوحظ أن أرباح عام ١٩٨٦ تجاوزت عدة مرات مستوى الأرباح قبل الخصخصة، ومن ثم ارتفعت قيمة أسهم الشركة ارتفاعاً جوهرياً (١١,٥ مرة بعد أربعة أعوام) بعد النجاح الذي حققته في ظل الملاك الجدد.^(١)

وفي إيطاليا قامت الشركة العالمية القابضة IRI ببيع منشأة Nava utensileria إلى مجموعة مشكلة من أغلبية العاملين بها.

وفي فرنسا تم بيع منشأة معهد التنمية الصناعية Institute de development Industrial إلى شركة قابضة يحوز مديرو المعهد والعاملون فيه ٥٠% من راس مالها، وقد تم تغطية معظم قيمة الشراء عن طريق قروض قدمها ستة مستثمرون نظير السماح لهم بحيازة الـ ٥٠% الباقية من رأس المال.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية توجد صيغة تمويلية تسمح بتأمين حصول العاملين على أسهم في المنشآت التي يعملون بها تسمى Employee stocks Plans (ESOPs) - ownership فوقاً لهذه الصيغة يمكن للعاملين حيازة حصة

(١) د. / أحمد جمال الدين موسى - فنون تطبيق الخصخصة - مرجع سابق - ص ٥٣٢.



في رأس مال المنشأة دون وضع مقابل مباشر (سواء في شكل تقديم مبالغ نقدية أو خصم من أجورهم) من جانبهم، ويتم الحصول على هذه الحصة سواء عن طريق إصدار أسهم جديدة لدعم رأس مال المنشأة أو من السهم المطروحة فعلاً ويقوم صندوق الـ ESOP باقتراض الأموال اللازمة من البنوك لحيازة الحصص والأرصدة المطلوبة ولا يحق للبنك الرجوع مباشرة على العاملين، وإنما تتولى المنشأة ذاتها إتمام هذا القرض وخدمته.

وتستهدف الشركات من تشجيع هذه الصيغة رغم تحملها لأعبائها المالية تحسين مستوى الإنتاجية بشكل جوهري في المنشآت التي توجد فيها مشاركة بارزة للعاملين في ملكية رأس المال، ومما يحفز على إتباع هذه الصيغة ربطها بمجموعة من المزايا الضريبية التي تمنحها الحكومة لكل من المنشآت التي تطبقها والبنوك التي تقدم القروض لتأمينها.^(١)

ومن بين التجارب القليلة في العالم الثالث لأسلوب البيع للعاملين تضمنت المرحلة الأولى من برنامج الخصخصة في شيلي بيع بعض المنشآت والتعاونيات للعاملين ولكنها لم تكن تجربة ناجحة حيث انتقلت ملكية هذه المشروعات بفترة وجيزة إلى إيراد أخرى أو صيغت بسبب الصعوبات المالية التي واجهتها، وقد تم بيع منشأتين إلى العاملين في المرحلة الثانية من البرنامج بعد توفير قدر أكبر من الضمانات اللازمة للنجاح.

وفي ساحل العاج تم أيضاً بيع نصيب الحكومة في منشأتين لصناعة الكاوتشوك والتفقيب عن المياه إلى العاملين فيها بعدما تعرضتا لخطر التصفية.^(٢)

(١) المرجع السابق - ص ٥٣٢: ٥٣٣.

(٢) انظر: المصدر السابق.



أهم القواعد التي يمكن سنّها في قانون الخصخصة حماية لحقوق العاملين:

- ١- ضمان جميع الحقوق القانونية المكتسبة للعاملين في القطاع العام.
- ٢- منح حرية اختيار البديل المناسب للعامل في القطاع العام طالما تتوافر لديه متطلبات الاستفادة من البدائل المتاحة.
- ٣- مراعاة مبدأ المساواة في التعامل مع العاملين ضمن المراكز القانونية المتماثلة.
- ٤- منح أولوية للعمال الفائقة للعمل في الإدارات الحكومية الأخرى.
- ٥- توحيد قوانين العمل في الشركات الحكومية والشركات الخاصة كي تتنافس هذه الشركات على أسس متساوية.

كما يمكن لقانون الخصخصة أن ينيط إدارة شؤون العمالة في القطاعات التي سيتم تحويلها للقطاع الخاص بجهاز متخصص في الدولة، محدداً مهامه ومسؤولياته وسبل تمويله، ووجود مثل هذا الجهاز يزيد من سرعة تنفيذ برامج الخصخصة ويحقق مبدأ المساواة والعدالة في معاملة الفائضة بشكل أفضل.^(١)

(١) د. مهدي إسماعيل الجزاف - الجوانب القانونية للخصخصة - مرجع سابق - ص ٣١٧.



المبحث الثاني

سياسة الإنفاق العام ومواجهة تحديات البطالة

تستطيع الدولة أن تعالج مشكلة البطالة من خلال سياسة الإنفاق العام، متخذة في سبيل ذلك العديد من السياسات والتي يتمثل أهمها في:

١- توسيع قاعدة الإنتاج المحلية.

٢- إعانات البطالة.

٣- سياسة توزيع الاستثمارات القومية.

ولتتمة الفائدة فإن هذا المبحث يمكن تقسيمه إلى مطالب ثلاثة:

المطلب الأول

توسيع قاعدة الإنتاج المحلية

تلعب سياسة الإنفاق العام دوراً بارزاً في معالجة مشكلة البطالة، وخصوصاً عن طريق توسيع قاعدة الإنتاج المحلية، من خلال استخدام الأدوات المالية في تشجيع الصناعات الريفية صغيرة الحجم، وفي تشجيع الصناعات التصديرية واستخدام الفنون الإنتاجية كثيفة العمل.

وبعد نقص الصناعات الصغيرة والمتوسطة في كثير من الدول النامية وبخاصة تلك التي تسعى وراء الأهداف الكبيرة يخلق اختناقات قابضة في مجرى التنمية الاقتصادية.

ففي معظم الدول النامية تكاد تكون المبادرة الفردية منعقدة، ولذلك تعتقد كثير من الحكومات أن بإمكانها أن تحل محل الأفراد في القيام بالنشاط الاقتصادي - ومع الأخص الاستثمارات - ولما كانت الحكومات في معظم الدول النامية تسعى



وتهتم بالمشروعات الكبيرة، فإن هذه المشروعات تحظى بنصيب الأسد من الإمكانيات والمزايا.

وليس معنى ذلك إنكار أهمية المشروعات الكبيرة، ولكن معناه أن الاهتمام بالمشروعات الكبرى، لا يجوز أن يكون على حساب إهمال المبادرة الفردية أو إغفالها.

وتتجلى أهمية الصناعات الحرفية الصغيرة فيما يلي:

١- أن اقتصاديات الدول النامية في حاجة ماسة إلى قاعدة عريضة من الصناعات الصغيرة، ولا شك أن تقجير الطاقات الكامنة لن يتحقق إلا بوجود هذه الطبقة المتوسطة. فالصناعات الصغيرة في الريف تعتبر الوعاء الأمثل لاستيعاب القوى البشرية المعطلة.

٢- تعتبر الصناعات الصغيرة بمثابة مورد للصناعات الكبيرة، ويمكن أن تكون مكملتها، يضاف إلى ذلك أنها تتناسب مع ظروف السوق وتغيراته لذلك فهي في مأمن من الأزمات الاقتصادية العنيفة، إلا أن إيجاد الصناعات الصغيرة على الرغم من عدم احتياجها إلى معدات تكنولوجيا معقدة، فهي في حاجة إلى رأس مال .. المر الذي تلمسه في كثير من الدول.

ففي معظم الدول النامية نجد أنه على الرغم من تكرار النداء بضرورة تدعيم الصناعات الصغيرة، فإن الواقع العملي لا يشهد إنجاز شيء، بل على العكس تسوء الظروف المحيطة بالصناعات الصغيرة من سنة إلى أخرى.^(١)

ومع ذلك فإن تشجيع المبادرة الفردية في مجالات الاستثمار عن طريق التدعيم الائتماني .. يعني ببساطة تشجيع طرق الإنتاج والكثافة الذاتية العمالة.

(١) د. أحمد النجار - المدخل إلى النظرية الاقتصادية في الإسلام - ص ٢٨٦، ٢٨٧ - ط الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ١٩٨٧م.



وفي هذا الصدد نذكر بعض التجارب الرائدة في هذا المجال، ومنها:

(أ) بنوك الادخار المحلية:

وهو نظام بدأت تجربة تطبيقه في مصر عام ١٩٦٣م، حيث ظهر أول بنك في ميت غمر وهي منطقة يوجد بها نشاط زراعي وحرفي قليل في الصناعة.

ويعد النظام الذي أخذت به البنوك الادخارية المحلية نظاماً يقوم على عنصر المشاركة، وقد كان من أهم أهدافها: تعليم الناس وتدريبهم على كيفية الادخار والاقتراض بطريقة اقتصادية سليمة تسهم في تنمية المجتمع.

وتغطي حسابات البنك مختلف الرغبات والاتجاهات العلمية والدينية، ويشترط البنك في منح القروض أن تكون للمدخرين الذين انتظموا في عمليات الادخار لمدة ستة شهور على الأقل ويمنح البنك قروض للهيئات والجمعيات، أو بغير ذلك من الوحدات التي تضمنها السلطات المحلية من خلال أنواع ثلاثة من الحسابات الادخارية، ونوعين من القروض.

وتقوم فكرة بنوك الادخار على القضايا الآتية:

أ- ينبغي أن تقوم بنوك الادخار المحلية في المدن والقرى على أسس محلية، وذلك حتى تكون قادرة على اتباع سياسة ادخارية وائتمانية بناءة.

ب- مراعاة الاعتبارات النفسية في تنمية الوعي الادخاري وذلك عن طريق استثمار الدوافع في نفس المنطقة المحلية تحت سمع وبصر الأهالي.

ج- أن تكون الوسائج والعلاقات، قوية بين بنك الادخار وبين السلطات المحلية بالمنطقة.





د- أن يتم تدريب العاملين بينوك الادخار المحلية تدريباً خاصاً يؤهلهم لحمل هذه المسؤولية، والطريق الوحيد لذلك هو إعدادهم في مدارس أو في معاهد خاصة بينوك الادخار المحلية يضطلع بهذه المهمة.

هـ- يجب أن تقوم السلطات المحلية بتدعيم وضمان بنوك الادخار باعتبار أن هذه السلطات تستطيع أن تمارس تأثيراً جماهيرياً بحكم طبيعة تنظيمها الإداري على أن نظل لهذه البنوك القدرة الكاملة على الاستقلال بقراراتها.

و- يجب على بنوك الادخار أن تحمل مسؤولياتها كاملة، للتغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في دائرة عملها، كما أن عليها أن تقدم التسهيلات الائتمانية الممكنة للمواطنين المحليين، وبخاصة في مجالات الصناعات الصغيرة والمتوسطة زراعية كانت أم صناعية أم تجارية.

وتبنى بنوك الادخار المحلية على اعتبارات كثيرة أهمها الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن تلخيصها فيما يأتي:

١- مساهمة مبدأ اللامركزية في تحقيق نمو متوازن في تطور المجتمع اقتصادياً واجتماعياً.

٢- تذخر المناطق المحلية بطاقات مادية وبشرية لم تستغل بعد، ولن يتسنى الاستغلال الأمثل لهذه الطاقات بشقيها إلا بتطبيق اللامركزية عن طريق أجهزة محلية نتججه بمسؤولياتها نحو المنطقة وتكشف طاقاتها وتجند جهودها لاستغلالها أمثل استغلال.

٣- في تنمية المناطق المحلية وتطورها والنهوض بها، إغراء لقاطني هذه المناطق على الاستمرار فيها، بدلاً من ذلك التدفق على النزوح منها إلى العاصمة.

٤- في بحث الأجهزة اللامركزية عن استغلال الطاقات العادية في المناطق المحلية تخفيف من العبء الملقى على الخطة العامة في الدولة على المستوى المركزي



حيث يكفل استغلال هذه الطاقات إنشاء صناعات صغيرة لم تدرجها الخطة العامة في اعتبارها، بينما هي وسيلة مساعدة وضرورية لتنفيذها.^(١)

(ب) الصندوق الاجتماعي للتنمية:

نشأ الصندوق الاجتماعي للتنمية في ٢٩ يناير ١٩٩١ بالقرار الجمهوري رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١، وذلك بهدف توفير فرص عمل، والإسهام في حل مشكلة البطالة والتعامل مع الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي عن كاهل محدودي الدخل.^(٢)

إدارة الصندوق:

ويتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وله لجنة تنفيذية يرأسها نائب رئيس مجلس الوزراء، ويضم المجلس ستة أعضاء بعضهم من الشخصيات العامة يتم تعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وأمانة فنية يصدر بتشكيلها قرار من رئيس مجلس الوزراء يتكون من أمين عام للصندوق وهيئة من الموظفين، ويقوم الأمين العام بتصريف شئون الصندوق وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة وتمثيل الصندوق أمام الغير.

موارد الصندوق:

تتكون موارد الصندوق من مصدرين رئيسيين هما: المنح والقروض التي يقدمها الأفراد والمؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية والحكومات الأجنبية إلى جانب المبالغ المخصصة له في الموازنة العامة للدولة.^(٣)

(١) د. / أحمد النجار - المرحع السابق - ص ٢٥٨، ٢٥٩.

(٢) الصندوق الاجتماعي للتنمية - المهمة والأهداف - رئاسة مجلس الوزراء ١٩٩٣ - ص ٦.

(٣) الصندوق الاجتماعي للتنمية - المهمة والأهداف - رئاسة مجلس الوزراء ١٩٩٣ - ص ٦.



وتستخدم القروض في تمويل الأنشطة الإنتاجية ويتم تدويرها، أما أموال المنح فتستخدم في تمويل المشروعات الخدمية التي تستهدف تنمية البنية الأساسية والمرافق والمجتمعات الأكثر احتياجاً بهدف تحسين المستوى المعيشي لها.

المستهدفون بخدمة الصندوق:

يتحدد المستهدفون بخدمة الصندوق في الآتي:

- الفئات الأكثر تأثراً ببرنامج الإصلاح الاقتصادي.
- الطبقات الكادحة ومحدودي الدخل.
- شباب الخريجين.
- المرأة.
- سكان المجتمعات الأقل نمواً.
- سكان المناطق المحرومة من الخدمات.

ويقوم الصندوق بمساعدة تلك الفئات من خلال تنفيذ برامج تتضمن مشروعات عديدة في مجالي الإنتاج والخدمات، وذلك بغرض خلق فرص عمل جديدة سواء دائمة أو مؤقتة، ويتبع الصندوق سياسات عامة تهدف إلى تحقيق أعلى مستوى من أهدافه التنموية من خلال القروض التي قدمها، كما يعطي الصندوق أولوية للمشروعات التي بها قدر مناسب من المشاركة الشعبية أو المساهمات المادية أو العينية من الفئات المستهدفة.

وقد طرح الصندوق في برنامجه ست برامج أساسية هي:

١- برنامج تنمية المجتمع.

٢- برنامج الأشغال العامة والخدمات البلدية.

٣- برنامج تنمية المشروعات.



٤- برنامج تنمية الموارد البشرية.

٥- برنامج التنمية المؤسسية.

٦- برنامج خدمات النقل العام.^(١)

دور الصندوق في إعادة توزيع فائض العمالة نتيجة الخصخصة:

لقد كان للصندوق دوراً بارزاً في مساعدة العمالة التي سيتم توزيعها نتيجة التخصيصية، ومن بين هذه المشروعات:

المشروع الأول: مشروع تنمية الصناعات الصغيرة، الذي يستهدف توفير حوالي ثلاثة آلاف فرصة عمل دائمة من خلال قيام البنك الأهلي بتقديم قروض ميسرة لشباب الخريجين والحرفيين والعمالة بالشركات التي سيتم تخصيصها، ويقدم الصندوق لهذا المشروع قرضاً قيمته ٥٠ مليون جنيه.

المشروع الثاني: مشروع شركة النصر للمسبوكات لتغطية العمالة والتدريب، لتوفير حوالي ٨٥٠ فرصة عمل جديدة، ويتكون المشروع من عدة أنشطة تشمل تحويل جزءاً آخر من عمالة الشركة على تخصصات جديدة يمكن للشركة الاستفادة بها في مسابكها الأخرى، كما يمكن للقطاع الخاص من استخدامها أيضاً ويمول الصندوق هذا المشروع بقرض قيمته أربعة ملايين جنيه ومنحة لا ترد قيمتها ٣٦٠٠٠ جنيه.

المشروع الثالث: مشروع تنمية الصناعات الصغيرة بمدينة الحرفيين بمدينة السلام، ويهدف إلى توفير نحو ٢٥٠٠ فرصة عمل دائمة، ويقوم المشروع بتطوير وتوسيع ١٠٠ ورشة قائمة، وإقامة ٢٠٠ ورشة جديدة وتدريب الفئات التي تحتاج إلى رفع مهارتها في الورش، ويمول الصندوق هذا المشروع بقرض قيمته ٢٠ مليون جنيه، بالإضافة إلى منحة لا ترد قيمتها ٦٥٠٠٠ جنيه.

(١) المصدر السابق - ص ٩.



وفى هذا كله دليل على أن قدرذ الصندوق الاجتماعى على علاج مشكلة فائض العمالة قدرة ثانوية، نظراً لاضطلاعه بمهام أخرى هامة وعاجلة.^(١)

المطلب الثاني

إعانات البطالة

من الثابت أن الإعانات من قبيل النفقات التمويلية الاجتماعية، وهي تلك التي يتم بلا مقابل، وبغرض رفع مستوى معيشة بعض الأفراد والطبقات، ومنها الإعانات التي تمنح للموظفين والعمال لمقابلة الأعباء العائلية، أو لمقابلة غلاء المعيشة، والإعانات التي تمنح للعائلات الكبيرة العدد، أو تلك التي تمنح لمعالجة المرضى، أو الشيخوخة، أو البطالة.

وهذه النوع من النفقات التمويلية، ويستوعب جزءاً كبيراً من النفقات العامة في البلاد الرأسمالية المتقدمة.^(٢)

صندوق دعم العاطلين:

رغم كثرة المقترحات والتجارب لحل أزمة البطالة تظل فكرة إنشاء صندوق يوفر دعماً للمتعطلين عن العمل بكافة أنواعهم تداعب أحلام الكثيرين. ومقتضى هذه الفكرة يتمثل قيام وزارة القوى العاملة في مصر بإنشاء صندوق صغير لمواجهة الأزمات الطارئة، وبآتي ذلك تنفيذاً لما ورد في قانون العمل والمنصوص عليه في المادة ٢٠٢ والتي تقرر أن تنفصل هذه المادة عن مواد القانون وتطويرها لتختص بتنظيم صندوق للبطالة أو الإغاثة.

(١) د. إيهاب الدسوقي - التخصيصية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع دراسة التجربة المصرية - ص ١٧٦ وما بعدها - ط دار النهضة العربية ١٩٩٥.

(٢) انظر: د. السيد عبدالمولى - المالية العامة - دراسة للاقتصاد العام - ص ٤٢٣.



والمكون الأساسي لموارد الصندوق سوف يتم تدبيره بنسبة ٥% من الأجور يدفعها صاحب العمل، وهو ما يبيح حصيلة تقدر بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه سنوياً تستخدم لمواجهة مشاكل التوقف المفاجئ للشركات عن ممارسة نشاطها أو تعثرها لظروف اقتصادية طارئة تحول دون توافر السيولة لديها، وانعدام قدرتها على دفع أجور العاملين لتدعيم قدرتها على إعادة التشغيل ودفع الأجور.

مصادر تمويل الصندوق:

تتكون موارد الصندوق من نسبة ١% من فائض الأرباح و ٠,٥% من الأجور الأساسية للعمال فضلاً عن الإعانات والتبرعات، والمبالغ التي تخصصها الدولة لهذا الغرض، وضماناً لجدية المشروع يجب الابتعاد من فرض ضرائب جديدة، لعدم ملائمة هذه الوسيلة للظروف التي يمر بها الاقتصاد المصري.

القيمة الاقتصادية لإنشاء صندوق لإعانة المتعطلين:

مما لا شك فيه أن إنشاء صندوق لإعانة المتعطلين من أنسب أساليب الاستقرار حياة أولئك الأفراد خاصة إذا ما كانوا يعولون آخرين، فضلاً عما تحققه من استقرار لصاحب العمل وتوطيد العلاقة مع العاملين معه، وكلما كان مبلغ الإعانة مجزياً كان ذلك أفضل.

ولكن ذلك ليس بكاف مطلقاً لحل مشكلة البطالة، فأنسب من ذلك كله هو إزالة معوقات الاستثمار لتشجيع قيام مشاريع جديدة مع إجراء تغييرات هيكلية في نظم التعليم والتدريب في ظل سياسة التحرر وتحكم نظرية العرض والطلب على مجريات الأمور الاقتصادية.

فالهند -مثلاً- نجحت في تصدير ٢,٥ مليون موظف خلال عام في مجال الكمبيوتر من خلال مشروع اعتمد على دراسة أسواق العمل الخارجية وتدريب مواطنيها الراغبين في العمل تحت عنوان "ملايين الوظائف تتاديك".



ومن جانب ثان:

فإن الإعانة لا تكون بجدية إذا كانت في صورة عينية فتجاربنا في مصر مع الإعانات العينية تجربة مريرة، كما حدث خلال مشروع الكساء الشعبي وقد فشل المشروع وتحت تصفيته، وبلغت قيمة المخزون الراكد والتالف غير قابل للبيع مئات الملايين من الجنيهات.

- والذي يحمل المرء على ذلك أمران: الأول: أن يغار المرء على دينه ومن لا يغار على دينه لا يغار على عرضه، لا يغار على بلده أن تتكسر رأيته أو تنتهك حرمة كأولئك الذين يرددون شعار: (أنا مالي، هي بلدنا، إن خرب بيت أبوك خد منه قالب) فمن امتطى مطية الظلم فقد خان دينه وخان بلده، وإذا كانت خيانة الدولة تستوجب الحكم بالإعدام فكيف بمن يخون الله ورسوله.

والأمر الثاني: الأمانة في القول، أن نقول كلمة الحق ولا نكتم ما أمرنا الله بإبلاغه حتى لا نكون كأولئك الذين قال الله فيهم: "إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون".

المطلب الثالث

عدالة توزيع الاستثمارات القومية

يمكن القول بأن نمط توزيع الاستثمارات القومية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة منذ الستينيات قد لعب دوراً غير مباشر في زيادة البطالة، وذلك من خلال التأثير على معدلات نمو تلك القطاعات، ومن ثم قدرتها على استيعاب الزيادة في القوة العاملة خلال هذه الفترة.

وتتركز الاستثمارات العامة في القطاعات الاقتصادية المختلفة في إقليم القاهرة على وجه الخصوص.



ففي مجال الإسكان والمرافق العامة والصناعة والنقل ففي إقليم القاهرة يستحوذ هذا الإقليم على ٥٢,٦% من الاستثمارات المخصصة للإسكان في الخطة ٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ وعلى ٥٠% من الاستثمارات القومية المخصصة للمرافق العامة، وعلى ٣١,٦% من الاستثمارات المخصصة للصناعة و ٢٥% من استثمارات النقل في حين أن نسبة السكان القيمين تبلغ ٢٦,٥% من حجم السكان في تعداد ١٩٨٦.

ويأتي إقليم الإسكندرية في المرتبة الثانية من حيث تركيز الاستثمارات به، بحيث يمثل مع إقليم القاهرة أحد مراكز الجذب الرئيسية. كذلك نلاحظ بصفة عامة تحيز أقاليم المحافظات الحضرية من حيث تركيز الاستثمارات الصناعية بها، وذلك بالمقارنة بإقليم الوجه البحري (الدلتا) وإقليم الوجه القبلي (شمال وجنوب الصعيد) والتي تأتي في المركز الأخير من حيث استحوادها على نسبة ضئيلة للغاية من الاستثمارات الصناعية، ومما لا شك فيه أن نمط توزيع الاستثمارات في مصر ترتبط بنماذج الأزواجية القطاعية والإقليمية في نمط التنمية المصري.

وعلاجاً لهذا الوضع - وضماناً لفاعلية الاستثمار العام في تحقيق التنمية المتوازنة لكافة أقاليم الدولة - يتعين العمل على ما يلي:

١- ضرورة إعادة النظر في تقسيم البلاد المالي إلى أقاليم تخطيطية على أساس اقتصادي، وبحيث يكون من كل إقليم وحدة اقتصادية متكاملة تعدها خطة مستقلة في ضوء الموارد المتاحة من حيث الكم والنوع والأهداف الإنسانية التي تحدد للأقاليم، على أن تكون هذه الخطة المستقلة متكاملة وفي إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.^(١)

(١) د. السيد عبدالمولى - المالية العامة - دراسة للاقتصاد العام - مرجع سابق - ص ٢٠٥، ٢٠٦.



٢- ضرورة تدخل الدولة في تحديد أهداف التشغيل عند وضع خطة الاستثمار على المستوى القومي، وعلى المستوى القطاعي، وعلى مستوى المشروع الواحد، ويوجد في هذه الصدد عدة أمثلة من تجارب الدول الأخرى.

فعلى المستوى القومي قامت بعض الدول بوضع برامج خاصة تهدف إلى خلق فرص عمل جديدة تلحق بالخطة الاستثمارية لإلغاء الفجوة بين حجم التشغيل المولد بالفعل، وحجم التشغيل المرغوب فيه أصلاً، ولقد حدث ذلك في الخطة الخمسية بالمغرب ٦٠/٦٤^(١) كذلك قامت باكستان في الخطة الخمسية الثانية لها بتعديل الحجم الكلي للاستثمارات الموزعة على الأنشطة المختلفة وخفض متوسط الكثافة الرأسمالية بهدف تحقيق أهداف التشغيل المرجوة في بعض القطاعات الاقتصادية.

أما من حيث تحديد أهداف التشغيل على المستوى القطاعي:

فقد تحقق ذلك في الخطة العشرية لسيلان، حيث تم التمييز بين الوحدات الإنتاجية الصغيرة كثيفة العمالة والوحدات الإنتاجية الكبيرة حتى لا يكون نمط توزيع الاستثمارات متحيزاً للقطاع الكبير. كذلك هدفت هذه الخطة إلى تحقيق الموازنة بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية على أساس أن القطاع الزراعي هو القطاع الأساسي المستوعب للعمالة.^(٢)

٣- الارتفاع بمعدل الاستثمار القومي إلى ما لا يقل عن ٢٥% حتى يمكن استيعاب تشغيل العمالة الجديدة التي تدخل سنوياً سوق العمل، والتخفيض التدريجي لرصيد البطالة المتراكم، ويتطلب ذلك العمل باستمرار على الارتفاع بالقدرة الذاتية التمويلية للبلاد النامية، من خلال الارتفاع المخطط التدريجي لمعدل

(١) د. هبة أحمد نصار - البطالة وسياسة الاستثمار - ص ٩٧.

(٢) المرجع السابق - ص ٩٧.



الادخار المحلي، حتى يمكن أن تقل فجوة التمويل، وتخفض من ثم الحاجة إلى مصادر التمويل الأجنبي عبر الزمن.^(١)

فليس بخاف على أحد كيف كان الإفراط في الاقتراض الخارجي في عقدي السبعينيات والثمانينات، أحد الأخطاء الفادحة التي ارتكبتها البلاد النامية وأدت بها في النهاية إلى الوقوع في فخ الديون التي استنزفت قدراً كبيراً من الفائض الاقتصادي لهذه البلاد، وكبلت حريتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية بعد أن اضطرت إلى إعادة جدولة هذه الديون.

(١) د. / رمزي زكي - الاقتصاد السياسي للبطالة - ص ٤٩١، ولمزيد من التفاصيل ينظر لذات المؤلف: أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث - مصدر سابق - ص ٥٩٥-٦١٢.



الفصل الثالث

السياسات الاقتصادية المقترحة لمواجهة تحديات البطالة

من المشاهد أن سياسة مواجهة البطالة تعتمد في جانب كبير منها على استراتيجية التنمية الاقتصادية، والتي تعتمد بصفة أساسية على رفع معدلات النمو من خلال الاعتماد على الأنشطة الإنتاجية، ويتحقق ذلك عن طريق استغلال ورفع كفاءة الموارد المحلية إلى أقصى مستوى ممكن.

وبما أن الموارد البشرية تعد أكثر العناصر توافراً في الاقتصاد المصري، فإن تلك الاستراتيجية يجب أن تستهدف هدفاً مزدوجاً ألا وهو زيادة معدلات النمو والتشغيل الكامل للموارد البشرية.

وفيما يلي تفصيل القول في كيفية تحقيق هذه الاستراتيجية:

وفيه مباحث خمسة:

المبحث الأول: رفع معدلات النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: خفض تكلفة العمل

المبحث الثالث: تعديل ظروف سوق العمل

المبحث الرابع: تهيئة الظروف الدولية للحد من مشكلة البطالة

المبحث الخامس: السياسات الاقتصادية الملائمة لظروف الدول النامية

لحل مشكلة البطالة





المبحث الأول

سياسة مواجهة البطالة من خلال استراتيجية التنمية

'رفع معدلات النمو الاقتصادي'

وتحتة مطالب خمسة:

المطلب الأول

توسيع القاعدة الإنتاجية المحلية للاقتصاد

ومؤدى هذه الوسيلة الاعتماد على الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وخاصة العمل، وتتجلى ثمرة هذه الوسيلة في زيادة معدلات النمو من ناحية وزيادة مستوى التشغيل من ناحية أخرى.

أما عن كيفية توسيع القاعدة الإنتاجية المحلية، فهي كالآتي:

١- التنمية الزراعية والريفية:

من يطالع الدراسات الناجحة لبعض الدول في مواجهة البطالة يتضح له أن القطاع الزراعي قد لعب دوراً أساسياً في رفع معدلات النمو، ومن ثم في استيعاب العمال.

فمثلاً في الصين بلغت القوة العاملة بالقطاع الزراعي نحو ٦٩% في قوة العمل عام ١٩٨٢، كما بلغت هذه النسبة ٧٠,٦% في الهند عام ١٩٨١، ٥٤,٨% في إندونيسيا عام ١٩٨٠.^(١)

(١) انظر:

- The World Bank: China long term issues and options report No. 5026 Cha
anney E, China's Economic structure in international perspective- May
1985, pp 26-27.



وفي المقابل نجد أن مساهمة القطاع الزراعي المصري في امتصاص الزيادة في القوة العاملة خلال الفترة الممتدة من ١٩٦٠م وحتى عام ١٩٨٤/٨٣ مساهمة سلبية.

ولكن كيف يمكن زيادة معدل نمو الناتج بالقطاع الزراعي، ومن ثم زيادة قدرته على استيعاب العمالة في ظل فرض ثبات الموارد الكلية في الاقتصاد؟

في الواقع أن زيادة إمكانيات القطاع الزراعي على الإنتاج والتشغيل تستلزم زيادة نصيبه من الاستثمارات القومية، فعلى الرغم من أن القطاع الزراعي يساهم بما يقرب من ٢٠% من الناتج المحلي نجد أن نصيبه من الاستثمارات القومية لم يتعد نسبة ٧% وذلك في النصف الأول من الثمانينات، بينما على النقيض نجد أن قطاع الصناعة وقطاع الإسكان لا تتعدى مساهمتهما في الناتج المحلي ١٣,٥% - ٢٠% على التوالي في حين يصل نصيبهما في الاستثمارات القومية ما يقرب من ٢٠,٥% - ١٢% في نفس الفترة.^(١)

وفي خلال الفترة من ١٩٨٢/٩١ إلى ٢٠٠٠/٩٩ نجد أن نصيب القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بلغ نسبة ضئيلة جداً. وهو ما يمكن ترجمته بالأرقام الآتية:

القطاع	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩
الزراعة	٢١٦٨٠	٢٢٢٢٠	٢٣٠٧٢	٢٣٧٤١	٢٤٤٧٠	٢٥٣٢٥	٢٦٩٠٥	٢٨٥٣٠	٢٩٢٦٠
الناتج المحلي الإجمالي	١٣١٠٥٧	١٣٤٣٣٥	١٣٩٦٢٢	١٤٦١٦١	١٥٣٣٦٦	١٦٠٥٠٠	١٦٨٣٩٨	١٧٦٣٩٨	١٨٦٥٦٧
نسبة ١: ٢	%١٦,٥	%١٦,٥	%١٦,٥	%١٦,٢	%١٦	%١٧,٧	%١٧,٣	%١٧	%١٦,٥

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والكتاب الإحصائي السنوي - يونيو ١٩٨٧ - جدول رقم (٣-١١) وجدول رقم (٥-١١).



ومن ثم فإن سياسة مواجهة البطالة في هذا المجال تكمن أساساً في زيادة استثمارات القطاع الزراعي من خلال إعادة توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية، من قطاع الصناعة والإسكان مثلاً إلى القطاع الزراعي على أن تكون إعادة التوزيع مصحوبة ببعض الإجراءات الخاصة بتشجيع القطاع الخاص على المزيد من الاستثمار في قطاعي الصناعي والإسكان وحتى يمكن تحقيق هذه السياسة لابد من إعطاء الأولوية لإصلاح البنية الأساسية القائمة، ثم إقامة بنية أساسية جديدة للأراضي المنزرعة حالياً.

وأخيراً يأتي دور استصلاح أراضي زراعية جديدة، كما تجب الاستفادة من أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة في المجال الزراعي، وخصوصاً تلك التكنولوجيا التي تساعد في زيادة مساحة الأراضي الزراعية وليس التكنولوجيا التي تحل محل العمل.

وإذا كانت التنمية الزراعية تعد شرطاً ضرورياً للتخفيف من مشكلة البطالة في الريف فإنها غير كافية، على الأقل في الأجل القصير والمتوسط لمحدودية الأراضي الصالحة للزراعة، لذا لابد من وضع خطة للتنمية الريفية تتضمن ما يلي:

١- الاهتمام بالصناعات الريفية صغيرة الحجم والممكنة للنشاط الزراعي، والتي ترتبط به بعلاقات تشابكية أمامية وخلفية، وهي تجربة ناجحة طبقتها العديد من الدول، فقد نجحت الصين وإندونيسيا في إقامة صناعات ريفية ساعدت على امتصاص العمالة الزائدة بالريف وتحقيق التنمية الريفية.^(١) وفي هذا الصدد يمكن للسياسة المالية والنقدية أن تؤدي دوراً بارزاً لتشجيع الصناعات الريفية،

(١) انظر:

- I.L.O: Fiscal Measures for Employment Promotion studies on developing countries, Geneva 1988, p. 160.



فمثلاً في بلجيكا وألمانيا وإيطاليا والهند قامت هذه الدول بمنح الصناعات الريفية معونات نقدية وإعفاءات من ضرائب الدخل وضرائب الصفقات التجارية.^(١)

كذلك في إنجلترا قامت الحكومة بمنح الصناعات الريفية علاوة على كل عامل توظيفه وبذلك كانت تشجع الصناعات الريفية من ناحية وتستخدم الفنانون الإنتاجية كثيفة العمل من ناحية أخرى.

ونجحت فرنسا أخيراً عن طريق الأنواع المختلفة من القروض بأسعار فائدة منخفضة نسبياً للصناعات الريفية مقارنة بالصناعات الحضرية في تشجيع الصناعات الريفية.^(٢)

موقف المشرع الضريبي المصري:

سار المشرع الضريبي المصري على نفس النهج فقرر عدة إعفاءات بالنسبة لإيرادات النشاط التجاري والصناعي وذلك ابتغاء تحقيق عدة أهداف اقتصادية واجتماعية.

ومن أهم هذه الإعفاءات:

(أ) أرباح منشآت استصلاح أو استزراع الأراضي، حيث تعفى لمدة عشر سنوات - اعتباراً من أول سنة ضريبية تالية لتاريخ اعتبار الأرض منتجة (مادة ٣٦/أ من القانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣) والحكمة في تقرير هذا الإعفاء تتمثل في تشجيع الأفراد على غزو الصحراء وتعميرها لما في ذلك من فوائد عظيمة يعود خيرها على الشباب وخصوصاً الطاقات العاطلة.^(٣)

(١) انظر:

- I.L.O: Fiscal Measures for Employment Promotion studies on developing countries, Geneva 1972, p. 145.

(٢) د./ سميحة السيد فوزي - سياسة مواجهة مشكلة البطالة في مصر - ص ١٠٦٦ - محور د./ سلوى سليمان - البطالة في مصر - مرجع سابق.

(٣) نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية عدد رقم ٢ - ١٤ يناير ١٩٩٣ على أن يعمل من اليوم التالي لتاريخ نشره.



(ب) أرباح المشروعات الجديدة التي أقيمت أو تقام بعد تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ بإنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية، والممولة كلياً أو جزئياً من الصندوق وذلك لمدة خمس سنوات ابتداءً من تاريخ مزاولة النشاط (مادة ٢٥/٣٦ من القانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ م.^(١))

والهدف من هذا الإعفاء هو تشجيع المشروعات الصغيرة والمساهمة في القضاء على مشكلة البطالة.

وقد كان الأجدر بالمشروع أن يمد هذا الإعفاء إلى كل المشروعات الصغيرة سواء تلك التي تم تمويلها بمعرفة الصندوق الاجتماعي للتنمية أولاً، بل إن المشروعات الصغيرة التي لم يتم تمويلها عن طريق الصندوق أولى بالرعاية من المشروعات التي استفادت من تمويل الصندوق على أساس أنها لم تتلق أي حافز.^(٢) وفي هذا السياق اتجهت الدولة إلى خفض فائدة القروض الممنوحة للورش الحرفية إلى ٧% بدلاً من ٩% وذلك تشجيعاً للورش الحرفية في جميع محافظات مصر والتي أسفر الحصر عن بلوغ عددها نحو ٨٠ ألف ورشة على الاستفادة من المشروع.

كما تبنت وزارة المالية برنامجاً إنمائياً يتضمن إتاحة نحو ٥٠ مليون جنيه لتمويل المرحلة الأولى من مشروع تنمية الأنشطة الحرفية لتشغيل الشباب بسعر الفائدة الجديدة، والذي ينخفض ٢% عن السعر الذي بدأ به المشروع في أكتوبر ٢٠٠١ م.^(٣)

(١) راجع: محاضرات في الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين - د. زين العابدين ناصر - ص ٢٨٨ وما بعدها - ط ١٩٩٥/٩٤، الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين - د. السيد عبدالمولى - ص ١٦، ١٧ - ١٩٩٥.

(٢) د. السيد عبدالمولى - المرجع السابق - ص ١٤٤.

(٣) جريدة الأهرام المصرية - عدد ٢٠٠٢/٨/٨ م - ص ١٧.



٢- توفير الخدمات الأساسية والترفيهية في المناطق سالفة الذكر، ذلك لأن هناك تحيزاً في توزيع تلك الخدمات لصالح الحضر، وضد الريف من شأن ما تقدم - وغيره كثير - خلق فرص عمل في المناطق الريفية وبالتالي تقليل تيارات الهجرة من الريف إلى الحضر، ومن ثم خفض معدلات البطالة في كل منهما.

المطلب الثاني

إصلاح السياسة التعليمية

من المشاهد أن التوسع في التعليم المجاني، وربط سياسة التعيين في الأجهزة الحكومية بالحصول على الشهادة العليا أدى إلى تفاقم مشكلة بطالة المتعلمين حتى أنها لتمثل ما يقرب من ٩٠% من البطالة السافرة في منتصف الثمانينات والتسعينيات، ومن ثم فإن إصلاح السياسة التعليمية عنصر مؤثر في علاج مشكلة البطالة واختلالات سوق العمل الكمية والنوعية.

وفي هذا الصدد يمكن للدولة أن تتبنى السياسات الإصلاحية الآتية:

١- ضرورة إعداد خطة جيدة لتوفير المدرسين والمربين الأكفاء واللازمين لإعداد أجيال المستقبل.

٢- ضرورة ربط التعليم بالبيئة، ويتم ذلك من خلال إعادة توزيع الاستثمارات من التعليم النظري إلى التعليم المهني، وذلك بإعادة صياغة المناهج الدراسية في مختلف مراحل التعليم ليهتم بالجانب المهني بالتساوي مع الجانب النظري.

٣- ضرورة الاهتمام بنشر التعليم الابتدائي وبصفة خاصة في الريف وذلك من خلال توجيه نسبة من الإنفاق العام لإنشاء المدارس الابتدائية، وأن تتخذ الدولة من الإجراءات ما يزيل العقبات أمام ارتفاع معدلات القيد في الريف مثل توفير



وسائل المواصلات للطلبة، وإلزام أولي الأمر بتعليم أطفالهم، مع منح المدرسين في الريف مزايا عينية ونقدية لتشجيعهم على الانتقال إلى الريف.^(١)

٤- بالنسبة للتعليم المتوسط وقبل الجامعي فعلى الدولة ضرورة الاهتمام بزيادة مناهج التأهيل والتعليم المهني مع ربط التعليم بالبيئة، بمعنى أن يتدرب الطلبة في فترات محدودة أثناء الدراسة في بعض المصانع أو المزارع، وبذلك تتجسّد الدولة في استثمارات إقامة مراكز للتدريب والتأهيل.

٥- أما بالنسبة للتعليم الجامعي فيجب على الدولة العمل على ما يلي:

أ- إعلان التخلي عن مسؤولياتها في تعيين الخريجين، خلال مدة تتراوح بين ٥ : ١٠ سنوات مثلاً، وهو ما سيدفع إلى التعليم المهني.

ب- اتخاذ عدة إجراءات من شأنها تقليل فرص الالتحاق بالجامعة مثل: رفع رسوم الالتحاق بالجامعة، وعدم الاكتفاء بشهادة الانتهاء من التعليم الثانوي، ووضع نظام للاختبارات الشخصية كشرط للقبول بالجامعة الخ.^(٢)

المطلب الثالث

ربط الأجور بإنتاجية العامل

تتميز الأجور في المشروعات العامة بالجمود الشديد، لذا فإن محاولة إصلاحه تستلزم العمل على ربط الأجور بإنتاجية العامل، وهو ما يعرف بنظام الأجور المعمومة Wage flating system وهو نظام نجحت الصين في تطبيقه، ومؤداه أن العامل لا يرقى إلا من خلال الكفاءة ومستوى الأداء ولا يحتفظ بهذه

(١) لمزيد من التفاصيل انظر للباحث: الدور التمويل للوقف الخيري في تنمية العلوم والمعارف

- مجلة كلية الشريعة والقانون بأسبوط - العدد الخامس عشر ٢٠٠٣ - ص

(٢) د. / سمية السيد فوزي - سياسة مواجهة مشكلة البطالة في مصر - مصدر سابق - ص



الترقية إلا بعد مضي ثلاث سنوات على استمرار ارتفاع مستوى الأداء^(١) هذا من جانب.

ومن جانب آخر فإنه يمكن ربط قيمة الأجور الإجمالية للمشروع بمستوى أدائه الاقتصادي كالنمو أو الناتج، فإذا حقق المشروع معدلات إنتاج أكثر من المخطط له يصبح من حقه زيادة الأجور في الميزانية، كذلك يصبح من حقه الاحتفاظ بجزء من أرباحه لزيادة الأجور أو العلاوات أو الحوافز، وقد طبق هذا النظام في (الاتحاد السوفيتي) ودول شرق أوروبا.^(٢)

المطلب الرابع

معالجة أوجه القصور في نظام التعيين

تنتهج العديد من الدول عدة سياسات لحل مشكلة البطالة من خلال معالجة أوجه القصور في نظام التعيين بالقطاع العام.

وتعد تجربة الصين تجربة رائدة في هذا المجال، وهي تجربة تقوم على ما يلي:

١- منح أحسن الخريجين من الكليات المختلفة حق اختيار وظائفهم ذلك لأن حرية الفرد في اختيار عمله يساعد على زيادة الإنتاجية، زيادة أكبر من العائد الملدي كما طبق هذا النظام في رومانيا.

٢- أن يتم التعيين وفقاً لعقود عمل بين الشركات والموظفين لمدة ثلاث أو خمس سنوات، وتنطوي تلك العقود على التزامات متبادلة بين طرفي التعاقد فيما يتعلق

(١) د./ سميحة السيد فوزي - المصدر السابق - ص ١٠٧٣.

(٢) المصدر السابق - ص ١٠٧٣، ١٠٧٤.



بالأجور ومستوى الأداء أو تجديد العقد. وقد طبق هذا النظام على ٣٠٠ ألف فرد عام ١٩٨٤، وذلك بدلاً من التعيين مدى الحياة.

٣- كذلك منحت الدولة مديري الشركات حق فصل العمال غير الأكفاء على أن يكون ذلك أمام محكمة تضم ممثلي نقابات العمال لضمان عدالة الفصل.

على أن يمنح العمال المفصولون تعويضاً تتوقف قيمته على التاريخ الوظيفي للعامل، فمثلاً العامل الذي عمل لمدة خمس سنوات يمنح إعانة تقدر بنحو ٦٠-٧٠% من متوسط أجره السابق، ولمدة تتجاوز ٢٤ شهراً، أما العامل الذي أمضى في العمل أقل من خمس سنوات فيمنح إعانة تتراوح بين ٦٠-٧٠% من أجره السابق لمدة ١٢ شهراً فقط.^(١)

٤- كما التزمت بعض الدول مثل هولندا بتعيين خريجيها في أول وظيفة فقط لمدة ثلاث سنوات على أن يسمح للعامل باختيار وظيفة أخرى بعد ذلك إذا أراد، وغيره كثير.

هذه أمثلة لبعض ما يمكن عمله في إطار سياسة التعيين تلافياً لمشاكل هذه الوسيلة، والتي كان من نتائجها زيادة كل من البطالة المقنعة والبدلانة السافرة.

المطلب الخامس

تعديل هيكل الأسعار بزيادة مستوى التشغيل

من المشاهد أن هيكل الأسعار في مصر يتسم بالعديد من مظاهر الاختلال، أهمها: تحيز فنون الإنتاج نحو استخدام التكنولوجيا كثيفة رأس المال، وتحيز الأسعار النسبية للسلع ضد السلع الزراعية، واختلال هيكل أسعار مدخلات ومخرجات وحدات القطاع العام، ومن شأن هذه كآله الحد من قدرة الاقتصاد القومي

(١) انظر:

- I.L.O: Trends in Employment and Labour Income, op.cit, P 149.





على خلق فرص عمل لمقابلة الزيادة في عرض العمل، وحتى يمكن تحقيق هذه الأهداف، يجب العمل على ما يلي:

١- تعديل الأسعار النسبية للعمل ورأس المال لصالح العمل، وهنا يجب الحذر من محاولة رفع أسعار عنصر العمل في محاولة للإصلاح حتى لا تفقد مصر أحد سميزاتها النسبية في التصدير أو في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢- تعديل أسعار المنتجات الزراعية لرفع مستوى ربحه ومعدل نمو القطاع الزراعي ومن ثم قدرته على خلق فرص عمل.

٣- ضرورة نقل الدعم من مجال الإنتاج إلى مجال الاستهلاك، ومن شأن هذا النظام العمل على تقييم أداء مختلف الوحدات الإنتاجية، كما أنه من وجهة النظر القومية يحد من حجم الموارد التي يتحملها المجتمع في سبيل استمرار هيكل الإنتاج والتسعير الحاليين.^(١)

(١) انظر: د. / سميحة السيد فوزي - مرجع سابق - ص: ١٠٧.



المبحث الثاني

خفض تكلفة العمل

يعتقد عدد من الخبراء أن خفض تكلفة العمل يسهم كثيراً في خفض معدلات البطالة والتضخم، غير أن هذا الإجراء يتطلب العمل على ما يلي:

١- إعادة النظر في نظام الأجور التعاقدية وآلية المفاوضات بين العمال ورجال الأعمال بشأن تغييرات الأجور، وعلى النحو الذي يلغي - أو يقلل إلى أدنى الحدود - دور نقابات العمال.^(١)

٢- إعادة النظر في الأجور الاجتماعية الممننة في مزايا مشروعات الضمان الاجتماعي المختلفة (مثل إعانات البطالة - التأمين الصحي - التأمين ضد أخطار العمل - الشيخوخة.... الخ) من خلال زيادة التكلفة التي يتحملها العمال نظير الاستفادة من هذه المزايا من ناحية، وخفض هذه المزايا من ناحية أخرى، وبما يخفف من كلفة هذه الأجور عن كاهل الأعمال.

٣- الأخذ بنظام المشاركة في الأرباح Profit-sharing كنوع من الأجور المدفوعة، حيث يحصل العامل في نهاية السنة على جزء من أجره كحصة من أرباح المشروعات في ضوء إنتاجيته المحققة، وهو نظام يقلل من كلفة الأجور ويحفز العمال على زيادة إنتاجيتهم.

وهذه الرؤية مصدرها أن أصحابها ينطلقون في فكرهم من أن السبب الجوهري للبطالة هو ارتفاع الأجور، وأن البطالة السائدة اختيارية وليست

(١) انظر في ذلك:

- Dsashice: "Wage Determination and the changing role of institution in advanced industrialized countries" in Oxford revenue of economic policy vol, 6, No: 4.1990, pp 36-61.

د. / رمزي زكي - الاقتصاد السياسي للبطالة - ص ٤٨٢.



إجبارية، وعليه لو قبل العاطلون تخفيض الأجور فسوف يجدون فرص العمل بانتظارهم.

مدى سلامة هذه الفكرة:

من الصعب قبول هذه الفكرة وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: ليس صحيحاً أن البطالة المتفاقمة في الدول الصناعية راجعة إلى أن العمال يرفضون تخفيض أجورهم، ففي كثير من هذه البلدان انخفضت الأجور والمرتبات (النقدية والحقيقية) بنسب كبيرة، ومع ذلك ما زالت فرص العمل عزيزة.^(١) وما زالت البطالة تتفاقم عاماً بعد آخر.

ثانياً: من الثابت أن الشطر الأعظم من البطالة في هذه البلدان من النوع الإجباري وليس الاختياري.

ثالثاً: يضاف إلى ما تقدم أن هذه الآراء تنتظر إلى الأجور على أنها فقط عنصر تكلفة، ينبغي خفضه، ولا تنتظر للأجور باعتبارها دخلاً رئيسياً لغالبية السكان، ومن ثم المصدر الرئيسي للطلب المحلي.^(٢)

(١) فعلى سبيل المثال: يشير ريفكين إلى أن ٧٥% من العمال الأمريكيين أصبحوا يحصلون على أجور أقل، بالمقارنة مع عشر سنوات سابقة، حيث انخفضت معدلات أجور الساعة والأجور الأسبوعية في معظم قطاعات الاقتصاد الأمريكي، ومع ذلك فإنه لم تحل نهاية عقد الثمانينيات حتى كانت نسبة ١٠% من قوة العمل الأمريكي في حالة بطالة سافرة أو جزئية أو تعمل لبعض الوقت أو في حالة إحباط، أدى إلى عدولها عن البحث عن العمل انظر:

- Germey Rifkain: The End of Work., op.cit, p 167.

(٢) د. / رمزي زكي - الاقتصاد السياسي للبطالة - ص ٤٨١.



المبحث الثالث

تعديل ظروف سوق العمل

يرى بعض الاقتصاديين أن علاج البطالة يكمن في تعديل السياسات والظروف التي تحكم أسواق العمل، وعلى النحو الذي يجعل تلك الأسواق مرنة. وتأتي هذه الرؤية انطلاقاً من تعاليم الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان يفسر البطالة من خلال مقولة عدم مرونة أسواق العمل، أي عدم مرونة تغيير الأجور بحسب ظروف العرض والطلب، وأن جمود هذه الأسواق يرجع إلى تدخل نقابات العمال وتعنتها، وتدخل الحكومات في أسواق العمل بالتشريعات التي تجسد من تشغيل آليات العرض والطلب في تلك الأسواق.

وفي سبيل حل مشكلة البطالة يقترح هؤلاء العمل على ما يلي:

أولاً: إلغاء قوانين الحد الأدنى من الأجور.

ثانياً: تعديل نظم إعانات البطالة وخفض مزايا مشروعات الضمان الاجتماعي، على النحو الذي يجعل هناك توازناً بين الدخول التعويضية المدفوعة للعاطلين والحاجة إلى حفز ميولهم تجاه العمل.^(١)

ثالثاً: التوسع في سياسات التدريب وإعادة التدريب للمتطلين لمساعدتهم في تنمية مهاراتهم وقدراتهم بما يتماشى مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة.

لكن يلاحظ أن الاقتصادات التي تتسم بسرعة التقدم التكنولوجي لا معنى لسياسة التدريب وإعادة التدريب بالنسبة لها، فعلى سبيل المثال الاقتصاد الأمريكي

(١) انظر في ذلك: منظمة العمل الدولية - تقرير التوظيف العالمي لسنة ١٩٩٧/٩٦ - ص ٩٤.



ما جدوى التدريب، إذا كانت الآلات المتقدمة تحل - تقريباً - مكان جميع أنواع العمل الإنساني.^(١)

رابعاً: تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشروعات القطاع غير الرسمي، وإزالة ما يعترضها من عقبات إدارية وحكومية، وتسهيل حصولها على الأراضي والائتمان الميسر، والمعلومات والتكنولوجيا الحديثة، ومساعدتها في الوصول إلى الأسواق الوطنية والعالمية.

خامساً: تشجيع المعاش المبكر حتى يمكن توفير فرص عمل جديدة بدلاً من هؤلاء الذين أحيلوا إلى المعاش.

سادساً: تطوير نظم المعلومات انخاص بأسواق العمل وتيسير تداولها، لمساعدة العمال الراغبين في العمل والباحثين عنه، ولمساعدة رجال الأعمال الذين يبحثون عن هؤلاء العمال.^(٢)

غير أن الفكرة الأكثر رواجاً وقبولاً لدى أنصار هذا الاتجاه هي فكرة "تقاسم الأعمال Working sharing" ومؤداها: إعادة توزيع حجم العمل على عدد أكبر من العمال، بحيث يتمخض عن ذلك أمران:

الأول: احتفاظ العمال المشغولين فعلاً بوظائفهم.

الثاني: إتاحة الفرصة للتقاعيل عمالة إضافية.

(١) أشار أ. ميزمي ريفكين أنه في عام ١٩٩٣ تبين أن أقل من ٢٠% من العمال العاطلين الذين أعيد تدريبهم طبقاً لبرنامج إعادة التدريب الفيدرالي استطاعوا أن يجدوا عملاً، وبأجر يصل بنسبة ٢٠% مما كانوا يحصلون عليه من قبل. انظر: جيزمي ريفكين - نهاية العمل - ص ٣٦ - مشاعر إليه بتأليف د./ رمزي زكي - الاقتصاد السياسي للبطالة - ص ٤٩٦.

(٢) د./ رمزي زكي - الاقتصاد السياسي للبطالة - ص ٤٨٤.



ويكون ذلك من خلال تخفيض ساعات العمل وتخفيض الأجور "قبدلاً من العمل خمسة أيام في الأسبوع بالنسبة لبعض العمال، بحيث يبقى الآخرون بلا عمل، يخفض أسبوع العمل إلى أربعة أيام مثلاً، ويقابل ذلك خفض في الأجر، بحيث يستطيع مزيد من الأفراد تقاسم الأعمال المتاحة"^(١)

وقد طبقت شركة BMW وشركة فولكس فاجن الألمانية لصناعة السيارات هذه الفكرة، وكذلك شركة Hewlett-Packard الفرنسية لصناعة الكمبيوتر، كما يوجد لها تطبيقات أخرى في عدد آخر من البلدان.^(٢)

وعلى الرغم من وجهة هذه السياسات، إلا أنها تسلب حقوق العمال المكتسبة في السنين السابقة، كما أنها وإن كانت تصلح للتطبيق في بعض الأنشطة والصناعات، فإنها غير قابلة للتطبيق في كثير من الحالات، ولا يمكن من ثم الاعتماد عليها لاستئصال شافة البطالة.

(١) انظر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة - تقرير التنمية البشرية في العالم ١٩٩٤ - الطبعة العربية - ص ٣٩.

(٢) المرجع السابق - ص ٤٤.



المبحث الرابع

تهيئة الظروف الدولية المناسبة

من المشاهد أن الظروف الدولية ساعدت كثيراً في تفاقم مشكلة البطالة، وذلك ثابت من عدة وجود، منها:

الأول: تدهور معدلات النمو في كثير من الدول المتقدمة منذ بداية عقد السبعينات، حينما انهار نظام النقد الدولي، وحدث انفلات في حجم السيولة الدولية وسيطرت الذئ على أسواق النقد العالمية، وبرزت أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.... الخ. فكل هذه العوامل كان لها أثرها البارز في زيادة حجم المخاطر في المعاملات الدولية، مما أثر بالتالي في مستوى النشاط الاقتصادي المحلي ومتغيراته الأساسية (الدخل - الناتج - التوظيف).^(١)

الثاني: ما نجم عن العولمة (Globalization) من تعاظم حركة رؤوس الأموال والسلع دون أي عوائق، مع تعاظم سطوة الشركات متعددة الجنسيات، وإخضاع مساح الدول والمواطنين لتصنعة التنافس العالمي والأسواق المالية الدولية، لكي تزداد الأمور خطورة.

فقد دلت الدراسات أن المزيد من الدول التي باعنت مؤسساتها العامة الكبيرة للقطاع الخاص وإعادة هيكلة أسواقها، وتحولت إلى مجرد ملكية للشركات الكبرى متعددة الجنسيات، وهذه الأخيرة تسيطر على أجزاء كاملة في اقتصاد الجنوب، وهي تضغط على الحكومات المحلية من أجل أن تمارس هذه الأخيرة ضغوطاً في

(١) د. / رمزي زكي - الاقتصاد السياسي للبطالة - ص ٤٨٦.



المنتديات الدولية لاتخاذ قرارات سياسية تكون في مصلحة مواصلة سيطرتها العالمية.^(١)

وفي هذا دليل على أن العولمة قد قصت على إمكانات السيطرة الوطنية على السوق المحلية - التي تشكل إحدى الدعائم الرئيسية للدولة - كما أبطلت العولمة، إلى حد بعيد، من فاعلية أي سياسات وطنية يمكن أن تتخذها الحكومات لرعاية مصالحها المحلية، ومن بينها بالطبع محاربة البطالة.

الثالث: ما نجم عن التكنولوجيا الحديثة المرتكزة على كثافة المعلومات، من تقليص أحجام رؤوس الأموال المطلوبة لتنفيذ المشروعات الاستثمارية الجديدة، ولقد نجم عن ذلك أن المدخرات على الصعيد العالمي أصبحت تزيد كثيراً على الاستثمارات الفعلية على صعيد العالم كله، وهو الأمر الذي أدى إلى اتجاه فوائض المدخرات العالمية إلى عمليات المضاربة المجموعة التي تحدث الآن في أسواق المعادن والسلع وأسواق الصرف الأجنبي والأسواق النقدية والمالية، وعلى النحو الذي جعل الأسواق أشبه بنوادي القمار التي أصبحت تحركات الأسعار فيها، هبوطاً أو صعوداً، تهز كبريات الشركات المالية والصناعية، بل تهز دول ومناطق اقتصادية بأكملها.^(٢)

في ظل هذه الظروف الدولية يصعب حل مشكلة البطالة أو التخفيف من حدتها مما يحتم ضرورة خلق ظروف دولية مواتية لضبط حركة الاقتصاد العالمي واستقراره.

(١) جريدة القبس الكويتية - عدد ١٩٩٧/١/٣١ - ص ٢٣ نقلاً عن جريدة لوموند دبلوماسيك - يناير ١٩٩٧.

(٢) د. رمزي زكي - الاقتصاد السياسي للبطالة - ص ٤٨٦، ٤٨٧.



المبحث الخامس

السياسات الاقتصادية الملزمة لظروف الدول النامية

لحل مشكلة البطالة

أزمة البطالة في الدول النامية من المعضلات الاقتصادية الكبرى التي يصعب حلها، وذلك بسبب ظروف التخلف الاقتصادي الذي تعاني منه هذه الدول عبر السنين من ناحية، وضعف موقع البلاد النامية في الاقتصاد العالمي من ناحية ثانية، وفشل جهود التنمية من ناحية ثالثة، وأشار أزمة المديونية الخارجية والخضوع لبرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي من ناحية رابعة.

ومع ذلك فإن الدول النامية باستطاعتها اتخاذ سياسات لحل معضلة البطالة، بعض هذه السياسات قصيرة الأجل وبعضها طويل الأجل، وفيما يلي إطلالة على هذه السياسات، وذلك في مطلبين:

المطلب الأول

الإجراءات العاجلة للأجل القصير لحل أزمة البطالة

والقصد من هذه الإجراءات هو التحكم في أزمة البطالة، أو الحد منها والتخفيف من آثارها السلبية، وبخاصة الاجتماعية والأمنية، وهي تشمل الإجراءات الآتية:

أولاً: تشغيل القطاعات الناعمة الموجودة في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي، من خلال العمل على تلافى أسبابها، وميزة هذا الاقتراح أنه سيسهم في زيادة حجم العمالة دونما الحاجة إلى اتفاق استثنائي جديد.

ثانياً: إعادة النظر في عمليات نزع ملكية الدولة لمشروعات القطاع العام وتحويلها إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي، نظراً لما يأتي في ركبها من تسريح



أقسام واسعة من العمالة الموظفة في هذه المشروعات، والمحافظة على طابع الملكية العامة لتلك المشروعات، وبخاصة إذا كانت ناجحة، وتمد الموازنة العامة للدولة بموارد مستمرة وتقوم بتشغيل أعداد كبيرة من العمالة الوطنية.

ثالثاً: ولما كان العاطلون في حاجة ماسة إلى المساعدة من أجل إبقاء أنفسهم وأسرهم على قيد الحياة، فلا بد إذن من توفير الحماية الاجتماعية لهم من خلال الأخذ بنظام إعانات البطالة والحفاظ على المشروعات الخاصة بالضمان الاجتماعي والتوسع فيها.

رابعاً: دعم حماية وتشجيع القطاع الخاص المحلي، وخاصة في المجالات كثيفة العمالة، وأن تتناسب المزايا والحوافز المقررة له مع حجم ما يوفره من فرص للعمالة المحلية.

خامساً: ضرورة أن تضع الحكومة برنامجاً للنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة، الأمر الذي سيترتب عليه خلق فرص عمل منتجة لآلاف الخريجين والمؤهلين للعمل في هذه الخدمات. وميزة هذا الاقتراح أنه فضلاً عما يهتم به من علاج جزئي لأزمة البطالة، فإنه سيسهم في الوقت نفسه في التنمية البشرية التي تمثل الآن إحدى الركائز المهمة للتنمية المتواصلة.

سادساً: التوسع في برامج التدريب وإعادة التدريب في مجال المهن اليدوية ونصف الماهرة، خاصة أن مزاوله تلك المهن تعتمد على الكفاءة الشخصية والخبرة، وتحتاج إلى قدر بسيط من رأس المال، ويمكن أن تستوعب أعداداً كبيرة من العمالة المحلية.^(١)



المطلب الثاني

إجراءات الأجل الطويل اللازمة لمكافحة البطالة

المقصود بالأجل الطويل هنا: ذلك المدى الزمني الذي يسمح بحدوث تغيرات أساسية أو هيكلية في الظاهرة محل البحث، وعلى نحو لا يسمح به الأجل القصير. وتبنى هذه الإجراءات أساساً على التوظيف الكامل لمواجهة أزمة البطالة، لما له من أثر كبير في تحقيق العدالة الاجتماعية، التي يمثل غيابها تهديداً مباشراً للاستقرار الاقتصادي والديمقراطية في البلدان الصناعية.

هذه الاستراتيجية لن يمكن تحقيقها على آليات السوق، وإزاحة الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي، وإنما تعتمد على عدة محاور أهمها:

أولاً: ضرورة خلق فرص عمل منتجة، ولا يتأتى ذلك إلا بدفعة قوية للاستثمار والنمو في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي (الزراعة - الصناعة - الخدمات) مع ما يعنيه ذلك، من تصحيح للبنيان الاقتصادي المشوه وفي تنمية متوازنة لقطاعاته، ومن تكنولوجيا ملائمة، ويحتاج ذلك إلى أن تكون هناك استراتيجية طويلة المدى للنهوض بهذه القطاعات تأخذ في اعتبارها دروس وتجارب التنمية الماضية، وتضع ضمن أولوياتها تحقيق فرص العمل للعمالة المحلية.

ثانياً: الارتفاع بمعدل الاستثمار القومي إلى ما لا يقل عن ٢٥% حتى يمكن استيعاب تشغيل العمالة الجديدة التي تدخل سنوياً سوق العمل، والتخفيض التدريجي لرصيد البطالة المتراكم.

ويتطلب ذلك العمل باستمرار على الارتفاع بالقدرة الذاتية التمويلية للبلاد النامية، من خلال الارتفاع المخطط التدريجي لمعدل الادخار المحلي، حتى يمكن



أن تقل فجوة التمويل، وتخفض من ثم الحاجة إلى مصادر التمويل الأجنبية عبر الزمن.^(١)

ثالثاً: لما كان عنصر العمل الوفير يمكن أن يكون ثروة وطنية مهمة، إذا ما أحسن تدريبه وتعليمه وتوظيفه في المجالات التي يمتلك فيها البلد ميزة نسبية وتحتاج إلى عمالة كثيفة، فإنه من الأهمية بمكان مراعاة هذه المسألة عند رسم السياسة الوطنية للتكنولوجيا الملائمة.

رابعاً: ضرورة اعتماد وتنفيذ برنامج ملائم للتنمية البشرية، ينفذ على المدى المتوسط والطويل، ويتسنى من خلاله الارتقاء بمستويات التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية، حيث بات ذلك أمراً محتماً للارتفاع بمستوى إنتاجية العمل الإنساني، وهي أحد المصادر الأساسية للنمو والتنمية في الوقت الراهن.

خامساً: ضرورة إعادة النظر من حين لآخر، من مكونات سياسات التعليم والتدريب، حتى يكون هناك توافق بين مؤهلات العمالة المحلية التي تدخل سنوياً سوق العمل ومتطلبات هذه السوق.

سادساً: ضرورة أن تمارس الدولة مهام ضخمة لإنجاز هذه التنمية بأن تمارس نوعاً من التخطيط الاستراتيجي الذي يحفز القطاعات المختلفة للتحرك صوب التنمية المتواصلة المصحوبة بالتوظيف الكامل.^(٢)

(١) د. رمزي زكي - الاقتصاد السياسي للبطالة - ص ٤٩٠، ٤٩١، ولذات المؤلف : أزمة الديون الخارجية - مرجع سابق - ص ٩٥٩، ٦١٢.

(٢) د. رمزي زكي - الاقتصاد السياسي للبطالة - مرجع سابق - ٤٩٢، ٤٩٣.



الباب الثاني

المنظور الإسلامي للبطالة والسياسات المالية والاقتصادية الشرعية المتخذة لمواجهتها

وتحتة فصول ثلاثة:

الفصل الأول: التفسير الاقتصادي للبطالة، وبيان أهم أنواعها من منظور إسلامي.

الفصل الثاني: السياسة المالية الإسلامية ومواجهة تحديات البطالة.

الفصل الثالث: السياسة الاقتصادية الإسلامية ومواجهة تحديات البطالة.





الفصل الأول

التفسير الاقتصادي للبطالة، وأنواعها من منظور إسلامي

تقديم:

البطالة - كما سبق - مشكلة اقتصادية، واجتماعية، وإنسانية على درجة كبيرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، والسياسة وذلك لما يترتب على تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من آثار سلبية على السياسة العامة للدولة، بل إن استقرار أمن الدولة وسلامته قد يكون رهيناً بمدى تفاهم هذه الظاهرة.

وللإسلام رؤيته الخاصة بشأن البطالة، فهي في مجملها تعني الكسل عن العمل لكسب الحلال، أو الكسل عن القيام بأمر الآخرة، وهو أمر يعكس خصائص الاقتصاد الإسلامي.

وهذا المفهوم يتسع ليشمل أكثر أشكال البطالة.

يضاف إلى ما تقدم مدى أهمية وعي الدولة الإسلامية لمشاكل البطالة، فإن ذلك يسهم كثيراً في الحد من هذه الظاهرة، وعليه فإن هذا الفصل يمكن تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: التفسير الاقتصادي للبطالة من منظور إسلامي.

المبحث الثاني: مدى وعي الدولة الإسلامية لمشاكل البطالة.





المبحث الأول

التفسير الاقتصادي للبطالة من منظور إسلامي

البطالة من المنظور الإسلامي لا تعني انعدام فرصة العمل، بل تعني الكسل عن العمل لكسب الحلال، أو الكسل عن القيام بأمر الآخرة، وهو أمر يعكس خصائص الاقتصاد الإسلامي، ذلك أن المجتمع الذي يعيش في ظل تطبيق شرع إسلامي حين تظهر فيه البطالة فإن تنظيمات الإسلام يعمل من خلالها على علاج البطالة بواسطة تسهيل دخول المتعطلين إلى أنشطة اقتصادية، ولهذا فحين ينهض المتعطل إلى هذه الأنشطة ويعمل عليها، فإن تعطله يكون نوعاً من الكسل.

والربط بين البطالة والكسل يجعل مسؤولية علاج البطالة تقع أول ما تقع على المتعطل نفسه، إذ أن بطالته هي بسبب كسله، وهو ما يميز الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاد الوضعي.^(١)

ولعل في هذه الواقعة خير تفسير لما سبق، فعن أنس - رضي الله عنه - أن رجلاً من الأنصار أتى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله "فقال: أما في بيتك شيء؟" فقال: بلى جلس نلبس بعضه ونبسط بعضه، وقعب نشرب فيه من الماء. قال: "اننتي بهما" فأتاه بهما فأخذهما رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده وقال: "من يشتري مني هذين" قال رجل: أنا آخذهما بدرهم. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من يزيد على درهم؟" مرتين أو ثلاثاً. قال رجل: أنا آخذهما بنهرمين، فأعطاهما الأنصاري وقال: "اشتر بأحدهما طعاماً فانبذه إلى أهلك، واشتر بالآخر قنوماً فأنتي به فأتاه به فشد فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عوداً بيده، ثم قال: "اذهب فاحتطب وبع ولا أرينك خمسة عشر يوماً" ففعل فجاء وقد أصاب عشرة

(١) - / رفعت الوضعي - من التراث الاقتصادي للمسلمين - ص ٨٩ - رابطة العالم الإسلامي.

- مكة المكرمة - سلسلة دعوة الحق - السنة الرابعة - العدد ٤٠ - رجب ١٤٠٥ هـ.



دراهم فاشترى ببعضها طعاماً، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "هذا خير لك من أن تجيء المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة".^(١)

وفي هذا الحديث ما يدل على أن الإسلام يرى أن المتعطل يتحمل مسئولية تعطله، وأن تعطله هو نوع من الكسل، وهذا ما لم تكن هناك ظروف قهرية فرضت عليه التعطل. ويضاف إلى ما تقدم ما رواه الديلمى في مسنده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "أشد الناس حساباً يوم القيامة المكفى الفارغ"^(٢)، وقوله صلى الله عليه وسلم "إن الله لا يحب الفارغ الصحيح لا في عمل الدنيا ولا في عمل الآخرة"^(٣)

والفارغ هو الذي لا عمل له، أو الذي ينزل العمل بحجة أن لديه ما يكفيه وتشبيهه المتعطل بالفارغ هو أدق تكييف لهذه الحالة من الضياع الاقتصادي والاجتماعي بل والضياع الديني.

وبهذا المعنى للبطالة - وهو التعطل - وردت الكثير من نصوص الفقهاء ومن بين هذه النصوص:

روى البيهقي عن عروة بن الزبير أنه قال: ما شر شيء ؟ قال: البطالة في العالم.^(٤)

روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: "كسب فيه ريبة - شبهة - خير من عطلة".^(٥)

(١) أخرجه أبو داود في سننه من كتاب الزكاة باب ما تجوز فيه المسألة - ٤١/٢، والترمذي في سننه من كتاب البيوع، باب ما جاء في بيع من يزيد - ج ٣ / ٥٢٢ رقم ١٢٢١. وقال : حديث حسن.
(٢) أخرجه الديلمى في مسنده، وذكره الخطيب البغدادي في اقتضاء القول للعمل، ص ١٦٤، ط بيروت.

(٣) أخرجه الديلمى في مسند الفردوس

(٤) كشف الخفا للعجلوني - ٢٩١/١، نشر مؤسسة بيروت - ١٤٠٥هـ - المقاصد الحسنة للسخاوي - ص ١٢٦ - ط دار الكتب العلمية بيروت - ١٩٨٧م.

(٥) د. يوسف القرضاوي - الاقتصاد الإسلامي - ص ٢٣٠ - بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي - مكة المكرمة ١٣٩٦هـ.



روي عن بعض السلف قوله "سيروا إلى الله عُرْجاً ومكاسير، ولا تنتظروا الصحة، فإن انتظار الصحة بطلاة".^(١)

يقول ابن نجيم الحنفي رحمه الله: ومنها البطالة في المدارس، وقد اختلفوا في أخذ القاضي ما رتب من بيت المال في يوم بطالته. قال في المحيط: أنه يأخذ في يوم البطالة .. وفي المنية: القاضي يستحق الكفاية من بيت المال في يوم البطالة في الأصح".^(٢)

ويذكر أبو حامد الغزالي رحمه الله تعالى: أن الأنشطة الاقتصادية والصناعات تحتاج إلى تعليم ومكابدة في الصبا، وإذا غفل بعض الناس عن القيام بذلك في بداية عمرهم، أو منعهم من ذلك مانع، فالنتيجة أن يصبحوا عاجزين عن العمل، فيأكلون من عمل غيرهم فيكونون عالة على الغير وإن هم عاطلون، وقد أحاط الغزالي - رحمه الله - بمفهوم البطالة واتساعه ليشمل ما يعرف حديثاً بالبطالة المستترة .. وقد أظهر رحمه الله العلاقة بين البطالة والعديد من الانحرافات والاضطرابات.^(٣)

ويذكر الوصابي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم "البطالة تقسي القلب"^(٤) ثم يقول: إن البطالة هي الكسل، ويعرف الكسل بأنه: إما ترك الكسب الحلال، أو ترك القيام بأمر الآخرة.^(٥)

وهذا هو التعريف الأعم للبطالة الذي يوافق ظاهر الأحاديث النبوية.

(١) كشف الخفا للعجلوني - ٢٩١/١ - ٤٢٢/٢؛ المقاصد الحسنة للسقاوي - ص ٤٤٦.

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم - ص ٩٥ - ط دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٠ هـ.

(٣) إحياء علوم الدين للغزالي - ٢٢٨/٣ - نشر دار الفتوة الجديدة - بيروت.

(٤) رواه العجلوني في كشف الخفا - ٥٣٢/١.

(٥) البركة في فضل السعي والحركة لمحمد الوصابي - ص ٣ : ٧ - المكتبة التجارية الكبرى



المبحث الثاني

مدى وعي الدولة الإسلامية لمشاكل البطالة

من الثابت أن البطالة ترتب العديد من الآثار السيئة، سواء على الفرد أو على الأسرة أو على المجتمع.

فعلى الفرد تفقد الرجل الحركة، فيعيش في فراغ وينقم على غيره، وعلى الأسرة، تفقد رب الأسرة شعوره بالقدرة على تحمل المسؤولية ويواجه الجميع حالة من التوتر والقلق.

وعلى المجتمع: تعطل الطاقات القادرة على الإنتاج، وتزيد من الشرور والجرائم نتيجة الفراغ والقلق، وغير ذلك من الآثار السيئة.

ويتجلى ذلك بوضوح بالوقوف على المعاني الإيمانية المستنبطة من قوله تعالى: ((ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض))^(١) يقول الشيخ محمد رشيد رضا في تفسيره لهذه الآية: "إن النهي عن تمنّي كل مكلف من ذكر أو أنثى ما فضل الله به غيره يتضمن ما يتحقق به الانتهاء، وهو أمران: أحدهما: العمل النافع على الوجه الذي تكون به الفائدة تامة من العناية والإتقان، ولا يشغل النفس بالأمانى: التشهي كالبطالة والكسل، ولذلك ذكر الكسب بعد النهي التمني. ثانيهما: توجيه الفكر في أوقات الاستراحة من العمل إلى ما يغذي العقل، ويذكّي النفس، ويزيد في الإيمان والعلم"^(٢)

كذلك فإن النبي صلى الله عليه وسلم قد فرض العمل للمهاجرين باشتغالهم في مزارع الأنصار، فقد روى البخاري أن الأنصار قالت للنبي صلى الله عليه

(١) سورة انشاء من الآية ٣٢.

(٢) تفسير المنار للإمام محمد رشيد رضا ج ٥/٥٩ - ط دار المعرفة - بيروت - ط ثانية

١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.



وسلم: "أقسم بيننا وبين إخواننا النخيل، قال: لا. فقالوا: تكفونا المؤنة ونشرككم في الثمرة. قالوا: سمعنا وأطعنا"^(١)

والدولة الإسلامية تعترف بحقوق العاطلين، وتسعى جاهدة على تدبير العمل لهم ولا تتركهم إلى التسويف والمماطلة، وتزودهم بما يلزمهم، وتؤهلهم نفسياً ومادياً للعمل.

وهذه المعاني كلها جمعها الحديث النبوي الشريف الذي رواه الإمام أبو داود في سننه عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رجلاً من الأنصار أتى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله فقال: "أما في بيتك شيء؟" قال: بلى. جلس تلبس بفضه وتبسط بعضه، وقعب نشرب فيه الماء. قال: "ائتني بهما" فأتاه بهما، فأخذهما رسول صلى الله عليه وسلم وقال: "من يشتري هذين؟" قال رجل: أنا آخذهما بدرهم. قال: "من يزيد على درهم؟ مرتين أو ثلاثاً، قال رجل: أنا آخذهما بدرهمين. فأعطاهما إياه وأخذ الدرهمين فأعطاهما الأنصاري، وقال: "اشتر بأحدهما طعاماً فانبذه إليّ أهلك، واشتر بالآخر قدوماً فأتني به" فأتاه به، فشد فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم حموداً بيده، ثم قال: "اذهب فاحتطب، وبع، ولا أرينك خمسة عشر يوماً" فذهب الرجل، يحتطب ويبيع، فجاء وقد أصاب عشرة دراهم، فاشترى ببعضها ثوباً وببعضها طعاماً، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "هذا خير لك من أن تجيئنا بمسألة نكتة في وجيك يوم القيامة، إن المسألة لا تصلح إلا لثلاثة لذي فقر ينقع أو لذي شرم مفضح أو لذي دم موجع"^(٢)

(١) صحيح البخاري كتاب البيوع باب الحرث والمزراعة.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه من كتاب الزكاة - باب ما تجوز فيه ائمسألة - ج ١/٢، وقال الحافظ الهنري عن الحديث، أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه، وقال الترمذي: هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث الأخضر بن عجلان، قال يحيى بن معين: صالح، وقال السرازي: يكتب حديثه.



والحديث يشتمل على الكثير من المبادئ والسياسات التي تلتزم بها الدولة الإسلامية تجاه العاطلين، أهمها: (١)

١- أن العاطلين كانوا يرون لهم حقوقاً على الدولة فيذهبون إلى ولي الأمر باسم هذه الحقوق، ليدبرهم أمرهم بما يراه، وكانوا يذهبون بملء الكرامة والعزة؛ لأن صاحب الحق لا يكون ذليلاً.

٢- أن الدولة تقر العاطلين على هذه الحقوق، وتعترف لهم بها، ولا تتكرها عليهم، بدليل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استمع إلى شكاية لرجل ولم يزجره، وأقره على حضوره إليه ولم يطرده فلعل الذين يضيقون بالعمال ويزجرونهم يتعظون بهذا الهدي النبوي ويعملون به.

٣- أن الدولة لا تكتفي فقط بالاعتراف بحقوق العاطلين، بل تدبر لهم العمل فوراً، ولا تتركهم إلى التسويف والمماطلة، فقد رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمر الرجل بالانصراف إلا بعد أن دبر له العمل والمكان الذي يعمل فيه، وهذا أقصى ما تطمح إليه أنظار العمال في العالم.

٤- اطمئنان الدولة على يسر العامل ورخائه، فقد رأينا الرسول صلى الله عليه وسلم لم يكتف بإيجاد العمل للعاطل، بل طلب أن يعرف ما صارت إليه حالته ليطمئن عليه.

(١) انظر: د. إبراهيم النعمة - العمل والعمال في الفكر الإسلامي - ص ٨٧: ٩٠ - الدار السعودية جدة ١٤٠٥هـ، د. البهي الخولي - الإسلام لا شيوعية ولا رأسمالية - ص ٧٩: ٨١ - مكتبة الفلاح بالكويت، د. حسن العناني - مصدر سابق - ص ١٢٤، د. زيد بن محمد الرماني - مصدر سابق - ص ٥٢: ٥٥، د. يوسف القرضاوي - مشكلة الفقر وكيف عالجهما الإسلام - ص ٤٧ - مكتبة وهبة - طابعة ١٤٠٠هـ - الشيخ محمد المبارك - نظام الإسلام الاقتصادي - ص ٣٨: ٣٩ - دار الفكر - بيروت ١٣٩٤هـ.



٥- ولي الأمر عليه أن يزود العامل بألة العمل، فلنجانر آلة النجارين، وللحداد آلة الحدادين وهكذا ؛ لأن الرسول صلى الله عليه وسلم جهز الرجل بألة العمل، إذ أحضر القدم ووضعه لها اليد ودفعها إليه.

٦- تأهيل النبي صلى الله عليه وسلم العامل تأهيلاً نفسياً ومادياً للعمل، أما تأهيله نفسياً فبأمره صلى الله عليه وسلم بتزويد الأهل بالطعام كي يفرغ من التفكير في شأنهم لبعض الوقت وينقطع إلى العمل، وأما تأهيله مادياً فكان بتزويده بألة العمل الصالحة للإنتاج بعدما شد عوداً في القدم بيده الكريمة.

٧- اهتمامه صلى الله عليه وسلم بالتصرف على نتيجة تدبيره له حيث قال عليه الصلاة والسلام "أذهب فاحتطب وبع ولا أرينك خمسة عشر يوماً" فكأنه صلى الله عليه وسلم أعطاه فرصة خمسة عشر يوماً للعمل بموجب تدبيره، فإن استفاد من هذا التدبير فنعيم وإلا ينظر له حلاً آخر. وهذا الحديث لم يكن مختصاً بالاحتطاب فقط، بل يشمل الأعمال المباحة التي يستطيع العامل القيام بها كله.^(١)

والمثير للعجب - كما يرى البعض^(٢) في هذه القصة: أن الحلس والقعب وهما من أخص الضرورات المنزلية آنذاك رأس المال الذي مول الرسول صلى الله عليه وسلم بثمانهما ما يتطلبه العمل من أدواته بعد تأمين الأسرة على ضروراتها العاجلة من الطعام بذلك لم يكتف الرسول عليه الصلاة والسلام أمام تلك المشكلة بمجرد التوجيه والتوصية، ولكنه إلى جانب ذلك تقدم بمجهوده وخبرته فشارك صاحبه نسج الخطة التي يبتدى بها حياة العمل والكفاح والاستثمار، فأعطاه القدم بيده، ووضع له ضوابط العمل لينأتي بثماره المرجوة من حشد طاقاته للعمل المتاح.

(١) المراجع السابقة.

(٢) د. حسن الغناني - المرجع السابق - ص ١٢٤.

ومما يدل على وعي الدولة لمشاكل البطالة ما كان من الخليفة الفاروق عمر رضي الله عنه وقد استخلف والياً على العراق، فقال له وهو يودعه: ماذا تفعل إذا جاءك سارق؟ قال: أقطع يده. قال عمر: وإنّ فإن جاعني منهم جائع أو عاطل، فسوف يقطع عمر يدك، إن الله استخلفنا على عباده لنسد جوعتهم، ونستر عورتهم، ونوفر لهم حرفتهم، فإذا أعطيناهم هذه النعم تقضيناهم شكرها، يا هذا إن الله خلق الأيدي لتعمل، فإذا لم تجد في الطاعة عملاً التمسست في المعصية أعمالاً فاشغلها بالطاعة قبل أن تشغلك بالمعصية.^(١)

وهذا النص واضح الدلالة في مدى اهتمام الدولة بتحقيق التقدم الاقتصادي بحيث لا يظل هناك جائع أو عاطل، واهتمامها كذلك بتحقيق التنمية، فإن وظيفة الدولة استخلاف من الله على عباده لسد جوعتهم (الأمن الغذائي)، وستر عورتهم (الأمن النفسي والبدني) وتوفير حرفتهم (الأمن الاقتصادي).

وقد بين الإمام أبو يوسف في كتاب الخراج: "إنه إذا كانت هناك أمور تحتاج إلى إقامة المشروعات العامة التي تسهم في تشغيل الأيدي العاملة فيجب على الإمام أن لا يتوانى في ذلك وتكون النفقة عليها من بيت مال المسلمين. قال أبو يوسف: "وإذا احتاج أهل الوادي إلى كرى أنهارهم العظام التي تأخذ من دجلة والفرات كريت لهم. وكانت النفقة من بيت المال ومن أهل الخراج.

فأما البثوق والمسنيات والبريدات التي تكون في دجلة والفرات وغيرها من الأنهار العظام فإن النفقة على هذا فله من بيت المال، ولا يحمل على أهل الخراج من ذلك شيء؛ لأن مصلحة هذا على الإمام خاصة لأنه أمر عام لجميع المسلمين،

(١) سيرة عمر بن الخطاب لابن الجوزي - ص ١١٠، ظلام من الغرب لفضيطة الإمام محمد الغزالي - ص ١٣٩ - دار الكتاب العربي، الإسلام والتنمية الاقتصادية - د. / شوقي دينا - مرجع سابق - ص ٣٠٨.



ذائقة عليه من بيت انمال ؛ لأن عطب الأرضين من هذا وشبهه، وإنما يدخل الضرر من ذلك على الخراج" (١)

وفي هذا كله ما يدل على وعي الدولة لمشاكل البطالة، وأحقية كل فرد في العمل وفي إشباع احتياجاته الأساسية، والتي في سبيلها يذهب للحاكم. (٢)

(١) الخراج لأبي يوسف ص ١١٠.

(٢) انظر: د. / شوقي دينا - التنمية الاقتصادية - المرجع السابق - ص ٣٠٨، د. / مصطفى

الهمشري - النظام الاقتصادي في الإسلام - ص ٤٧٩ - دار العلوم - الرياض ١٤٠٥ هـ.





الفصل الثاني

السياسة المالية الإسلامية ومواجهة تحديات البطالة

تمهيد:

السياسة المالية الإسلامية - وكما سبق - هي مجموعة الأسس التي تقوم عليها مجالات الإنفاق العام للدولة الإسلامية، وتجميع الموارد اللازمة للإنفاق على تلك المجالات، وذلك فضلاً عن أسس إدارة الدين العام.

وتتشترك السياسة المالية الإسلامية مع المعاصرة في بعض الأمور، وتتميز عنها بأنها ذات مصدر إلهي، ولذلك فهي أكثر ثباتاً واستقراراً من المعاصرة كما تتفوق عليها في حماية القيم الأخلاقية في المجتمع، وهو ما يندر تحققه في السياسة المالية المعاصرة.

وللسياسة المالية الإسلامية دورها البارز في معالجة البطالة بأشكالها المختلفة وبصفة خاصة البطالة الإجبارية والاختيارية، والتعبدية - إلى جانب دعوة الإسلام إلى تشغيل العاطلين وإرشادهم إلى العمل، والنهي عن المسألة والتسول والكُدية.

وفي هذا الفصل سنحاول إظهار أدوات السياسة المالية الإسلامية في مواجهة تحديات البطالة وذلك في مباحث أربعة:

المبحث الأول: السياسة المالية الإسلامية ومواجهة تحديات البطالة الإجبارية.

المبحث الثاني: السياسة المالية الإسلامية ومواجهة تحديات البطالة الاختيارية.

المبحث الثالث: السياسة المالية الإسلامية ومواجهة تحديات البطالة التعبدية.

المبحث الرابع: السياسة المالية الإسلامية ومواجهة تحديات البطالة الانكماشية والاحتكاكية.





المبحث الأول

السياسة المالية الإسلامية ومواجهة تحديات البطالة الإجبارية

البطالة الإجبارية - وكما سبق - هي التي لا اختيار للإنسان فيها، وإنما تفرض عليه، أو يبتلى بها، كما لو كسد سوق سلعته، أو لم يجد ما لا يكفي لشراء ما يلزم لمزاولة نشاطه أو مهنته أو نحو ذلك.

والسياسة المالية تدرك ذلك وتقرر أن هناك أشخاصاً ليست لديهم القدرة على العمل، أو يلحقه المرض والعجز بعد ذلك كأن يصاب في حادث يفقده يديه أو بصره بحيث يجعله غير قادر على العمل وما شابه ذلك من الحالات، أو يكون لديه القدرة على العمل ولكن لا يوجد لديه رأس المال الذي يمكنه من العمل كـالحرفي الذي يفتقد أدوات حرفته، أو غير ذلك، وهنا يبرز دور السياسة المالية الإسلامية واضحاً وتظهر وظيفتها جلية باعتبارها القادرة على تمويل كل حرفي يفتقد أدوات حرفته وكل من على شاكلته.^(١)

وهذا ما قرره الإمام النووي في مقدار ما يصرف للفقير والمسكين من الزكاة نقلاً عن جمهور الشافعية قالوا: "فإذا كان عادته الاحتراف أعطي ما يشتري به حرفته أو آلات حرفته قلت قيمة ذلك أو كثرت، ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفايته غالباً تقريباً، ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والأزمان والأشخاص، فيعطى لأهل الحرف ما تقوم به حرفته، فإن لم يكن محترفاً ولا يحسن صنعة أصلاً ولا تجارة ولا شيئاً من أنواع المكاسب أعطي كفاية العمر

(١) انظر: د. / يوسف القرضاوي - دور الزكاة في علاج المشكلة الاقتصادية - مجلة الاقتصاد الإسلامي - بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبدالعزيز السعودية ١٩٨٠ - ص ٢٢٧، د. / سعيد مرطان - مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام - ص ١٨٤ - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٦ هـ.



الغالب لأمثاله في بلاده، ولا يتقدر بكفاية سنة، وليس المراد إعطاؤه ما يكفيه العمر نقداً، بل المراد إعطاؤه الدخل الذي يكفيه العمر، وذلك عن طريق شراء عقار يستغله ويغنتي به عن الزكاة، وهذا هو المذهب الصحيح الذي قطع به العراقيون وكثير من الخراسانيين ونص عليه الشافعي.^(١)

وهذا المذهب هو الموافق لما أثر عن عمر رضي الله عنه فقد نادى بهذا المبدأ بقوله "إذا أعطيتم فأغنوا"^(٢) مبيناً وجهة النظر في الإعطاء بالإغناء من الزكاة لا مجرد سد الجوعة والرمق.

كما تعمل الزكاة على سد أنواع الحاجات الناشئة عن العجز الفردي أو الخلل الاجتماعي أو الظروف العارضة التي لا يسلم من تأثيرها بشر كما هو واضح من كتاب الإمام الزهري لأمر المؤمنين عمر بن عبدالعزيز عن مواضع السنة من الزكاة "إن فيها نصيباً للزمنى والمقعدين، ونصيباً لكل مسكين به عاهة لا يستطيع عيلة، ولا ثقلباً في الأرض، ونصيباً لمن في السجون من أهل الإسلام، ممن ليس له أحد، ونصيباً لمن يحضر المساجد من المساكين الذين لا عطاء لهم ولا سهم - أي ليس لهم رواتب ولا معاشات منتظمة - ونصيباً لمن أصابه فقر وعليه دين، ولم يكن شئ منه في معصية الله ولا يتهم في دينه، ونصيباً لكل مسافر ليس له مأوى ولا أهل يأوى إليهم فيؤدي ويطعم وتعلم دابته حتى يجد منزلاً أو يقضي حاجته".^(٣)

(١) المجموع للنووي - ج ٦ ص ١٩٣: ١٩٥، نهاية المحتاج لشمس الدين الزينبي - ج ٦ ص ١٥٨.

(٢) الأموال لأبي حنيد - ص ٥٦٦.

(٣) الأموال لأبي حنيد - ص ٥٧٨.



ولم يكن هذا الحق قسراً على المسلمين فحسب بل تمتع به أهل الذمة ممن يستظلون بحماية الإسلام، فقد كان يجري على المحتاج والمتعطل منهم من بيت المال ما يكفيهم حتى يستغني.

ومما يدل على ذلك أن خالد بن الوليد رضي الله عنه ذكر في معاهدة الأمان التي عقدها لأهل الحيرة المسيحيين حين كان يقود معارك الفتح في العراق "وجعلت لهم أيما شيخ ضعف عن العمل، أو أصابته آفة من الآفات، أو كان غنياً فافتقر، وصار أهل دينه يتصدقون عليه طرحت جزيته، وعيل من بيت المسلمين هو وعياله ما أقاموا بدار الإسلام".^(١)

وهذا العطاء يعد نوعاً من التأمين الاجتماعي ضد الشيخوخة والمرض والفقر، وغيرها من موجبات البطالة الإجبارية.

وواضح مما تقدم أن مبتغى الفكر الإسلامي في ذلك هو القضاء على البطالة والحث على العمل.

والإسلام حينما يفعل ذلك إنما يقضي على مرض من الأمراض الخطيرة له آثاره السلبية على كافة نواحي المجتمع وهو البطالة، فالمضطرب الذي لا حيلة له في إيجاد العمل مع رغبته فيه وقدرته عليه ينبغي أن تتكفل الدولة بإيجاد العمل له من حصيد الزكاة إن كان محتاجاً ولا يسلك حد كفايته، ويصرف له ما يكفي حاجته، وأما إذا كان من أصحاب الحرف والمهارات أو قادراً على مزاوله مهنة ما، فيمكن أن يُعطى ما يمكنه من مزاوله مهنته بحيث يعود من وراء ذلك دخلاً مناسباً له ولعائلته.

(١) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار لنتقي الدين المقرئ - ج ١/ ١٤٣ - ط دار التحرير عن طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ.



المبحث الثاني

السياسة المالية الإسلامية ومواجهة تحديات البطالة الاختيارية

البطالة الاختيارية هي بطالة من يفكرون على العمل ولكنهم يجنحون إلى القعود ويستمرئون الراحة، ويؤثرون أن يعيشوا حالة على غيرهم.^(١)

فالإسلام يقاوم هؤلاء ولا يرضى عن مسلهم، وهذه البطالة يأثم فيها الأفراد ويحاسبون عليها يوم القيامة، كما أن هؤلاء لاحظ لهم في الزكاة، حيث أن منح الزكاة لهؤلاء يزيد من البطالة، ويعطل القدرات الإنتاجية لأفراد المجتمع، ويحد مما يمكن أن يحصل عليه مستحقوا الزكاة الحقيقيون، يقول صلى الله عليه وسلم "لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى".^(٢)

ولقد قرر الإسلام محاربة البطالة الاختيارية بالنسبة للقادر على العمل الراغب فيه، وفي المقابل قرر تأكيد الحق في الزكاة بالنسبة لذي المرة سوى الذي لا يجد في الواقع فرصة الكسب الكافي، فعندما قال الماوردي: ^(٣) "ويدفع إلى كل منهما - الفقير والمسكين - ما يخرج من أسم الفقر والمسكنة إلى أدنى مراتب

(١) انظر: د. / يوسف القرضاوي - مرجع سابق - ص ٢٣٠: ٢٣٤، د. / سعيد مرطمان - مرجع سابق - ص ١٨٥، د. / إبراهيم النعمة - العمل والعمال في الفكر الإسلامي - ص ٨٦ - الدار السعودية للنشر والتوزيع - جدة ١٤٠٥هـ.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده - ج ١٩٢/٢، النسائي في سننه ٩٩/٥، أبو داود في سننه من كتاب الزكاة - باب ما يجوز له أخذ الصدقة وهو غني ج ٢٨٦/٢ رقم ١٦٣٥ - مع معالم السنن - ط دار الحديث للطباعة والنشر - بيروت ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠، والترمذي في سننه من كتاب الزكاة - باب من لا تحل له الصدقة ج ٣ / ٤٦ رقم ٦٥٢، وقال: حديث حسن.

والتمرة: القوة على الكسب والعمل، والسوى: مستوى الخلق والمراد به استواء الأعضاء وسلامتها. انظر: نيل الأوطار - ج ١٨٠/٤.

(٣) الأحكام السلطانية للماوردي - ص ١٠٨.



الغنى ليوصل تصرفه وكدحه في ميادين التثمين والإنتاج وذلك يقيد بحال كل من لا يستغنى إلا بمائة دينار^(١) كان يقرر بذلك أمرين:

أولهما: أنه ليس المراد إسعاف الفقير والمسكين بضرورات الطعام والشرب، بل المراد رعايتهم باعتبارهم قوة منتجة مثمرة في مجال التجارة والزراعة والصناعة ونحوهم، فيمدون بالأموال الكافية ليخرجوا من اسم الفقر والمسكنة حتى يصيروا في مستوى القدرة على استئناف نشاطهم.

ثانيهما: أن تقدير الماوردي للمبلغ الذي يعطى بأنه من دينار إلى مائة دينار من قبيل تصوير مراد الآية بذكر معالم من الأرقام توضحه، وإلا فإن المبلغ قد يزيد على مائة دينار.

ومن ثم فإن الغني المانع من الزكاة غير الغني الموجب لها، فمن لا يملك ما يغنيه ولا يقدر على كسب ما يكفيه جاز له الأخذ من الزكاة ولو كان مالكا للنصاب، إذ الفقر عبارة عن الحاجة، والله سبحانه تعالى يقول: ((يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ))^(٢) أي المحتاجون، وأن القادر على الكسب ومن عنده المال الذي يكفيه ومن تلزمه نفقته ليس له أخذ الزكاة للحديث سابق الذكر: "لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى"^(٣)

والإسلام ينكر بطالة الكسول على عدم عمله ويحاسب الفرد والدولة على ذلك. يقول الماوردي - رحمه الله - : "وإذا تعرض للمسألة ذو جلد وقوة على

(١) المرجع السابق.

(٢) سورة فاطر الآية [١٥].

(٣) انظر: المغني لابن قدامة - ج ٢ ص ٤٩٥، فتح القدير للكمال بن الهمام - ج ٢ ص ٢٦٩،

حاشية بن عابدين - ج ٢ ص ٣٤٧.



العمل زجره وأمره أن يتعرض للاحتراف بعمله - أي ولي المر - فإن أقام على المسألة عزره حتى يقلع عنها".^(١)

ويروى الصوفية أن شقيقاً البلخي أحد الصالحين ذهب في رحلة تجارية يضرب في الأرض ويبتغي من فضل الله، وقبل سفره ودع صديقه الزاهد المعروف إبراهيم بن أدهم، حيث يتوقع أن يمكث في رحلته مدة طويلة، ولكن لم تمضي إلا أيام قليلة حتى عاد شقيق البلخي وراء إبراهيم في المسجد فقال له متعجباً: ما الذي عجل بعودتك؟ قال شقيق: رأيت في سفري عجباً فعلت عن الرحلة قال إبراهيم: خيراً، ماذا رأيت؟ قال شقيق: أويت إلى مكان خرب لأستريح فيه فوجدت به طائراً كسيحاً أعمى فعجبت وقلت في نفسي: كيف يعيش هذا الطائر في هذا المكان النائي وهو لا يبصر ولا يتحرك؟ ولم ألبث إلا قليلاً حتى أقبل طائر آخر يحمل له الطعام في اليوم مرات حتى يكتفى فقلت: إن الذي رزق هذا الطائر في هذا المكان قادر أن يرزقني وعدت من ساعتني.

فقال إبراهيم: عجباً لك يا شقيق، لماذا رضيت لنفسك أن تكون مثل الطائر الأعمى الكسيح الذي يعيش على معونة غيره، ولم ترض أن تكون مثل الطائر الآخر الذي يسعى على نفسه وعلى غيره من العميان والمقعدين؟ أما علمت أن اليد العليا خير من اليد السفلى؟ فقام شقيق إلى إبراهيم وقبل يده، وقال: أنت أستاذنا يا أبا إسحاق وعاد إلى تجارته.

وهكذا فإن الإسلام يرفع من شأن صاحب العمل ولا يريد لأتباعه أن يكونوا عالة على غيرهم، وإنما يدفعهم إلى العمل والأخذ بالأسباب، ولا يرضى لهم الخمول والكسل والتسكع على الأبواب.

(١) الأحكام السلطانية للماوردي - ص ٢٤٨.



المبحث الثالث

السياسة المالية الإسلامية ومواجهة تحديات البطالة التعبدية

البطالة التعبدية هي البطالة التي دفع إليها تصور معين لمبادئ الدين، أي أن يفهم الإنسان أن بعض مبادئ الدين تستدعي ترك العمل، وبالتالي فلا يعمل. ومبادئ الإسلام واضحة الدلالة في هذه الانتكالية، وهي من أخطر ما يفتت عضد الكيان الإسلامي. والتوكل الذي يركن إليه دعاء الفقر مرفوض شرعاً.^(١)

قال تعالى: "وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ"^(٢)، وقال تعالى: "وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ"^(٣)، وقال تعالى: "فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ"^(٤) وغيره كثير.

والتوكل لغة: هو إظهار العجز والاعتماد على الغير، واكل فلان إذا وضع أمره متكللاً على غيره". ورجل وكل، ووكلة وتكلة، وموكل: عاجز كثير الانتكال على غيره.^(٥)

واختلف العلماء في حقيقة التوكل، فنقل القرطبي عن سهل بن عبد الله أنه سئل عن التوكل، فقال: قالت فرقة: الرضا بالضمان، وقطع الطمع عن المخلوقين،

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: تلبيس إبليس لعبد الرحمن بن الجوزي - ص ٢٧٨، مكتبة الإيمان، التراتيب الإدارية لعبد الحكي الكتاني - ج ٢/٢٢ - دار الكتاب العربي - بيروت، الإسلام والتنمية الاقتصادية - د. / شوقي دينا - ص ٣١٠: ٣١٢ - ط دار الفكر العربي - القاهرة ١٩٧٩.

(٢) سورة آل عمران الآية [١٢٢].

(٣) سورة المائدة الآية [٢٣].

(٤) سورة يونس الآية [٧١].

(٥) لسان العرب مادة وكل - ج ١١/٧٣٥ - ط دار الفكر.



وقال قوم: التوكل ترك الأسباب والركون إلى مسبب الأسباب، فإذا شغله السبب عن المسبب زال عنه اسم التوكل، قال سهل: من قال إن التوكل يكون بترك السبب فقد طعن في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ لأن الله عز وجل يقول: "فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا" ^(١) فالغنيمة اكتساب، وقال تعالى: "فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْقَابِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ" ^(٢) فهذا عمل، وقال صلى الله عليه وسلم: "إن الله يحب العبد المحترف" ^(٣)

وكان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يُعرضون على السرية. ^(٤) قال القرطبي: وقال غيره - أي غير عبدالله بن سهل - وهذا قول عامة الفقهاء، وأن التوكل على الله هو الثقة بالله والإيقان بأن قضاءه ماض، واتباع سنة نبيه صلى الله عليه وسلم في السعي فيما لا بد منه من الأسباب من مطعم ومشرب وتحرز من عدو وإعداد الأسلحة واستعمال ما تقتضيه سنة الله تعالى المعتادة.

وإلى هذا ذهب محققو الصوفية، لكنه لا يستحق اسم التوكل عندهم مع الطمأنينة إلى تلك الأسباب والالتفات إليها بالقلوب، فإنها لا تجلب نفعاً ولا تدفع ضرراً، بل السبب والمسبب فعل الله تعالى، والكل منه بمشيئة، ومتى وقع من المتوكل ركون إلى تلك الأسباب فقد انسلخ عن ذلك الاسم ثم المتوكلون على حالين:

(١) سورة الأنفال الآية [٦٩].

(٢) سورة الأنفال الآية [١٢].

(٣) أورده الزبيدي في الإتحاف - ١٣١/١، ١٣٨/٤، والمتقي الهندي في الكنز رقم ٩٢٠٥، والعجلوني في كشف الخفا - ١٦٢/٢، والمنذري في الترغيب والترهيب - ٥٢٤/٢ بلفظه وقال: رواه الطبراني في الكبير والبيهقي وابن أبي الدنيا في صلاح المال رقم ٢٠٣ ص ٢٣٩.

(٤) السرية: طائفة من الجيش يبلغ أقصاها أربعمائة، سموا بذلك لأنهم يكونون خلاصة العسكر وخيارهم من الشئ السري النفيس.



الأول: حال المتمكن في التوكل فلا يلتفت إلى شيء من تلك الأسباب بقلبه، ولا يتعاطاه إلا بحكم الأمر. الثاني: حال غير المتمكن وهو الذي يقع له الالتفات إلى تلك الأسباب أحياناً غير أنه يدفعها عن نفسه بالطرق العلمية، والبراهين القاطعة، والأذواق الحالية، فلا يزال كذلك إلى أن يرقيه الله بجوده إلى مقام المتوكلين المتمكنين، ويلحقه بدرجات العارفين^(١).

والسيرة الراشدة في حياة الصحابة والتابعين واضحة الدلالة في تصحيح المفاهيم الخاطئة، ومن ذلك: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأهل اليمن حين سألهم: من أنتم؟ قالوا: نحن متوكلون. قال: كذبتُم، ما أنتم متوكلون، إنما التوكل رجل ألقى حبة في الأرض وتوكل على الله^(٢).

وقال رضي الله عنه -أيضاً- لأناس فارغين لا يعملون سأل عنهم فقيل له: "هم المتوكلون. فقال: كذبوا هم المتأكلون الذين يأكلون أموال الناس بالباطل"^(٣)، وقال رضي الله عنه: "لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق وهو يقول: اللهم ارزقني، وقد علم أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة"^(٤).

والتوكل لا ينافي الأسباب، ولا ينافي الاحتراز، ولا ينافي الكسب، فالتوكل على الله هو تعليق القلب بالخالق مسبب الأسباب مع مباشرة الأسباب التي أمر بها الله تعالى، فهذا هو التوكل الحقيقي على الله، وهو المطلوب في الإسلام وهو ظاهرة إيمانية خلقية.

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي - ج ٣/ ١١٢، ١١٣.

(٢) تلبيس إبليس لابن الجوزي - ص ٢٧٨.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.



السبل الإسلامية الممكنة لمعالجة البطالة التعبدية:

وضع الإسلام من السبل والسياسات ما يكفل معالجة هذه الظاهرة الشاذة، وبعض هذه السياسات يتمثل في معالجة أدبية، وبعضها أوامر ملزمة وبعضها إجراءات عملية.^(١)

أما المواجهة الأدبية فهي عبارة عن ترسيخ قيمة اجتماعية هي احتقار المجتمع والدولة للعاطل بإرادته .. يقول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - إنني لأرى الرجل فيعجبني فأقول: له حرفة؟ فإن قالوا: لا، سقط من عيني.^(٢)

أما الأوامر الملزمة: فذلك بأن تأمر الدولة الأفراد بالعمل .. يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه "يا معشر الفقراء ارفعوا رؤوسكم واتجروا فقد وضح الطريق، فاستبقوا الخيرات ولا تكونوا عيالاً على المسلمين".^(٣)

والإجراءات العملية منها: قطع المعونة والمساعدة عن كل من يقدر على العمل فعندما وجد الفاروق عمر رضي الله عنه سائلاً يحترف السؤال ومعه مخللة فيها طعام، أخذها منه وطرحها لإبل الصدقة ونهره.^(٤)

وهكذا وضعت الدولة الإسلامية هذه المشكلة موضعها الصحيح، وعملت على تطهير المجتمع منها.

(١) د/ زين بن محمد الرماني - كيف عالج الإسلام البطالة - ملحق مجلة الأزهر - عدد ربيع الآخر ١٤٢١م - ص ٣٨.

(٢) كنز العمال للمتقي - ج ٤ / رقم ٨، ٩.

(٣) مناقب عمر بن الخطاب لابن الجوزي - ص ١٩٣ - ط دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) د/ شوقي دنيا - الإسلام والتنمية الاقتصادية - ص ٣١٤.



المبحث الرابع

السياسة المالية الإسلامية ومواجهة تحديات البطالة الانكماشية والاحتكاكية

البطالة الانكماشية - وكما سبق - هي البطالة التي ترجع إلى أسباب اقتصادية تتمثل في انكماش حجم النشاط في بعض الصناعات، وقلة الطلب على العمل منها بالنسبة للمعروض منها.

أما البطالة الاحتكاكية فهي البطالة التي تحدث بسبب التحولات في الأعمال والمهن.

والملاحظ أن البطالة الانكماشية والاحتكاكية تنشآن من عدم وجود العدد الكافي من الوظائف في المجتمع، وقد عالج الإسلام هذا الوضع عن طريق عدة سياسات أهمها:

١- النهي عن اكتناز الأموال.

٢- الحض على الإنفاق في السراء والضراء.

٣- الحض على تعلم الحرف والمهن.

المطلب الأول

النهي عن اكتناز الأموال

الاكتناز^(١) بمعناه الاقتصادي هو الاحتفاظ بالأرصدة النقدية في شكل ودائع عاطلة، أو هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستهلك، أي يعطل ولا يعاد استثماره، وإنما يحتفظ به في صورة غير مستغلة اقتصادياً.^(٢)

(١) الاكتناز لغة: الكنز، وهو المال المدفون، وهو تسمية للمصدر؛ لأن الكنز من الفعل كنز، ومصدره كنزاً، وهو يعني الجمع والإدخار. انظر: لسان العرب مادة "كنز" - ج ٣٩٣٧/٥.

(٢) انظر: د. عبد المنعم راضي - النقود والبنوك - ص ١٧، د. عطية عبد الحليم صقر - دراسات مقارنة في النقود - ص ٤٠٩، د. علي لطفي - التنمية الاقتصادية - ص ١٥، =



وفي الشريعة الإسلامية الكنز غير المشروع هو: ما كان من شأنه إخراج المال عن وظيفته الشرعية وإمانته في حبسه عن الإنفاق في كل ما أحل الله^(١)، وقد نرعد الله المكنزين لأموالهم بالعذاب الشديد، قال تعالى: "وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ"^(٢).

وروى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من آتاه الله مالاً فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع له زبيبتان يطوقه يوم القيامة ثم يأخذ بلهزنتيه - يعني شذقيه - ثم يقول: أنا مالك أنا كنزك. ثم تلا هذه الآية: "وَلَا يَخْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ"^(٣)^(٤).

قال القرطبي في تفسير هذه الآية: نزلت هذه الآية في وقت الشدة، وضعف المهاجرين وقصر يد رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كفايتهم ولم يكن بيت المال يشبعهم، وكانت السنون الجوائح هاجمة عليهم، فنهوا عن إمساك شيء من المال إلا على قدر الحاجة، ولا يجوز إيداع الذهب والفضة في مثل ذلك الوقت، فلما فتح الله على المسلمين ووسع عليهم أوجب الله عليه وسلم في مائتي

== د./ محمد شافعي - التنمية الاقتصادية - ص ٤٠ - ط دار النهضة العربية، د./ سهر

محمود معنوق - التنمية والتخطيط الاقتصادي - ص ٢٤٥٦ - مكتبة عين شمس ١٩٨٤.

(١) انظر لأستاذنا د./ نصر فريد واصل - آفاق استثمار الأموال وطرقها في الإسلام - ص ٢٥ - مكتبة الصفا - القاهرة.

(٢) سورة التوبة الآية [٣٤].

(٣) سورة آل عمران الآية [١٨٠].

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه من كتاب الزكاة - باب أثم مانع الزكاة - ج ١٠٦/٢، ومسلم في صحيحه من كتاب الزكاة باب أثم مانع الزكاة - ج ٧٥/٣.



درهم خمسة دراهم، وفي عشرين ديناراً نصف دينار، ولم يوجب الكل، واعتبر مدة الاستئمان، فكان ذلك منه بياناً صلى الله عليه وسلم.^(١)

وظاهر هذه الآية كما قال العلماء: الوعيد على من كنز ولا ينفق في سبيل الله ويتعرض للواجب وغيره، غير أن صفة الكنز لا ينبغي أن تكون معتبرة فإن من لم يكنز، ومنع الإنفاق في سبيل الله فلا بد وأن يكون كذلك، إلا أن الذي يخبأ تحت الأرض هو الذي يمنع إنفاقه في الواجبات عرفاً، فلذلك خص الوعيد به.^(٢)

مضار الاكتناز الاقتصادية:

ويعتبر الاكتناز من العقبات التي تعوق تنمية الاقتصاديات المتخلفة وتعرقل انطلاقها في مضمار التنمية، ذلك أن هذه الاقتصاديات تعاني من انخفاض مستوى الدخل فيها، وبالتالي انخفاض مستوى الادخار في الجزء الباقي من الدخل بعد الاستهلاك، ويزيد من صعوبة هذه المشكلة عدم توجيه هذه المدخرات المتواضعة إلى استثمارات إنتاجية، وإنما يوجه جزء يعتد به منها يسمى بالاستثمارات السلبية Passive investments ويتمثل في اكتناز الذهب وتشيد المباني الفاخرة وشراء الأراضي كنوع من المضاربة، وليس لرفع إنتاجيتها، واكتناز أرصدة العملات الأجنبية.^(٣)

وقد قدر البعض نسبة الاكتناز في بعض الاقتصاديات المتخلفة بنحو ١٠% من الدخل القومي.^(٤)

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي - ج ١٥٦/٥.

(٢) المرجع السابق.

(٣) د. محمد زكي شافعي - التنمية الاقتصادية - مرجع سابق - ص ٤٠.

(٤) د. علي لطفي - التنمية الاقتصادية - مرجع سابق - ص ١٥.



وهكذا يؤدي تسرب جزء يعتد به من موارد المجتمع بالاكتناز أو بالاستثمار السلبي إلى تقليل حركة التدفق الدائري للدخل مما يولد معدل نمو أقل عما إذا أطلق المال المكنوز، ودفع به إلى التداول.^(١)

وعلى الرغم من أن الاكتناز يتضمن الاحتفاظ بالأرصدة النقدية في شكل ودائع عاطلة فإن هذا الاكتناز لا يشكل بالضرورة ضياعاً مطلقاً للموارد المالية، نظراً لاحتفاظ الفرد منها لدافع الاحتفاظ مثلاً وتكون العوائد الاسمية للأرصدة العاطلة صفراً، بينما تكون العوائد الفعلية سالبة في عالم تتصاعد فيه الأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى هبوط قيمة النقود، وهكذا فإن هذه العوائد الفعلية السالبة هي تكاليف حقيقية يتضمنها الاحتفاظ بالاحتياطيّات النقدية العاطلة، ويمكن لأفراد المجتمع نقادي ذلك بإقراضهم أموالهم، إذا كانت الأموال المقترضة مصنوعة من خطر التآكل في قيمة النقود.^(٢) وذلك في حالة ما لو قصد المقرض التجارة فيما أحله الله واستثمار أمواله استثماراً شرعياً. هذا من جانب:

ومن جانب آخر فإن حبس المال عن التداول يصيب النشاط الاقتصادي بالانكماش أو الكساد، وهو ما أكدته نظريات الاقتصاد عموماً، فقد توصلت إلى ما يترتب على اكتناز أحد موارد المجتمع - وخاصة رأس المال الفردي والحكومي - من آثار سلبية على مستوى النشاط الاقتصادي، حيث يهدد الاحتفاظ بجزء من الدخل في صرورة مدخرات لا يعاد استثمارها - أي اكتناز - بنفس مستوى النشاط الاقتصادي أي حدوث انكماش أو كساد.^(٣)

(١) د. أبو بكر الصديق عمر متولي - د. شوقي إسماعيل شحاتة - اقتصاديات النقود في إطار الفكر الإسلامي - ص ٢٦ - مكتبة وهبه - ط أولى - ١٩٨٣.

(٢) د. سيد شوريجي عبدالمولى - الفكر الاقتصادي الإسلامي ومكافحة جرائم النمو الاقتصادي - ص ١١٧ - دار النشر المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض ١٤١٢ هـ.

(٣) د. عبدالحميد الغزالي - مقدمة في الاقتصادات الكلية - ص ٢٨٥.



وهو المعنى الذي أكده ابن خلدون منذ أكثر من ستة قرون حينما ذكر أن المال متردد بين الرعية والسلطان منهم إليه، وإليه منهم، فإذا حبسه السلطان فقدت الرعية سنة الله في عباده.^(١)

كما أورد ابن خلدون نص الكتاب المشهور الذي كتبه طاهر بن الحسين لابنه عبدالله بن طاهر لما ولاه المأمون الرقة - مدينة على الفرات - ومصر وما بينهما، قال له: "...وأعلم أن الأموال إذا كنزت وادخرت في الخزائن لا تنمو، وإذا كانت في صلاح الرعية وإعطاء حقوقهم وكف الأذى عنهم نمت وزكت، وصلحت به العامة وبرحت به الولاية وطاب به الزمان واعتقد فيه العز والمنفعة، فليكن كنز خزائنك تفريق الأموال في عمارة الإسلام وأهله".^(٢)

الأدوات الإسلامية لمحاربة الاكتناز والحد منه:

١- توجيه المدخرات نحو سبل الاستثمار التي تحقق بها مصلحة كل من الفرد والمجتمع وذلك من خلال إلغاء الاكتناز والبخل، وفرض الزكاة على الأموال غير المستثمرة في أصول عينية ثابتة، وإدخال الربحية الاجتماعية والنشوات الأخرى إلى جانب الربح المباشر من الإنتاج في تقرير القيام بالمشروعات الاستثمارية المختلفة وتوفير الضمانات الكافية للمستثمرين، والحد من تقلبات الأسعار، ومنع الاحتكار، وتوفير المنافسة، وإلغاء المقامرة، وتدخل الدولة في تحقيق ذلك، فضلاً عن تملك الفقراء لوسائل الإنتاج عن طريق الزكاة.^(٣)

٢- النهي عن تعطيل الأموال العينية أو النقدية بالاكتناز، حتى ولو كان مالياً وضع في مسجد أو مشهد ولا ينفع به.

(١) المقدمة لابن خلدون - ص ٥٤٦: ٥٤٧.

(٢) المرجع السابق.

(٣) د. محمد عبدالمعنى عفر - التخطيط والتنمية الاقتصادية في الإسلام - ص ١٧٣، ١٧٤.



ومن ذلك ما ذكره صاحب الروضة الندية الإمام القنوجي:

"من وضع مالا في مسجد أو مشهد لا ينتفع به أحد جاز صرفه إلى أهل الحاجات ومصالح المسلمين، ومن ذلك ما يوضع في الكعبة ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم لحديث عائشة في صحيح مسلم. قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية أو قال بكفر لأنفقت كنز الكعبة في سبيل الله".^(١)

والحديث يدل على جواز إنفاق ما في الكعبة إذا زال المانع، وهو حداثة عهد الناس بالكفر، وقد زال واستقر بالإسلام، فإذا كان هذا هو الحكم في الأموال التي في الكعبة، فالأموال التي في غيرها من المساجد أولى بفحوى الخطاب".^(٢)

وذكر الإمام الشوكاني - رحمه الله - ما نصه: "فمن وقف على مسجده صلى الله عليه وسلم أو على الكعبة أو على سائر المساجد شيئا يبقى فيها ولا ينتفع به أحد فهو ليس بمتقرب ولا متصدق بل هو كائز".^(٣)

والحكمة من ذلك هي أن الله تعالى إنما خلق الأموال لإعانة العباد على عبادة الله^(٤) وتنفيذ أمره سبحانه وتعالى بتعمير الأرض عن طريق استثمارها في النشاط الإنتاجي، وليس عن طريق اكتنازها في دور العبادة.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه من كتاب العلم، باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقتصر فهم بعض الناس عنه ج ٤٠/١ ط دار الفكر، ومسلم في صحيحه من كتاب الحج - باب نقض الكعبة ج ٩٦٨/٢ رقم ٣٩٨، وأحمد في مسنده ج ٥٧/٦.

(٢) الروضة الندية للقنوجي - ج ١٦٠/٢.

(٣) نيل الأوطار للإمام الشوكاني - ٣٦/٨.

(٤) السياسة الشرعية لابن تيمية - ص ٣٢ - المطبعة السلفية.



٣- إيجاب الزكاة في المال النامي بالقوة أو بالفعل، فلو لم تجب الزكاة فيه، ولو لم يكن له نماء بالفعل لأدى ذلك إلى اكتنازها.^(١)

ومعنى ما تقدم أن الزكاة تحارب الاكتناز وتقاوم حبس المال عن التداول، كما أنها وقاية للمسلم من الشح، وتطهير لنفوس المدخرين وأموالهم من خلال مشاركتهم لباقي أفراد المجتمع. كذلك فإن الزكاة واجبة في كل مال الفرد سواء كان تحت يده أو مودعاً لدى غيره، فإن الاحتفاظ بالمال في شكل ودیعة لا يتصرف فيها الآخرون أو تقسيمه على أولاد صاحب المال، أو إقراضه لا يعفي الفرد من أداء حق الزكاة فيه، ومن ذلك حث على عدم الاحتفاظ بأية جزء من الثروة في صورة موارد عاطلة خشية أن تأكله الزكاة.

ومن ناحية المصارف فإن الزكاة تحارب الاكتناز بأكثر من وجه:

أ- تشجيع الإنفاق الاستهلاكي بإعطاءها لمن هم في حاجة مباشرة إليها كالفقراء والمساكين وابن السبيل - وهم فئات ذات ميل حدي للادخار منخفض.

ب- تشجيع الوفاء بالالتزامات المادية كالديون، ويبدو ذلك واضحاً حينما تعطى للغارمين وفي سبيل الله.

ج- كسر اكتناز قوى إنتاجية وذلك حينما تعطى لتحرير الرقاب.

٣- تحويل المودعين لأموالهم إلى ملاك مشاركين في المؤسسات المالية التي تقوم بدورها بعمليات استثمار الموارد المالية على أساس المشاركة في الأرباح.

(١) وفي هذا المعنى يقول الزليعي: "إن الواجب جزء من الفضل لا من رأس المال لقوله تعالى: **وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ الْبَقْرَةُ: ٢١٩** العفو: أي الفضل - انظر: تبیین الحقائق للزليعي ٢٥٣/١، وذلك لأن إخراج الزكاة من المال دون العمل على تنميته فعلاً يصبح عقاباً على الاكتناز ؛ حيث يؤخذ مقدار الزكاة من رأس المال فيؤدي إلى القضاء عليه في فترة محدودة تقل عن أربعين سنة.



٤- تشجيع المضاربة التي من شأنها الاستقرار المالي والنقدي، أما المضاربة التي تؤدي إلى تراكم الأرصدة وانتهاز فرص الربح الفاحش فهي ممنوعة شرعاً. من شأن كل هذه الوسائل خلق العدد الكافي من الوظائف في المجتمع.

المطلب الثاني

الحض على الإنفاق في السراء والضراء

لما نهى الله تعالى عن كنز المال وحبسه عن التداول والإنتاج، أمر بالإنفاق في سبيله في السراء والضراء، والمال الذي في أيدي أصحابه ليس امتلاكاً بالمعنى المطلق، وإنما هو وديعة أو وظيفة شرعية، أو هو مملوك ملكية مجازية، إذ المالك الحقيقي لكل الأموال هو الله سبحانه وأنه سيحاسب المكتسب للمال، أو الحائز المتصرف فيه حساباً عسيراً.

وقد عبر الإمام الزمخشري عن هذا المعنى أدق تعبير حين تفسيره لقوله تعالى: "وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ"^(١): إن الأموال التي في أيديكم إنما هي أموال الله بجعله وإنشائه، وإنما مولكم إياها وخولكم الاستمتاع بها وجعلكم خلفاء في التصرف فيها، فليست هي أموالكم في الحقيقة، وما أنتم فيها إلا بمنزلة الوكلاء والنواب، فأنفقوا منها في سبيل الله وليهن عليكم الإنفاق منها، كما يهون على الرجل النفقة في مال غيره"^(٢).

وانطلاقاً من هذا المعنى تأتي دعوة الإسلام إلى ضرورة الإنفاق في السراء والضراء، قال تعالى: الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ"^(٣).

(١) سورة الحديد الآية [٧].

(٢) انظر: الكشف للزمخشري - ج ٢/ ٤٣٤.

(٣) سورة آل عمران الآية [١٣٤].



وللعلماء في تفسير السراء والضراء آراء متعددة: فمنهم من قال: السراء أي اليسر، والضراء أي العسر، قاله ابن عباس رضي الله عنهما، وقال الضحاك: السراء والضراء: الرخاء والشدة.^(١)

ومن الثابت أن النفقة - خصوصاً الإنتاجية - تخلق المزيد من فرص العمل وتفسح الطريق أمام زيادة الدخل. كذلك تؤثر هذه النفقات على الإنتاج من حيث تأثيرها على رغبة الأفراد في العمل، فقد تؤدي هذه النفقات إلى زيادة الرغبة في العمل بسبب ما تحققه هذه النفقات من رفع للروح المعنوية ولتقته بأن الدولة ستؤمنه ضد مخاطر المستقبل.

وقد يدعي البعض أن نفقات الضمان الاجتماعي قد تشجع الأفراد على البطالة اعتماداً على أن الشخص القادر يستطيع أن يحصل على حد الكفاية من الزكاة. ولكن هذا القول مردود بأن الضمان الاجتماعي هو الطريق الأخير الذي يلجأ إليه لسد حاجته.

فالإسلام يوجب على كل فرد أن يزاوِل عملاً نافعاً يدر عليه دخلاً يسد به حاجته وينفق منه على نفسه وأسرته، ويقدم ما يساهم به في الإنفاق العام، فإذا عجز الفرد عن مزاولته عمل بسبب من الأسباب المعقولة فإن الإسلام يوجب نفقته على أحد أقاربه الذين يرثونه إذا مات، فإذا لم يكن له قريب تجب عليه نفقته فإن نظام الضمان الاجتماعي الذي تقوم به الدولة عن طريق الزكاة هو الوسيلة لتحقيق المستوى المعيشي اللائق لكل إنسان.^(٢)

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي - ١٢٨/٣.

(٢) انظر: د. / زكريا محمد بيومي - المالية العامة الإسلامية - ص ٤٧٤، ٤٧٥ - ط دار النهضة العربية، د. / يوسف إبراهيم يوسف - النفقات العامة في الإسلام - ص ١٨٧ وما بعدها، د. / محمد شوقي الفنجري - المذهب الاقتصادي في الإسلام - ص ١٨٢ وما بعدها.



المطلب الثالث

الحض على تعلم الحرف والمهن

يحض الإسلام على تعلم الحرف والمهن، فالحرفة أمان من الفقر، ويذخر القرآن الكريم بالآيات الدالة على الصناعات والحرف المختلفة مما يؤكد أهميتها كعمل منتج نافع.

ففي مجال صناعة اللحام قال تعالى في شأن ذي القرنين: "آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغَ عَلَيْهِ قِطْرًا"^(١).

وفي مجال صناعة الأسلحة، قال تعالى في شأن نبيه داود: "وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوْبِيَ مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ* أَنْ اْعْمَلْ سَابِغَاتٍ وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ"^(٢)، وقال تعالى: "وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِتُخْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ"^(٣)، وقال تعالى: "وَجَعَلْ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ"^(٤).

وفي مجال التجارة وصناعة السفن قال تعالى في شأن نوح عليه السلام: "وَيَصْنَعُ الْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأَ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ قَالَ إِنْ تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنْكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ"^(٥).

وفي مجال الصناعات الزراعية قال تعالى: "وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا"^(٦) وغيره كثير.

(١) سورة الكهف الآية [٩٦].

(٢) سورة سبأ الآية [١٠-١١].

(٣) سورة الأنبياء الآية [٨٠].

(٤) سورة النحل الآية [٨١].

(٥) سورة هود الآية [٣٧].

(٦) سورة النحل الآية [٦٧].



ومن النصوص التي تعطي الصناعة أهمية كبرى ما جاء في كتاب أمير المؤمنين علي رضي الله عنه لواليه على مصر والذي أوضح فيه أن الصناع مثل التجار فإنهم موارد المنتجات وأسباب المرافق، وجلابها من المباعد والمطارح، ولذلك طلب إليه أن يستوصي بهم خيراً؛ لأن منهم المضطرب بماله والمتفرق ببذنه^(١).

أما الإمام الغزالي - رحمه الله تعالى - فقد اعتبر تعلم أصول الصناعات فرض كفاية، إذ قال في إحياء علوم الدين: إن أصول الصناعات أيضاً من فروع الكفاية كالزراعة والحياكة والسياسة بل والحجامة والخباطة، فلو خلا البلد من الحجام لسارع الهلاك إليهم^(٢). وبطبيعة الحال لا يقف الهلاك على إهمال الحجامة، وإنما هي مثال لضرورة النمو الاقتصادي المتوازن الذي لا تهمل فيه الصناعة أو غيرها لحساب المغالاة في نشاط آخر.

ولقد ورد الكثير من النصوص التي تحث على الاحتراف وترغب فيه، ومن بين هذه النصوص قوله صلى الله عليه وسلم: "إن الله عز وجل يحب المحترف"^(٣)، وقد ذكر شاب عند النبي صلى الله عليه وسلم زاهداً ورعاً، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "إن كانت له حرفة"^(٤).

(١) نهج البلاغة للشريف الرضي - ج ٣/١٠٦ - ط دار النهضة بغداد.

(٢) إحياء علوم الدين للغزالي - ج ١/٨٤.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) أورده ابن عدي في العقد الفريد - ١٩٥/٢: ٢٣٥ بلفظ ذكر رجل عند النبي صلى الله عليه وسلم بالاجتهاد في العبادة والقوة على العمل، وقالوا: صحبناه في سفر فما رأينا بعدك يا رسول الله أعبد منه، فقال صلى الله عليه وسلم: "فمن كان يعوله ويقوم به" قالوا: كلنا. قال: "كلكم أعبد منه"، وفي رواية "فمن كان يمين له ويكفله؟" قالوا: كلنا. قال: "فكلكم أفضل منه". انظر: صلاح المال لابن الدنيا - ص ٢٤٠ رقم ٢٠٤.



وعن أبي عامر قال: قال رسول صلى الله عليه وسلم "من بات وانياً في طلب الحلال بات والله عز وجل عنه راض" ^(١) وغيره كثير.

فهذه الأحاديث النبوية الشريفة تؤكد وتظهر حرص الإسلام على اتباعه، ودعوته لهم لتعليم المهن التي تكفل لهم العيش الهنيء وترتفع بهم من مهاوي الفقر وآلامه.

وتعلم المهنة لا يعتبر قصراً على من لا مورد له سواها، بل إن المسلم مطالب بتعلمها أياً كان وضعه ومهما كان مورده، مع الاختلاف في طبيعة هذه المهنة أو التخصص من إنسان لآخر وحسب احتياج المجتمع، وذلك حتى تستقيم الحياة في المجتمع الإسلامي وتزدهر بتكافل أبنائه وتعاونهم في جميع المجالات، لهذا فقد كان عمر رضي الله عنه يحث الناس -فقراء وأغنياء - على تعلم المهنة وبين لهم سبب ذلك فيقول: "تعلموا المهنة فإنه يوشك أن يحتاج أحدكم إلى مهنته" ^(٢) وورد أن عيسى عليه السلام قال: "إن الله عز وجل يحب العبد يتعلم المهنة يستغني بها عن الناس، ويكره العبد يتعلم العلم يتخذ مهنة" ^(٣).

وقد اعتبر تعلم المهنة من المروءة التي لا بد للمسلم أن يتحلى بها، فهذا معاوية ابن أبي سفيان رضي الله عنه يسأل عمرو بن العاص - رضي الله عنه - عن المروءة؟ فيقول له "هي العفة والحرفة".

(١) رواه الطبراني في الأوسط ولفظه "من أمسى كالأ من عمل يده أمسى مغفوراً له" وقال الهيثمي: فيه جماعة لم أعرفهم. انظر: مجمع الزوائد - ٦/٤ وأورده السيوطي في الجامع الصغير (ضعيف الجامع - ١٨٠/٥) وقال الألباني: ضعيف، والمنذري في الترغيب والترهيب - ٥٢٤/٢ من كتاب البيوع، وقال: رواه الطبراني في الأوسط.

(٢) أورده ابن الجوزي في مناقب عمر ص ١٩٨، وابن أبي الدنيا في صلاح المال - ص ٢٩٤ رقم ٣١٥.

(٣) أورده ابن أبي الدنيا في صلاح المال - ص ٢٩٣ رقم ٣١٤.



وأنشد بعضهم شعراً:

إذا المرء لم يطلب معاشاً ولم
جفاه الأقربون وصار كلاً^(٣)
يتحاشى من طول الجلوس
على الإخوان كالثوب اللبىس^(١)
وما الأرزاق عن جلد^(٤) ولكن
بما قدر المقدر للنفوس^(٢)

وقال أبو الأسود الدؤلي:

وما مطلب العيشة بالتمني
يجئ عليها يوماً ويوماً
ولكن ألق دلوك في الدلاء
يجئ بحمأة^(٥) وقليل ماء^(٦)

وفي كل ما تقدم دليل على تقديس الإسلام لتعلم أصول الحرف والمهن،
وفي ذلك حد لمشكلة البطالة وتقليل لآثارها الضارة بالمجتمع.

(١) اللبىس: يقصد به الخلق لكثرة لبسه.

(٢) أورده ابن أبي الدنيا في صلاح المال - ص ٢٥٧ رقم ٣٨.

(٣) كلاً: أي تقتيلاً ومتحاملاً على غيره - ترتيب القاموس المحيط - ٧٥/٤.

(٤) الجلد: الشدة والقوة، والصلابة - المصدر السابق - ٥١٣/١.

(٥) الحمأة: الطين الأسود المنتقى - ترتيب القاموس المحيط - ٧٠٢/١.

(٦) صلاح المال لابن أبي الدنيا - ص ٢٥٧ رقم ٢٣٩.





الفصل الثالث

السياسة الاقتصادية الإسلامية ومواجهة تحديات البطالة

من الثابت عملاً أن الإسلام لا يدع علاج البطالة للفروض النظرية والسياسات العامة، ولكنه يضع لذلك منهجاً سديداً يحقق المقصود الإسلامي من استخلاف الإنسان في الأرض - وهو عمارة الكون - ويتأتى ذلك بصورة واضحة من خلال زيادة مستوى التشغيل للعاطلين وإرشادهم إلى العمل، والنهي عن المسألة والكدية والتسول ونحو ذلك. ولا يخفى بطبيعة الحال الأثر الاقتصادي للزكاة في هذا المجال، وهو ما سنحاول التأكيد عليه، وذلك في مباحث أربعة:

المبحث الأول: الزكاة ورفع مستوى التشغيل.

المبحث الثاني: تشغيل العاطلين وإرشادهم إلى العمل.

المبحث الثالث: سد أبواب الاستجداء والتسول.

المبحث الرابع: تجنب الآثار السلبية المترتبة على تفتيت الملكية (الخصخصة).





المبحث الأول

رفع مستوى التشغيل من خلال فريضة الزكاة

للزكاة دور إيجابي في رفع مستوى التشغيل، من خلال التأثير في كل من العوامل المتعلقة بجانب العرض وجانب الطلب.

وبالنسبة للبطالة المقنعة المنتشرة في الاقتصاديات الفقيرة، رأينا أنها تنشأ نتيجة انخفاض عرض عناصر الإنتاج المتعاونة مع عنصر العمل، وهما العمل والأرض ورأس المال، بالإضافة إلى ما يتسم به العنصر البشري في هذه الاقتصاديات من انخفاض الإنتاجية نظراً لما يعانيه الأفراد من انخفاض المستوى الصحي والتعليمي والثقافي، وعدم القدرة على التكيف مع وسائل الإنتاج المتطورة^(١)، مما يؤدي إلى تكس قوة العمل في قطاعات الإنتاج الزراعية والحكومية، حيث تكون الإنتاجية الحدية لنسبة كبيرة من الأفراد قريبة من الصفر، أو مساوية له، وتسهم الزكاة في التخفيف من هذا النوع من البطالة، عن طريق زيادة عناصر الإنتاج المتعاونة مع عنصر العمل.

فللزكاة دور في زيادة الحافز على الاستثمار، وزيادة مستوى الاستثمارات في المجتمع، مع المحافظة على الاستثمارات الموجودة فعلاً، وتشمل هذه الاستثمارات كلاً من عنصر رأس المال والأرض، مما يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وخلق فرص عديدة في مجالات إنتاجية بعيدة عن المجالات التقليدية المتميزة بانخفاض الإنتاجية الحدية للعامل.

(١) راجع:

- Myrdal: Asian Drama; op.cit. p: 1603

- Shu'tz (Theodore): Investment in Human Capital in Blaug (ed).

- Economics of Education; op.cit. p: 23

- د. / نعمت عبد اللطيف مشهور - الدور الإنمائي والتوزيعي للزكاة - ص ٣١١ وما بعدها.



أما بالنسبة للعنصر البشري، لأن تطبيق فريضة الزكاة يرفع من مستوى إنتاجيته، فضلاً عن أنه يزيد من إقباله على العمل.

إن سهم الفقراء والمساكين يسهم في زيادة مستوى التشغيل والارتفاع بنوعيته، من خلال:

(١) عدم أحقية الزكاة للأقوياء القادرين على العمل، ويعني ذلك محاربة الزكاة للبطالة الاختيارية.

(٢) تحقيق المستوى المعيشي المناسب الذي يوفر للفقراء والمساكين متطلبات الغذاء والكساء والعلاج والسكن، مما يسهم في تحسين مستوى أفراد القوة الإنتاجية وزيادة قدرتهم على العمل المنتج.

كذلك فإن جواز الإنفاق من حصيلة الزكاة على طالب العلم النافع، يرفع من مستوى التعليم والتدريب، ويزيد من قدرة العامل على الانتقال بين فروع الإنتاج المختلفة، فتسهم الزكاة بذلك في رفع كفاءة العمل في موقع إنتاجه، كما تؤهله في مواقع يكون فيها أكثر إنتاجية، وفي ذلك تخفيف من البطالة البنائية والمقنعة، فضلاً عن التخفيف من وطأة البطالة الاختيارية.

أما بالنسبة للبطالة الاحتكاكية والإجبارية، التي تعاني منها الاقتصاديات المتقدمة، والتي ترجع إلى انخفاض مستوى الطلب الفعلي، فإن تطبيق الزكاة وما يترتب على ذلك من توافر قدر أكبر من الاستثمارات في الاقتصاد الإسلامي، يعمل على سد الفجوة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل اللازم لتحقيق التشغيل الكامل، مما يسهل مهمة تحقيق مستوى التشغيل الكامل في اقتصاد إسلامي ويجعلها أخف وطأة في الاقتصاديات غير الإسلامية.^(١)

(١) التوازن العام - د. أبو بكر متولي - ص ٨، ١٠.



كذلك فإن سهم (العاملين عليها) يوفر العديد من فرص العمل لمن تتوفر فيهم شروطه، فعلى الإمام أن يبعث عمال الزكاة للزروع والثمار وقت وجوبها، وهو دراكها، بحيث يصلهم وقت الجذاذ أو الحصاد، أما المواشي وغيرها من الأموال التي يعتبر فيها الحول، فينبغي للساعي أن يعين شيراً يأتيهم فيه.^(١) ورجحاً إلى جهاز كامل، من الخبراء وأهل الاختصاص، ومن يعاونهم.^(٢)

وتسهم الزكاة بذلك في زيادة الطلب الفعلي وتوفير فرص عمل جديدة، مما يسهم في التخفيف من البطالة الاحتكاكية والإجبارية.

إن الوقوف على دور الزكاة في رفع مستوى التشغيل والتخفيف من البطالة الاختيارية والمقنعة والإجبارية بأنواعها يؤكد دور الزكاة في التقريب بين المستوى الأمثل والمستوى الفعلي للتشغيل وذلك في أقل فترة ممكنة حيث تتكرر بانتظام سنوياً، وعند كل حصاد^(٣)، كما يفند ذلك ما ذهب إليه البعض من أن الزكاة تسبب البطالة - خاصة الاختيارية منها - بما تمنحه من إعانات تشجع أخذها على التكاثر والتواكل. ذلك أن الضوابط والأسس التي شرعها الله لهذه الفريضة لا تحل لمسلم أن يأخذ منها، إذا ما توافرت له الشروط التالية:

- أن يجد العمل الذي يتكسب منه.
- أن يكون هذا العمل حلالاً شرعاً.
- أن يقدر عليه من غير مشقة شديدة فوق المحتمل عادة.
- أن يكون ملائماً لمثله، ولانقاً بحاله ومركزه، ومروءته، ومنزلته الاجتماعية.

(١) المجموع للنووي - ج ٦ ص ١٧٠.

(٢) فقه الزكاة - د. يوسف القرضاوي - المجلد الثاني - ص ٥٠٨.

(٣) نحو نموذج إسلامي للنمو الاقتصادي - د. حسين شام - مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي

- المجلد الثاني - العدد الأول ص ١٠٩.



- أن يتكسب منه قدر ما تتم به كفايته وكفاية من يعولهم.^(١)

أما إذا أدخل العمل بأحد هذه الشروط، فإنه من حق العامل مطالبة ولي الأمر بتوفير عمل مناسب له، فعن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: "إن الله قد استخلفنا على عباده .. لنوفر لهم حرفتهم".^(٢) فالعمل في الإسلام حق لكل فرد، وواجب على ولي الأمر أن يوفره لمن لا يجده. وفي ذلك دحض لشبهة التواكل، ولتحريض الزكاة على البطالة.

(١) د. / يوسف القرضاوي - فقه الزكاة - مرجع السابق - المجلد الثاني ص ٥٥٩.

(٢) سيرة عمر بن الخطاب لابن الجوزي - ص ١١٠.



المبحث الثاني

تشغيل العاطلين وإرشادهم إلى العمل

من المشاهد أن البعض متكاسل عن العمل، أو يحتج على كسله بعدم وجود عمل أصلاً، فيقترض برّياً أو نحوه للإنفاق على حاجته، والإسلام ينهى عن ذلك، ويلزم الدولة بتهيئة العمل المناسب، وتشغيل العاطلين، وتأهيلهم تأهيلاً نفسياً ومادياً للعمل، وبما يتلاءم مع قدراته ومواهبه، ومتابعة حالهم بعد توجيههم إلى عمل محدد، كي يتم التعرف على مصير ما دبرت لهم.

وقد ثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يأمر العاطلين بالعمل فقد روى الإمام البزار عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلين أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألاه، فقال: اذهبا إلى هذه الشعوب فاحتطبا فبيعا.. ثم جاءا فباعا، فأصابا طعاماً، ثم ذهبا فاحتطبا أيضاً - فجاءا، فلم يزاالا حتى ابتاعا ثوبيين، ثم ابتاعا حمارين، فقالا: قد بارك الله لنا في أمر الرسول صلى الله عليه وسلم^(١)

والحديث واضح الدلالة في أنه صلى الله عليه وسلم أمر العاطلين بالعمل، كما أرشدهما إلى عمل محدد.

ولا تقتصر مسئولية الدولة على ما ذكر، بل ذكر بعض العلماء أن لها حق التعزير، إذا تعطل الشخص وتعرض للمسألة مع قدرته على التكسب، كما إن على الدولة والمجتمع القيام برعاية المتعطلين بعنم وجود عمل .. جاء في الموسوعة الفقهية: "صرح الفقهاء بأن على الدولة القيام بشئون فقراء المسلمين من العجزة واللقطاء والمساجين الفقراء، الذين ليس لهم ما ينفق عليهم منه ولا أقارب تلزمهم

(١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيتمي كتاب الزكاة - باب ما جاء في السؤال - ٩٤/٣.



نفقته، فيتحمل بيت المال نفقاتهم وكسوتهم وما يصلحهم من دواء وأجرة علاج وتجهيز ميت ونحوها".^(١)

فمن أجل تنقية المجتمع من العاطلين عن العمل، وسعيًا وراء تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، فقد لزم على ولي الأمر أن يوفر فرص العمل المناسبة لكل فرد قادر باحث عنه، ومن لم تتح له فرصة العمل، أو كان عاجزاً عنه، فعلى الدولة أن تضمن حقه في الاستفادة من ثروات الطبيعة بتوفير مستوى الكفاية من العيش الكريم.^(٢)

وقد تحدث الأستاذ سيد قطب - رحمه الله - عن هذه المسألة بقوله: "ولو كان الأمر للإسلام يجند الجميع للعمل، فإن لم يجدوا فالدولة حاضرة، وحق العمل كحق الطعام، فالعمل زكاة الأرواح والأجسام، وعبادة من عبادات الإسلام، التي يجب أن تقيمها الدولة وتهيئ لها السبيل".^(٣)

وفي كل ما تقدم دليل على أن إيجاد فرص العمل حق لكل مسلم قادر، على ولي الأمر تحقيقه حتى يتم للجميع الاكتفاء في ظل الكرامة والعزة والاستقلالية عن الغير.

(١) وزارة الأوقاف والشئون الدينية - الموسوعة الفقهية - ج ١٠٢/٨ - ط ذات السلاسل - الكويت - الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

(٢) اقتصادنا - محمد باقر الصدر - ص ٦٢٠، ٦٢١ - ط دار الفكر بيروت - ط ٤ ١٣٩٣هـ/١٩٧٣.

(٣) معركتنا مع الرأسمالية - أ. سيد قطب - ص ٢٥.



المبحث الثالث

سد أبواب التسول والاستجداء

سد الإسلام أبواب التسول والاستجداء، صيانة للنفوس، وحفظاً لماء الوجه، وقد تواترت بذلك العديد من النصوص.

فعن عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة وليس وفي وجهه مزعة لحم".^(١)

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من سأل الناس أموالهم تكثرأ فإنما يسأل جمرأ فليستقل أو ليستكثر".^(٢)

وعن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن المسألة كد"^(٣) يكذبها الرجل وجهه إلا أن يسأل الرجل سلطاناً - أو في أمر لا بد منه"^(٤).

(١) رواه البخاري في صحيحه من كتاب الزكاة - باب من سأل الناس تكثرأ ج ١/١٣٠، ومسلم في صحيحه من كتاب الزكاة باب كراهة المسألة للناس ج ٢/٧٢٠ رقم ١٠٣.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه من كتاب الزكاة باب من سأل الناس تكثرأ ج ٢/٧٢٠ رقم ١٠٥.

(٣) الكدية في اللغة هي: سؤال الناس واستعطائهم. انظر: المعجم الاقتصادي الإسلامي - د. / أحمد الشرباصي - ص ٤٨٢ ط دار الجيل بيروت ١٤٠١هـ. أما التسول فهو طلب الصدقة من الأفراد في الطريق العامة. انظر: معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية - د. / أحمد زكي - ص ٣٧ - مكتبة لبنان بيروت ١٩٧٧.

(٤) أخرجه الترمذي في سننه من كتاب الزكاة باب ما جاء في النهي عن المسألة ج ٣/٦٥ رقم ٦٨١، وقال: حديث حسن.



وعن الزبير بن العوام - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "لأن يأخذ أحدكم حبله، ثم يأتي الجبل فيأتي بحزمة من حطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه".^(١) وغيره كثير.

ومن آثار التابعين ما روي عن أكنث بن صيف أنه قال: كل سؤال - وإن قل - أكثر من كل نوال - وإن جل - وكان سعيد بن المسيب يقول: من لزم المسجد وترك الحرفة وقبل ما يأتيه فقد ألحف في السؤال".^(٢)

ويقول الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - "ما أحسن الاستغناء عن الناس"^(٣) وغيره كثير.

وهكذا فإن الإسلام لم يغفل أن أفراد المجتمع إذا تعودوا نيل حقوقهم في أموال الأغنياء فربما يتكثرون على ذلك وتشل قواهم العملية حتى يشكّلوا طبقة الشحاذين والمستجدين والمتسولين التي تكون كلاً على الأمة كلها.

وفي سبيل القضاء على ذلك وضعت الشريعة الإسلامية تشريعاً خاصاً بهذا الموضوع وصرحت بأنه:^(٤)

أ- لا يحق لأي إنسان صحيح البنية والقوة أن يمد يد السؤال إلا في أحوال خاصة، وقد وصف الإسلام الفقراء بأنهم "لا يسألون الناس إلحافاً"^(٥).

(١) أخرجه البخاري في سننه من كتاب الزكاة - ٢٩٦/٥، وابن ماجه في سننه من كتاب البيوع - ٥٨٨/١.

(٢) إحياء علوم الدين للغزالي - ٢٦٢/٢، التراتيب الإدارية لعبد الحي الكتاني - ٢٣/٢.

(٣) انظر للشيخ محمد شفيع: أثر تطبيق النظام الاقتصادي في المجتمع - من البحوث المقدمة لمؤتمر الفقه الإسلامي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - ص ٥٨٠ - الرياض ١٣٩٦هـ.

(٤) المرجع السابق.

(٥) سورة البقرة الآية [٢٧٣].



- ب- يحرم السؤال على من عنده كفاف يوم.
- ج- يعتبر السؤال ذلة، كما صرحت به السنة.
- د- يحرم أخذ الصدقة على من يملك مقدار النصاب من المال، ولو بدون سؤال.
- هـ- يحث الفقراء والمساكين على أن يعتبروا العزة في الجهد والعمل ويفروا من طلب الصدقات.
- و- يأمر أرباب الغنى بإيصال الصدقات إلى مستحقيها من الفقراء والمساكين إذ لا يكفي إخراج المال فقط، إن لم يصل إلى من يستحقونه.
- ز- يضع حداً للتسول والاستجداء عن طريق رجال الاحتساب، لقد نجح الإسلام في إقامة نظام لتوزيع الثروة على هذه الأحكام بما جعل المجتمع الإسلامي الأول غنياً مترفاً لم يوجد فيه من يقبل الصدقات.^(١)

وهكذا يتضح لنا - وعلى وجه الخصوص - ومن خلال مؤسسة الزكاة ضمان المعيشة الملائمة للعاجزين لضعف جثماني يحول بينهم وبين الكسب أو لصغر سن أو عدم العائل كما في اليتامى، أو لنقص بعض الحواس وبعض الأعضاء أو العاجزين عن العمل لاتسداد أبواب الحلال في وجهه رغم طلبه له، فأمثال هؤلاء تمكنهم الزكاة من ممارسة بعض الحرف والصناعات بما يضمن لهم العيش الكريم، ولا بأس من الإنفاق على تعليمهم أو تدريبهم، فالقوة الجسدية وحدها لا تكفي إن لم يكن معها اكتساب الحديث الشريف: "ولا حظ فيها -أي الزكاة- لغني أو لقوي مكتسب" فالقوي المكتسب هو الذي لا حق له في الزكاة، ومن ثم فإن الزكاة تحارب التسول والشحاذة، ولا تعين على كثرتها.

(١) انظر: د. يوسف القرضاوي - فقه الزكاة - ٨٩١/٢: ٨٩٨، د. حسن العناني - الأنشطة المصرفية وكمالها في السنة النبوية - ص ١١٩: ١٢٩ - الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية - الجزء الأول.



المبحث الرابع

تجنب الآثار السلبية المترتبة على تفتيت الملكية (الخصخصة)

إن من واجب الدولة الإسلامية إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع وتهيئة مناخ وأدوات الإنتاج وكافة المستلزمات، وتوفير عناصر الإنتاج بصورة كاملة بشرية كانت أم مادية، وهذا يستدعي توفير المناخ المناسب والإطار القانوني والتشريعي والضرائبي لتشجيع القطاع الخاص ليقوم بدوره البنائي في عملية التنمية الاقتصادية، كذلك العمل على تدعيم وإنشاء مؤسسات اقتصادية تعمل وفق الشريعة الإسلامية، وتوفير فرص العمل المنتجة للطاقة البشرية للقضاء على البطالة، ويتم ذلك من خلال الموازنة بين أساليب الإنتاج الفنية المستخدمة وبين عناصر الإنتاج خاصة عرض العمل.^(١)

والإسلام يعتبر البطالة نواة للفساد الاجتماعي، ومن ثم يجب القضاء عليها والاهتمام والرعاية بالعنصر البشري، فالعمل زكاة للأرواح والأجسام وعبادة من عبادات الإسلام يجب على الدولة تهيئة السبل له وأن تجند الفرد للعمل ما استطاع.^(٢) كما أن من واجبه تأمين معيشة العامل وكفالاته عند العجز أو المرض أو الشيخوخة وكفالة أسرته بعد وفاته إن مات من غير مال، والخصخصة وهي تؤثر سلباً على العامل وتسريحه بعد استقرار أسباب معيشته تتنافى مع المنظور الإسلامي للملكية، سواء منها الملكية العامة أو الخاصة.

وفي إطار العلاقات الأجرية فإن مفهوم الأجر العادل الذي شرعته الشريعة الإسلامية يقوم على مجموعة من المقومات أولها أن الأجر حق أساسي واجب

(١) انظر د. / محمد أحمد صقر - الاقتصاد الإسلامي - ص ٤٢ : ٤٣.

(٢) انظر للشيخ سيد قطب - معركة العمل الرأسمالية - ص ٥٢ - ط دار الشروق - ط ثانية -



الأداء، وثانيها أن من واجب الدولة كفالة أداء هذا الحق واستخدام قوتها في هذا الشأن حفاظاً على حقوق العمال.

ويرتبط الحد المناسب للأجور في الإسلام بتحقيق حد الكفاية من مأكّل وملبس ومسكن عملاً بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "من ولي لنا عملاً وليس له منزل فليتخذ منزلاً، أو ليس له زوجة فليتزوج أو ليس له دابة فليتخذ دابة".^(١)

وهكذا يتمثل حد الكفاية في الإسلام في تغطية الفرد حاجاته من غذاء وملبس ومسكن وأدوات الإنتاج التي تمكن العامل من أداء واجبه ووسيلة الانتقال والتعليم وقضاء الديون والزواج، ويتم تحديد تكلفة كافة الاحتياجات في ضوء الأسعار السائدة ومستوى المعيشة الذي تنتجه ظروف المجتمع ولا يترك للفرد حق التقدير بل يقوم به خبراء.^(٢)

ومن ثم فإن الظروف السيئة التي يمر بها العامل المسرح بعد عملية الخصخصة لا وجود لها في الإسلام، وإجراء الخصخصة بأسلوب يؤدي إلى البطالة مردود شرعاً، ويلزم شرعاً تجنب المجتمع منه، ولو تطلب الأمر تغييراً أساسياً في العلاقات الاقتصادية، فإن ذلك التغيير يجب أن يتم في حدود المثل أو ما هو أفضل منه.

وفي هذا يقول صلى الله عليه وسلم: "لا يبارك في ثمن أرض أو دار ما لم يجعل في مثله"^(٣) ومن شأن العمل بمفهوم هذا الحديث أن الخصخصة في صورتها

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ج ٢٢٩/٤.

(٢) انظر: د. يوسف إبراهيم - استراتيجية التنمية الاقتصادية في الإسلام - ص ٣٨٥ - ط القاهرة - الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية - القاهرة ١٩٨١، د. شوقي أحمد دنيا - الإسلام والتنمية الاقتصادية - ص ١٤١ - ط دار الفكر - القاهرة ١٩٧٩.

(٣) سنن ابن ماجه - ج ٢ ص ٨٣٢ - حديث رقم ٢٤٩٠، والسنن الكبرى للبيهقي - ج ٦ ص ٢٣، ومسنند الإمام أحمد - ج ٣ ص ١١٨.



المبسطة وهي تعني التخلي تدريجياً عن الملكية العامة لمصلحة مشروعة يجب أن تتم في ضوء البديل المماثل أو الأفضل لضمان بقاء النشاط الاقتصادي في صورته التي تحفظ القيمة الحقيقية للأصول الإنتاجية وحقوق العاملين، وهذا مقصد أساسي من مقاصد الملكية في الإسلام. كما أن عدم منح العامل الأجر المناسب يترتب عليه استمرار الاضطرابات في المصانع وغيرها، مما ينتج عنه ارتفاع معدلات البطالة، وتغشي ظاهرة الجريمة المصاحبة للبطالة، وهذه الظواهر يستتكرها الإسلام ويحاربها بشتى الطرق والوسائل.

أما ما ينجم عن الخصخصة من خفض أجور العاملين وتخفيفهم بين البقاء في العمل وبين قبول هذا الوضع من عدم تناسب الدخل مع العمل المبذول، وخصوصاً في ظل ارتفاع الأسعار، فإن هذا يحمل الفرد على البحث عن مصادر رزق إضافية مشروعة وغير مشروعة، وخاصة التي تحقق لصاحبها عوائد مرتفعة جداً كالاتجار في المخدرات والنقد الأجنبي بشكل غير مشروع بعيداً عن القنوات الشرعية التي تحددها الدولة، والغش في المعاملات والسلع، وما إلى ذلك من أوجه النشاط غير الشرعي.



خاتمة

نسأل الله حسنها

من الثابت إن معالجات الاقتصاديين أو السياسيين لمشكلات البطالة، أنها لا تتعرض لها باعتبارها مشكلة فردية، في الوقت الذي ينظر إليها الإسلام على أنها مشكلة الفئة المؤثرة في صناعة القرار، فهي ظاهرة اقتصادية واجتماعية تشكل ضغطاً غير خفى على الساسة في قراراتهم والباحثين في أبحاثهم.

وسياسة الإسلام في معالجة البطالة سياسة واضحة المعالم محددة الأركان فالإسلام يضع مجموعة من القواعد والتنظيمات لمعالجة ظاهرة البطالة، ومن أجل الحث على العمل والبعد عن المسألة، وفي هذا رد على الذين يتهمون الشريعة الإسلامية بأنها تحبذ جانب الفقر على الغني.

كما عالج الإسلام مشكلة البطالة بتعاون الأفراد مع ولي الأمر، حيث يسعى ولي الأمر جهده في تدريب وتعليم العامل، وتوفير فرص العمل المناسبة، ومن ناحية أخرى في حث ولي الأمر على العمل ومنع التسول.

ومما يساعد على نجاح هذه السياسة إن الإسلام يقدس العمل ويرقى به إلى مستوى العبادة، وهذه من أهم الدوافع التي تدفع المسلم ليكون بين صفوف العاملين، المخلصين الصادقين الأخروية، المتمثلة في الأجر والثواب، كما يحقق له القيمة الدنيوية المنتجة للأجرة والاكتساب. ولم يكتف الإسلام بأن حرض على العمل ورغب فيه من جميع جوانبه ومستوياته للنهوض بالأمة الإسلامية إلى المستوى المعيشي اللائق، بل إنه ولتحقيق ذلك قد شن حرباً لا هوادة فيها على البطالة، واعتبرها المستوى الهابط الذي لا ينبغي أن ينحدر إليه أحد.

إن دعوة الإسلام إلى العمل تتجلى واضحة في الآيات والأحاديث النبوية الكثيرة، ذلك أنه السبيل الأمثل للحصول على الموارد انمادية، التي لا غنى للبشر



عنها، فبالعمل يكون الإنتاج، وبه يزداد ويزدهر، ولهذا فقد جاء النهي عن البطالة والكسل والتفكير منهما.

والله ولي التوفيق،،،

د. / سيد حسن عبد الله

أستاذ مشارك بكلية الشريعة والقانون - جامعة الأزهر بأسبوط

وكلية الدراسات الإسلامية والعربية - دبي - دولة الإمارات العربية

الشارقة في غرة شهر ربيع الثاني ١٤٢٤هـ / الموافق ١/٦/٢٠٠٣م



المراجع

أولاً: المراجع والمصادر الشرعية:

- أثر تطبيق النظام الاقتصادي في المجتمع للشيخ محمد شفيع - من أبحاث مؤتمر الفقه الإسلامي - جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض ١٣٩٦هـ.
- الأحكام السلطانية للمواردي ط دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٣م.
- إحياء علوم الدين للغزالي - نشر دار الندوة الجديدة - بيروت.
- استراتيجية التنمية الاقتصادية في الإسلام د./ يوسف إبراهيم - ط الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية القاهرة ١٩٨١م.
- الإسلام لا شيوعية ولا رأسمالية - د./ البهي الخولي - مكتبة الفلاح بالكويت ١٩٨٠م.
- الإسلام والتنمية الاقتصادية - د./ شوقي دينا - ط دار الفكر العربي ١٩٧٩م.
- الإسلام والتنمية الاقتصادية د./ شوقي أحمد دينا - ط دار الفكر القاهرة ١٩٧٩.
- الأشباه والنظائر لابن نجيم - ط دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٠هـ.
- آفاق استثمار الأموال وطرقها في الاستثمار - د./ أبوبكر الصديق متولي - د./ شوقي شحاتة - مكتبة وهبة - ط أولى ١٩٨٣م.
- الاقتصاد الإسلامي د./ يوسف القرضاوي - من بحوث المؤتمر العالمي للاقتصاد الإسلامي - مكة المكرمة ١٣٩٦هـ.
- اقتصادنا - محمد باقر الصدر - ط دار الفكر - بيروت ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.



- اقتضاء القول العمل للخطيب البغدادي - ط بيروت.
- الاكتساب في الرزق المستطاب لمحمد بن الحسن الشيباني - تحقيق د./ سهيلة زكار.
- الأموال لأبي عبيد - مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٣م.
- الأنشطة المصرفية وكمالها في السنة النبوية - د./ حسن العناني - الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية - الجزء الأول.
- البركة في فضل السعي والحركة لمحمد الوصابي - المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
- التخطيط والتنمية الاقتصادية في الإسلام د./ محمد عبدالمنعم عفر - ط الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ١٩٩٣م.
- التراثيب الإدارية لعبدالحى الكتاني - دار الكتاب العربي - بيروت.
- تفسير الكشف للزمخشري - ط دار الكتب العلمية - بيروت.
- تلبس إبليس لابن الجوزي - مكتبة الإيمان - المنصورة - مصر ١٩٩٥م.
- الجامع لأحكام القرآن الكريم للقرطبي - ط دار إحياء الكتب العربية.
- حاشية ابن عابدين ١٩٧٣.
- دور الزكاة في معالجة المشكلة الاقتصادية د./ يوسف القرضاوي - مجلة الاقتصاد الإسلامي - بحوث مختارة من المؤتمر العالمي للاقتصاد الإسلامي - جامعة الملك عبدالعزيز - السعودية ١٩٨٠م.
- دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للدخول والتنمية الاجتماعية ط دار النهضة العربية ١٩٩٣.



- الروضة الندية للفتوح - ط الحلبي.
- سنن ابن ماجه - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - ط دار الفكر بيروت.
- سنن أبي داود - ط دار الحديث.
- سنن الترمذي - دار الفكر بيروت - ط الثالثة - ١٩٩٧م.
- السياسة الشرعية لشيخ الإسلام ابن تيمية - المطبعة السلفية .
- السياسة الشرعية للشيخ عبد الوهاب خلاف - ط دار الأنصار للقاهرة.
- صحيح البخاري ط دار ابن كثير مصر ١٤٠١هـ / ١٩٩٠م.
- صحيح مسلم ط دار إحياء التراث العربي بيروت.
- صلاح المال لابن أبي الدنيا - مكتبة الإيمان - المنصورة ١٩٨٨م.
- ظلام من الغرب للشيخ محمد الغزالي - دار الكتاب العربي - مصر ١٩٨٣م.
- العمل والعمال في الفكر الإسلامي د./ إبراهيم النعمة - الدار السعودية للنشر والتوزيع جدة ١٤٠٥هـ.
- فتح القدير للكمال بن الهمام - ط دار المعرفة بيروت.
- فقه الزكاة - د./ يوسف القرضاوي - مؤسسة الرسالة - بيروت.
- الفكر الاقتصادي الإسلامي ومكافحة جرائم النمو الاقتصادي - دار النشر المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب الرياض ١٤١٢هـ.
- القرآن الكريم وعلومه.
- كشف الخفا للعجلوني - ط نشر مؤسسة بيروت ١٤٠٥هـ.



- كنز العمال للمتنقى - ط مؤسسة الرسالة بيروت.
- كيف عالج الإسلام البطالة - د./ زين بن محمد الرماني - ملحق مجلة الأزهر - عدد ربيع الآخر ١٤٢١هـ.
- لسان العرب لابن منظور - ط دار الفكر.
- المالية العامة الإسلامية - د./ زكريا محمد بيومي - ط دار النهضة العربية ١٩٧٨م.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيتمي ط مكتبة القدس - مصر.
- المجموع للنووي - ط دار الفكر العربي - بيروت.
- المدخل إلى النظرية الاقتصادية في الإسلام د./ أحمد النجار - ط الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ١٩٨٧م.
- مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام د./ سعيد سرحان - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٦هـ.
- مسند الإمام أحمد - ط دار صادر بيروت.
- مسند للفردوس للدبلي ط دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٧م.
- مشكلة الفقر كيف عالجها الإسلام - د./ يوسف القرضاوي - مكتبة وهبة - ط رابعة ١٤٠٠هـ.
- المعجم الاقتصادي الإسلامي - د./ أحمد الشرنباصي - ط دار الجبل - بيروت ١٤٠١هـ.
- معركة العمل مع الرأسمالية للشيخ سيد قطب - ط دار الشروق - ط ثانية ١٤٠١هـ - جدة.



- معركتنا مع الرأسمالية - أ. سيد قطب.
- المغني لابن قدامة - ط مكتبة القاهرة.
- المقاصد الحسنة للسخاوي - ط دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨٧م.
- المقدمة لابن خلدون ط الشعب.
- من التراث الاقتصادي للمسلمين - د./ رفعت العوضي - رابطة العالم الإسلامي - مكة المكرمة - سلسلة دعوة الحق - السنة الرابعة - العدد ٤ رجب ١٤٠٥هـ.
- مناقب عمر بن الخطاب لابن الجوزي - ط دار الكتب العلمية - بيروت.
- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار للمقرئزي - ط دار التحرير عن طبعة بولاق ١٢٧٠هـ.
- الموسوعة الفقهية - ط ذات السلاسل - الكويت - ط ٢ - ١٤٠٦هـ.
- نظام الإسلام الاقتصادي - الشيخ محمد المبارك - ط دار الفكر - بيروت ١٣٩٤هـ.
- النظام الاقتصادي في الإسلام - د./ مصطفى الهمشري - دار العلوم - الرياض ١٤٠٥هـ.
- النظرية الاقتصادية في الإسلام - د./ فكري نعمان - المكتب الإسلامي - بيروت ١٤٠٥هـ.
- نهاية المحتاج لشمس الدين الرملي - ط الحلبي ١٩٧٣م.
- نهج البلاغة للشريف الرضي - ط دار النهضة بغداد ١٩٧٨م.



- نيل الأوطار للشوكانى - ط الحلبى ١٩٧٣م.

المصادر القانونية والاقتصادية:

- أزمة الديون الخارجية - رؤية العالم الثالث - د./ رمزي زكي - دار المستقبل - بيروت ١٩٨٧م.
- الأزمات الراهنة في علم الاقتصاد السياسي البرجوازي - د./ رمزي زكي - مجلة الطليعة - القاهرة - عدد أغسطس ١٩٧٢م.
- الاقتصاد السياسي لبول أ. باران - ترجمة د./ أحمد فؤاد بليغ - ط دار الكتاب العربى القاهرة ١٩٦٧م.
- الاقتصاد السياسي للبطالة - د./ رمزي زكي - سلسلة عالم المعرفة - العدد ٢٢٦ الكويت ١٩٩٧م.
- الاقتصاد العربى بعد انتهاء حرب الخليج - د./ حمدي عبدالعزيز - مجلة إدارة الأعمال - العدد ٥٣ - يونيو ١٩٩١م.
- الاقتصاد الكلى الاختيار العام والخاص - لجيمس جوارتي وريجار ستروب - ترجمة د./ عبدالفتاح عبدالرحمن - د./ عبدالعزيز محمد - دار المريخ للنشر بالرياض ١٩٨٨م.
- الاقتصاد الكلى النظرية والسياسة لمايكل ايدجمان - ترجمة د./ محمد إبراهيم منصور - دار المريخ للنشر بالرياض ١٩٩٨م.
- اقتصاديات المالية العامة د./ علي لطفي - مكتبة عين شمس ١٩٨٣م.
- البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة - تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦م.



- البطالة في مصر - آثار وانعكاسات البطالة في مصر على المستوى القطاعي - أ. سلوى سليمان - وزارة القوى العاملة والتدريب ١٩٨٦م.
- البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ - الطبعة العربية.
- تاريخ الفكر الاقتصادي - د./ لبيب شقير - دار نهضة مصر للطباعة والنشر - بدون تاريخ.
- التخصيصية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية - د./ إيهاب الدسوقي - ط دار النهضة العربية ١٩٩٥م.
- التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - أبريل ١٩٨٦.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٤ - جامعة الدول العربية.
- تكوين العرب السياسي - د./ محمد جابر الأنصاري - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٩٤م.
- التنمية الاقتصادية - د./ علي لطفي - ط مكتبة عين شمس ١٩٨٣م.
- التنمية الاقتصادية - د./ محمد زكي شافعي - دار النهضة العربية ١٩٨٣م.
- التنمية والتخطيط - د./ سهير معنوق - ط مكتبة عين شمس ١٩٨٤م.
- الجوانب القانونية للخصخصة - د./ مهدي إسماعيل الجزاف - مجلة الحقوق - جامعة الكويت - العدد الرابع - ديسمبر ١٩٩٥م.
- الدور التمويلي للوقف الخيري في تنمية العلوم والمعارف - د./ سيد حسن عبدالله - مجلة كلية الشريعة والقانون بأسبوط - العدد الخامس عشر ٢٠٠٣.



- دور الدولة في الاقتصاد - د./ حازم الببلاوي - ط دار النهضة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩م.
- الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية - جوزيف أ. شومبيتر - ترجمة أ. خير حماد - سلسلة اخترنا لك - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٣٦م.
- سياسة مواجهة مشكلة البطالة في مصر - د./ سمير السيد فوزي - محور د./ سلوى سليمان - البطالة في مصر - وزارة القوى العاملة والتدريب.
- الصندوق الاجتماعي للتنمية - المهمة والأهداف - رئاسة مجلس الوزراء بجمهورية مصر العربية ١٩٩٣م.
- الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين د./ السيد عبدالمولى - دار النهضة العربية ١٩٩٩م.
- ظاهرة التحويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلاد النامية د./ رمزي زكي - مطبوعات المعهد العربي للتخطيط بالكويت ١٣٩٣هـ/ ١٩٨٣م.
- فنون تطبيق الخصخصة - د./ أحمد جمال الدين موسى - مجلة البحوث القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق - جامعة المنصورة العدد ١٢ لسنة ١٩٩٢.
- قادة الفكر الاقتصادي أ. هليبروز - ترجمة د./ راشد البرواي - مكتبة النهضة المصرية - ط ثانية ١٩٧٩م.
- القطاع العام في مصر - د./ عطية عبدالحليم صقر - القاهرة ١٩٩٧م.
- مبادئ النظرية الاقتصادية د./ أبوبكر متولي - نشر جامعة عين شمس - القاهرة ١٩٨٧م.



- محاضرات في الضريبة الموحدة - د./ زين العابدين ناصر - دار النهضة العربية ١٩٩٧م.
- معجم مصطلح القوى العاملة - د./ أحمد بدوي، د./ أحمد مصطفى - نشر مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ١٩٨٤م.
- منظمة العمل الدولية - تقرير التوظيف العالمي لسنة ١٩٩٧/٦٩م.
- الموسوعة الاقتصادية - د./ راشد البراوي - نشر دار الشروق - جدة ١٣٩٩هـ.
- نظرة على التطورات الاقتصادية في منطقة الأسكو في عام ١٩٩٦م - الأمم المتحدة - نيويورك ١٩٩٦م.
- النظرية الاقتصادية الكلية د./ صقر أحمد صقر - وكالة المطبوعات - الكويت.
- النقود والبنوك وجهة نظر النقديين لباري سيجل - ترجمة د./ طه عبدالله منصور، د./ عبدالفتاح عبدالرحمن - دار المريخ للنشر بالرياض ١٩٨٩م.

المصادر الأجنبية:

- Autorenkollektive, Gesehichte der oknomicken lehrmeinungen, verlag die wirtschaft, Berline 1965.
- Burkead (Jene): Government Budgeting, John Uiley, Sans, London, New York 1961.
- Dsashice: "Wage Determination and the changing role of institution in advanced industrialized countries" in Oxford revenue of economic policy vol, 6, No:4.1990.



- Galal Ahmed, Leroy Jones, Pankaj Tandon and Ingo Vogelsang.
(Welfare consequences of selling public enterprises. Case studies from Chile, Malaysia, Mexico, and the U.K. World Bank Conference, Washington, D.C June 11-12-1992.
- Germy Riffain: The End of Work.
- Jeremy Rifkin, The End of Work.
- Joseph Schumpeter: Business cycles, McGraw - Hill Books, Co New York 1939.
- L. O: Year Book Labour, Statistics, Table unemployment, 1987, Geneva.
- Myrdal: Asian Drama.
- Paul A. Samuels and William D. Nordhaus: "Economics, Fourteenth Edition, McGraw - Hill International Editions, 1992.
- Shultz (Theodore): Investment in Human Capital in Blaug (ed).
- United Nations, Report on the World Social Situation 1993, New York, 1993.
- Vuyestefe (sh): 1988.
- World Bank: India Structured Change and Development Perspective, report Ho 5593-in- volume 11, P 12 April 1985.